جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة ماستر

ميدان: علوم سياسية
تخصص : علاقات دولية
رقم: .....

إعداد الطالبة:
جهينة ربوح

يوم:**2019/07/03**

التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

لجنة المناقشة:

نورالدين لعسل	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
نسيمة طويل	أ. د	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
اسماء تمام قطاف	أستاذة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشـــا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة العديد من التحولات على المستوى الدولي ، من ظهور نظام دولي جديد و بروز العامل الإقتصادي كمحدد رئيسي يشكل مفهوما جديداً للأمن فبنقله من مفهومه الضيق التقليدي إلى مفهومه الشامل يظم الإقتصاد إلى السياسات العليا للدولة ،مما أدى إلى تشكل خارطة سياسية جديدة بعيدة عن تلك التي رسمت في الحرب الباردة وفقا للأيدولوجيا ، ليقسم النظام الدولي إلى قوى إقتصادية بسبب ظهور قوى صاعدة جديدة منافسة للقوى التقليدية.

خلقت طبيعة هذه القوى الصاعدة التي تمركزت بشكل كبير في قارة آسيا، نوعا أخر من التفاعلات على المستوى الدولي ،تمثل في " التنافس الإقتصادي " المفهوم الذي يحل محل مفهوم السعي نحو الهيمنة " الذي كان سمة التفاعل بين القوى التقليدية في وقت سابق وذلك كنتيجة للنمو الإقتصادي الذي شهدته القارة الآسيوية والذي برز تأثيره بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة ، هذه التحولات ولدت نظام دولي قائم على القوة الإقتصادية والتوسع في دائرة الدول التي تميل إلى القوة الناعمة كوسيلة تواكب هذه التحولات التي أدت إلى تفكك النظام الدولي إلى نظم إقليمية خاصةً في قارة آسيا مثل إقليم جنوب آسيا ، آسيا الوسطى، جنوب شرق آسيا ، الإقليم الذي يتوسط مجموعة من الدول الآسيوية الصاعدة التي تطمح إلى لعب أدواراً مهمة دولياً و إقليماً بالإضافة إلى الإهتمام الذي يستقطبه الإقليم من دول كبرى غير إقليمية كالولايات المتحدة الأمريكية .

يمثل إقليم جنوب شرق آسيا أحد الساحات الكبرى لهذا النوع من التفاعل "التنافس الاقتصادي" بين قوتين صاعدتين في الإقليم (الصين و الهند) التي يشكل جوارهما الجغرافي ومقومات القوة لدى كل منهما دافعاً طبيعياً للتنافس في إقليم يعد ذو موقع جغرافي وذو أبعاد إستراتيجية هامة ، بالإضافة إلى أن سعي كل منهما إلى تعزيز نفوذه الإقتصادي في القارة الآسيوية يصطدم بجهود الآخر ومساعيه لتحقيق نفس الهدف وطبيعة هذه الدول التي تتبع الصعود السلمي و التنمية الإقتصادية . بالإضافة لغياب وجود القوى المهيمن في الإقليم و النمو المستمر في القوة والسعي إلى التوسع الإقتصادي بين كل من الصين والهند وحتى قوى إقليمية أخرى كاليابان يعزز فكرة النظام القائم على " تعدد الأقطاب " في القارة الآسيوية ويجعل التنافس هو نمط التفاعل الأبرز في الإقليم.

بدأت ملامح التنافس الإقتصادي في جنوب شرق آسيا بالظهور مع بداية تنامي مصالح كل من الدولتين في الشرق بعد تغير الخارطة السياسية للعالم وسقوط الإتحاد السوفيتي لتصطدم الصين بطموحات الهند التي تهدف إلى خلق وجهة جديدة لها ، وتصطدم طموحات الهند بمساعي صينية من أجل تثبيت أقدامها

في جنوب شرق آسيا ، ما خلق نمط من التفاعل يستجيب إلى خصائص كل من الدولتين وخصائص الإقليم في حد ذاته ، هذا ما بنيت من خلاله إشكالية هذه الدراسة .

الإشكالية :

من خلال ملاحظة سلوكيات و تفاعلات كل من الصين والهند على المستوى الخارجي يمكن ملاحظة تأثير البعد الإقتصادي ، و كذلك تأثير النمو المتزايد فيه لكلا الدولتين على طبيعة علاقات التنافس والتعاون بينهما ، حيث خلق نمو الصين والهند كقوى إقتصادية على المستوى العالمي و الإقليمي تنافساً إصطدمت فيه سياسة كل منهما في التوسع في المحيط الهادي خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا التي يبدو فيها التنافس الإقتصادي الصيني الهندي واضحاً وتبدو كالخطوة الأولى في توجه الهند إلى الشرق وعلى هذا يتم طرح التساؤل التالي الذي يدعوا إلى تفصيل هذه الدراسة بشكل أكبر :

" ما هي أبرز معالم التنافس الإقتصادي الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا ؟"

الأسئلة الفرعية :

- ما هي الأهمية الإستراتيجية لإقليم جنوب شرق آسيا لتجعله محط تنافس وهل تملك الصين والهند المقومات اللازمة ؟
- أين تتقاطع المصالح الصينية الهندية في جنوب شرق آسيا ؟
- ما هي مظاهر ومستقبل التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا ؟

فرضيات الدراسة :

وبغرض محاولة وضع إجابات مؤقتة حول إشكال الدراسة والأسئلة المطروحة تم تبني مجموعة من الفرضيات :

- عجز كل من الصين والهند على تحقيق السيطرة الإقتصادية الإقليمية على منطقة جنوب شرق آسيا أدى إلى حتمية التنافس .
- التساوي في الأهمية الإستراتيجية للإقليم بالنسبة للصين والهند وتفاوت مقومات القوة الصينية الهندية يؤدي إلى زيادة حدة التنافس.

- تقاطع المصالح الصينية الهندية وتعاونها الاقتصادي قد يخفض وتيرة التنافس الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا.
- إستمرار الصعود الصيني والهندي يؤدي بالضرورة إلى إستمرار التنافس بإقليم جنوب شرق آسيا .

أسباب اختيار الموضوع :

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين الدوافع الموضوعية والذاتية ، وتعتمد الأولى على الدوافع الموضوعية للباحث من أجل إختيار موضوع الدراسة من حيث طبيعته و الإضافات العلمية للموضوع ، بينما تعتمد الثانية على ميولات الباحث الشخصية :

❖ أسباب الإختيار الذاتية:

- الميل البحثي الى المواضيع الخاصة بالدراسات الآسيوية .
- الفضول ناحية دراسة طبيعة التفاعلات بين القوى الصاعدة في آسيا.

❖ أسباب الإختيار الموضوعية :

- التعريف بالأهمية الإستراتجية لإقليم جنوب شرق آسيا الذي أصبح محط تنافس القوى الكبرى.
- التعريف بمفهوم التنافس كنوع من التفاعلات يتم خلطه في كثير من الأحيان مع أنماط تفاعل أخرى.
- العلاقات الصينية الهندية كنمط جديد وغير تقليدي.

أهمية الدراسة:

- تشكل منطقة الدراسة أي القارة الآسيوية أهمية كبيرة ، لما تشهده هذه المنطقة من تطورات جديدة ومستمرة ، حيث لعبت هذه المنطقة دوراً كبيراً في التغيرات التي يشهدها النظام الدولي وتغيرات على الخارطة السياسية وخاصة في إقليم شرق آسيا بشكل خاص.
- فهم هذه المنطقة من حيث التفاعلات بين وحداتها أو كنماذج منفردة إستطاعت صنع الفارق.
- يمنح موضوع الدراسة في حد ذاته أهمية لها ، فطبيعة التفاعل والعلاقة بين كل من الصين والهند أصبح موضوعاً هاماً يلقى إهتماماً كبيراً من قبل الباحثين و الأكاديميين كون الدولتين مرشحتين لتصبحا فاعلاً رئيسياً و مهماً في العلاقات الدولية في المستقبل.
- بالإضافة إلى أهمية منطقة جنوب شرق آسيا المرجحة لأن تصبح واحدة من بؤر الصراع للتنافس الموجود بها حالياً وتعدد أطرافه.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحليل نمط التنافس بين الصين والهند في شقه الإقتصادي في إقليم يعد بعداً إستراتجياً هاماً لكل منهما ودوافع التوجه للإقليم وسلوكيات كل منهما في التعامل مع دول جنوب شرق آسيا من أجل بلوغ أهدافها الإستراتيجية.
- بالإضافة إلى دراسة مستقبل التنافس الصيني الهندي بالإنتقال من حاضر هذا التفاعل بينهما إلى مستقبل

الحدود الزمكانية للدراسة:

من الصعب تحديد حدود زمنية للتنافس الإقتصادي الهندي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا لكون التنافس بين الدولتين كان يمر بتقلبات فكان يشتد أحياناً ويركد في أحياناً أخرى ، إلا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة و الإنفتاح الإقتصادي شهدت بروز هذا التنافس بشكل أكثر وضوحاً كما تبقى الحدود الزمانية مفتوحة الى يومنا هذه.

تشكل منطقة جنوب شرق آسيا الإطار المكاني للدراسة وحدودها التي ينحصر فيها التنافس الصيني الهندي ، حيث يشكل الإقليم نظاماً إقليمياً فرعياً لقارة آسيا .

تم إختيار منطقة جنوب شرق آسيا لكونها إقليماً ذا أهمية إستراتيجية حديثة المنشئ حيث يرشحه الأكاديميون للعب أدوار مستقبلية هامة في العلاقات الدولية مستقبلاً ، وبينما رشح كذلك ليكون " شرق الأوسط المستقبل " من حيث تهافت القوى الكبرى عليه .

المناهج المتبعة:

- المنهج الذي تم إتباعه في هذه الدراسة هو منهج دراسة حالة بالإنتقال من الخاص إلى العام ، من خلال دراسة حالة التنافس الإقتصادي الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا من أجل الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على التنافس الصيني الهندي في أقاليم أخرى.
- شكل المقترب الإستشرافي جزءاً هاماً من خلال إستخدام تقنية السيناريو التي من خلالها تمت محاولة تحديد مستقبل التنافس الإقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا ، حيث رسمت مجموعة من المسارات لكل سيناريو عن طريق مؤشرات من الحاضر.

- تم إستخدام أداة المقارنة في العديد من مواضع الدراسة ، كون الدراسة تتضمن طرفين كان من الواجب المقارنة بينهما في العديد من الأحيان كمقارنة القوة الإقتصادية الصينية ، و مقارنة سلوكيات الدولتين الخارجية.
- أداة التاريخ تم استخدامها في الدراسة من خلال عرض بعض الوقائع التاريخية ، والتسلسل التاريخي لبعض الأحداث في العلاقة الصينية الهندية و إمتدادها التاريخي أو تسلسلها حيث برزت في الفصل الثاني للدراسة .
- كانت أدة الإحصاء حاضرة في الدراسة من حيث الإستعانة بالبيانات والإحصائيات وتحليلها بما يخدم الدراسة وبرزت بشكل خاص في الفصل الثاني والثالث للدراسة .

صعوبات الدراسة :

- تحديد إطار زمني للدراسة كون الموضوع يعتبر مفتوحاً .
- قلة الدراسات السابقة التي تتناول طرفي الدراسة بشكل مباشر حيث يتم التركيز أكثر على التفاعل بين الصين والولايات المتحدة في إقليم جنوب شرق آسيا.
- التركيز على بعد واحد والذي وهو البعد الإقتصادي مع التطورات الأمنية الكثيرة التي يشهدها الإقليم .

يمكن التغلب على هذه المصاعب من خلال محاولة تحديد الفترات التي تزداد فيها وتيرة التنافس والتعامل مع الهند كطرف ثالث للتفاعل الرئيسي في الإقليم بين الصين والهند، مع محاولة ربط البعد الإقتصادي بالنقاط الأمنية و الإقتصادية التي تؤثر فيه.

.دراسات سابقة:

تعد الدراسات السابقة الأرضية التي ينطلق منها الباحث في تشكيل تصوراته الأولية حول موضوع بحثه ، وتعزيز فضوله البحثي ما يقوده إلى تحديد إشكالية دراسته ووضع الفرضيات وفي حالة هذه الدراسة تم الإنطلاق من :

*جصاص لبنى ، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة في جنوب آسيا ، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** تخصص علاقات دولية ، قسم العلوم السياسي والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الحاج لخضر ، باتنة **2016***

تقوم رسالة الدكتوراه على دراسة أبعاد التنافس الصيني الهندي في منطقة جنوب آسيا مع إضافة متغير الهيمنة تقع الحدود المكانية للمذكرة في إقليم جنوب آسيا، الاقليم الذي يشكل اقليما فرعيا اخر ذو اهمية ضمن قارة آسيا تمت دراسة التنافس في بعده الأمني والسياسي والاقتصادي، بينما يتم التركيز هنا على دراسة التنافس الصيني الهندي من البعد الاقتصادي وفي اقليم أخر وهو إقليم جنوب شرق آسيا .

ZHAO HONG, India and China: Rivals or Partners in Southeast Asia? , Contemporary Southeast Asia Vol. 29, No. 1 April 2007

زاو هونغ ، الهند والصين : شركاء أم خصوم في جنوب شرق آسيا ؟

تدور إشكالية المقالة كما هو موضح في العنوان حول التعاون والتنافس الصيني الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا ، يركز صاحب المقال في الدراسة على الجوانب الأمنية و الإقتصادية للتنافس في الإقليم بالإضافة الى سبل التعاون في ظل التهديدات التي تواجه علاقة الدولتين ببعضهما ، في الوقت الذي تركز إشكالية الدراسة حول دراسة التنافس بين الصين والهند في بعده الإقتصادي على وجه الخصوص .

هيكل الدراسة :

تتمثل بداية خطة الدراسة من خلال دراسة التنافس كمفهوم يمثل طبيعة التفاعل بين الدولتين فتتعرض التنافس كمفهوم مستقل ومختلف عن مفاهيم كثيراً ما تم خلطها معه كمفهوم الصراع بالإضافة إلى تناول المصطلح من وجهة نظر الإتجاهات النظرية الأساسية التي ستساعد في رسم حدود الدراسة ورسم حدود التفاعل بين الدولتين.

في الفصل الثاني تقوم الدراسة على دراسة الطبيعة الجيوسياسية لإقليم جنوب شرق آسيا من حيث أهمية الإقليم بشكل عام (الموقع الجغرافي،الموارد الطبيعية ، البيئة السياسية) وبشكل خاص من حيث أهميته لكل من الدول المتنافسة الصين والهند ، وتبيان ما يجعل الإقليم محط تنافس بينهما .

بالإضافة إلى تحديد مقومات التنافس لدى كل من صين والهند ، فلا يمكن التنافس بدون توفر معطيات تنافس التي تبرز من خلال القوة الإقتصادية المعطى العسكري و القيمي ، الذي قد يحدد مستقبل التنافس و تحديد العلاقة التعاونية التنافسية بين الدولتين.

الجزء الاخير يقوم بدراسة مدى انعكاسات هذا التنافس على أرض الواقع وطبيعة السياسات التي تنتهجها كل من الدولتين في الإقليم من حيث أربعة أبعاد (البعد الإقتصادي ،البعد السياسي، البعد العسكري والثقافي(في إطار سعي كل من الدولتين إلى فرض نفوذها الإقتصادي في إقليم جنوب شرق آسيا .

بعد دراسة مظاهر التنافس سيكون من الضروري تحديد السيناريوهات المحتملة التي سيؤول إليها التنافس الإقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا من خلال ثلاث إحتمالات ستكون نتيجة للمؤشرات المدروسة سابقاً .

يشكل الفصل الأول من الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الصيني الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا ، تم التطرق إلى هذا الفصل من أجل إعطاء لمحة تعريفية حول مفهوم ألتنافس وتبيان اي نوع من التفاعلات يشكله .

بما أن المصطلح في كثير من الأحيان يستخدم كمرادف للخلاف او الصراع ، فمن أجل المضي في باقي الفصول التحليلية وجب التطرق لمفهوم التنافس ، تحديد معنى التنافس لن يقود فقط إلى تحديد المعنى بل إلى قراءة الشكل الذي يظهر عليه التنافس بين الهند والصين في الحاضر وكيف سيظهر في المستقبل وهذا ما سيقود إليه تبيان علاقة التنافس بالمفاهيم المشابهة كالصراع و التوتر الذي يشكل التنافس مرحلة سابقة لكل منهما .

لا يتوقف تفسير التنافس من الجانب المفاهيمي فحسب بل يمتد إلى تفسيره نظريا من قبل مجموعة من النظريات الكلاسيكية في حقل العلاقات الدولية التي تطرقت الى التنافس ضمنيا وبشكل مباشر.

وعلى هذا يسعى الفصل بشكل عام في الأخير إلى الوصول إلى نظرة شاملة حول التنافس كمفهوم يجعل العلاقة بين الصين والهند في باقي الفصول أكثر وضوحا.

المبحث الأول: مفهوم التنافس في العلاقات دولية .

يعد تحديد المصطلحات وضبط حدودها خطوة البداية الأهم في أي بحث أو دراسة لذا كان من الضروري التعريج على مصطلح التنافس من حيث المعنى العام لننتقل بعدها إلى تخصيصه بربطه بالعلاقات الدولية ودراسة توجهه في هذا التخصص من خلال تعريفه من منظور واقع العلاقات الدولية و كيفية ظهوره فيها ، في بحث عن العوامل المؤثرة في نشأته كتفاعل ارتبط بتحولات عديدة.

كذلك سيكون من الضروري التفريق بين مصطلح التنافس وما يتشابك معه من مصطلحات قد تخلّ بالمعنى وتسبب إرتباكا في فهم العلاقة وتفسيرها اذا فالتأصيل المفاهيمي في هذا المبحث لا يقل أهمية عن التأصيل النظري .

وعلى هذا تم تقسيم الدراسة الى جزئيين وفقا للطرح الذي تم عرضه ، جزء يعالج التنافس في حد ذاته وأخر يعالج العلاقة بين التنافس والتفاعلات الاخرى على هذا النحو تم تقسيمه الى مطلبين :

المطلب الأول : تعريف التنافس في العلاقات الدولية

المطلب الثاني : التنافس والمصطلحات المشابهة له

1. المطلب الأول : تعريف التنافس في العلاقات الدولية

1.1 مفهوم التنافس لغة:

كلمة التنافس في معاجم اللغة العربية تحمل مترادفات يتلخص معناها في :التسابق

أي السعي للوصول إلى الهدف عن طريق التباري أو التسابق مع أطراف أخرى لبلوغه.

2.1 مفهوم التنافس إصطلاحا :

يعرف قاموس أكسفورد التنافس على أنه :

"الفعل أو حالة السعي للحصول على مكسب عن طريق إلحاق الهزيمة أو التفوق على الآخرين"[1]

أما جامعة كامبرج فتعرف التنافس في قاموسها على أنه :

"هو وضعية يحاول فيها الشخص أن يفوز بشيء أو أن يكون أكثر نجاحا من الآخرين "[2]

يمكن إستخراج أهم خصائص المصطلح عن طريق ما تم ذكره سابقا من تعريفين رغم إختلاف الصياغة في كلآهما إلا أن ملامح ومعاني المصطلح تظل واحدة ويمكننا أن ندرجه في كونه :

1. أحد أشكال التفاعل بين طرفين أو أكثر.
2. توفر نفس الأهداف والمصالح التي تهدف الأطراف إلى تحقيقها.
3. التسابق نحو الوصول إلي الهدف أو تحقيق الهدف قبل الآخرين.

يحمل التنافس صفة التسابق أي السعي نحو التفوق وبلوغ المبتغى قبل ألآخرين كما أن التنافس يحمل في معناه كذلك صفة السلمية حيث يمكن من خلال تعريفه استخلاص أن فعل التنافس هو فعل يكون خاليا من العنف.

يمكن كذلك إعتبار التنافس "نزعة فطرية ناجمة عن الرغبة والسعي نحو التفوق ، عن طريق الوصول إلى الهدف قبل بلوغه من قبل الآخرين " ، إلا أن الهدف يحمل صفة الأحادية أي بمعني أن تحقيق (ا) للهدف يعني بالضرورة حد (ب) من الوصول إليه والتفوق لـ (ا). إلا أنه لا يعني الخسارة المطلقة ، الربح يكون نسبيا بين (ا) و (ب) إلا أن الفوز يكون للطرف المتفوق .

[1] Lexicoo Xford dictionries , competion ، at : https://en.oxforddictionaries.com/definition/competition ,date of view : 3/11/2018 , 18:19
[2] Cambridge, dictionries, at : https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/competition, date of view : 3/11/2018 , 18:50

يعد التعريف أعلاه تعريفا شاملا وبسيطا لمصطلح التنافس لا يعبر عن العمق الذي يعبر عنه المصطلح عند تخصيصه بالاقتصاد أو السياسية .

أرتبط مصطلح التنافس بالمجال الاقتصادي ، كمفهوم اقتصادي لينتقل التنافس إلي مجال السياسية مع بروز عوامل كعولمة الاقتصاد وتحريره وتلاشي الأيديولوجيا ، بالإضافة إلى إنتقال مفهوم الأمن من معناه الضيق إلى معناه الشامل مما جعل الاقتصاد من قضايا الدولة العليا .

و على ضوء ما سبق ذكره يمكن وضع تعريف إجرائي لظاهرة التنافس:

(سباق و تفاعل سلمي بين وحدات النظام الدولي يهدف كل طرف من أطرافه إلى بلوغ أهدافه التي تتلاقي)

3.1 التنافس كمصطلح في العلاقات الدولية:

يمكن بتخصيص مصطلح التنافس نقله من معناه العام المرتبط بالعلاقات بين الأفراد ، إلي إسقاطه على مستوى أعلى من التفاعلات أي العلاقات الدولية والتفاعلات بين الدول ، فلي تعريف التنافس في العلاقات الدولية ، ننقله إلى مصطلح مركب آخر يربط التنافس بالعلاقات الدولية " التنافس الدولي " ويُعرّف على أنه : "**مفهوم سياسي يشير إلى حالة من حالات الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعادا سياسية أو اقتصادية لتحقيق المصالح في الإطار الدولي و الإقليمي**"[1]

يقوم هذا التعريف على إيضاح طبيعة التنافس وأي شكل من أشكال التفاعل يتخذ في العلاقات بين الدول ، (الإختلاف) ناجم عن تقاطع مصالحها كذلك موقع التنافس حيث أنه المرحلة التي تسبق الصراع ، مما يؤدي إلى استنتاج كون التنافس قد ينتقل ليتحول إلى صراع في مرحلة أخرى.

كما يعرف التنافس أيضا على أنه::

" **حالة تجمع طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف .. ألتوتر أو النزاع**"[2]

[1] طويل نسيمة ، ظاهرة التنافس الدولية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 6 ، العدد 10 ، 2017، ص 31 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36788

[2] جميلة زيغيم ، التنافس الدولي ، مجلة وجهات نظر، (ب.د.ن) ، (ب.ب .ن) ، (ب .س. ن) ص461 , https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18442

وتعرفه نظرية اللعب أيضا على أنه:

"هو ذلك الترابط بين حركات الفاعلين سواء شركات أو أفراد أو دول بتحرك الفاعل العقلاني وفقا لتحرك المنافس يكون محرك هذه العلاقة هو صدام المصالح أي سعي الفاعلين إلى نفس الهدف"[1]

تعريف نظرية اللعبة يشير إلى كون التنافس هو الفعل ورد الفعل بين ألفاعلين ، وفي هذه الحالة الفاعلون العقلانيون هم الدول، ويقوم التنافس فيها على عملية مترابطة يسعى فيها كل فاعل إلى تحقيق أكبر المكاسب.

أرتبط مصطلح التنافس في العلاقات الدولية بمصطلح التنافس الدولي ، فمنذ ثمانينات القرن الماضي التي شهدت سقوط الإتحاد السوفيتي وتطور مفهوم الأمن ، الذي أدخل الاقتصاد كعامل مؤثر ومهم يحدد مكانة الدول والتفاعل بينها .

وبداية تلاشي عامل الإيدولوجيا وخفوت بريق البعد الأمني بمفهومه الضيق ، برز التنافس كعامل إرتبط بالاقتصاد في العلاقات الدولية لما يفرضه الاقتصاد من تنافس كمفهوم حتمي يطغى على التفاعلات بين الدول لما يحفظه التنافس من تحقيق المصالح ، تلك المصالح التي أصبحت ترتبط بالعامل الاقتصادي ، حيث أن مفهوم التنافس لم يكن بالمفهوم المتداول أثناء الحرب الباردة التي كانت التفاعلات بين الدول بها تميل أكثر إلى وصفها بالصراع الأيديولوجي وقبل ما كانت تشهده التفاعلات الدولية من حالة حروب و لا إستقرار من حربين عالميتين ، عرف العالم تنافسا مرتبطا بالتنافس الإمبريالي بعد الثورة الصناعية الذي بلغته أوروبا وسعي الدول إلى البحث عن مصادر جديدة للموارد و الاسواق في ظل المنافسة التي خلقت بين الشركات الأوروبية آنذاك والدول في حد ذاتها .

وفقا لهذا قد تتعدد أبعاد التنافس وتتشابك حيث يمكن تحديدها في :

- **البعد السياسي:** يمكن أن يكون البعد السياسي شاملا للأبعاد الأخرى ويشمل مفهوم التنافس السياسي شقين داخلي و خارجي ، يتضمن الداخلي التنافس السياسي المتعلق بداخل الدولة
من تنافس بين الأحزاب السياسية ، و التنافس على الوصول إلى السلطة ، ويتضمن الشق الخارجي للمنافسة بين الدولة كوحدة والوحدات الأخرى من أجل الحفاظ على مصالحها وبلوغ أهدافها الخارجية
- **البعد الاقتصادي للتنافس** : قد يكون البعد الاقتصادي هدفا أو وسيلة قد تتنافس الدول باستخدامه أو تتنافس لأجله ، ويرتبط بالبعد الأول من التنافس ، وينقسم البعد إلى شقين الأول يتضمن تنافسا اقتصاديا

[1] K. Sridhar Moorthy, Using Game Theory to Model Competition, *in Journal of Marketing Research*

Vol. 22, No. 3 (Aug., 1985),p 1-2 https://www.jstor.org/stable/3151424?seq=1#page_scan_tab_contents

تتنافس فيه الشركات الاقتصادية وفقا لقوانين السوق والتجارة الحرة ، وشق آخر للدول يتمحور حول المنافسة بينها وحول توفير الأسواق للموارد والتنافس حول الطاقة .

- **البعد الأمني للتنافس:** يكمن البعد الأمني في تنافس الدولة لحفظ أمنها القومي بجميع أبعاده ألسياسية الاقتصادية و الثقافية.
- **البعد الثقافي للتنافس** : يعد أحدث الأبعاد وأرتبط بضعف العامل العسكري و الإستعمال الصلب للقوة كما إرتبط بالقوة الناعمة ، حيث تسعى كل دولة إلى نشر ثقافتها في إطار العولمة كتسابق الدول في نشر ثقافتها على حساب الثقافة الأمريكية لإدراكها مدى أهمية هذا البعد في تحقيق أهدافها وهذا ما بدا جليا من خلال أطروحة صدام الحضارات التي تضع البعد الثقافي كدافع مقبل للصراع في العلاقات الدولية .

4.1 التنافس الاقتصادي في العلاقات الدولية:

يعود إختيار البعد الاقتصادي كبعد لهذا الفرع كون الاقتصاد موضوع الدراسة ، بالإضافة إلى أن التنافس لاقتصادي يعد أبرز أوجه التنافس في الوقت الراهن ، و لا يقلل الاقتصاد من أهمية البعد السياسي في ظاهرة التنافس ، لكن ربما لن يكون من المبالغة إعتبار أن الدول قد تتحرك سيآسيا بما يخدمها اقتصاديا ، غير أنه في أحيان أخرى قد يحدث العكس لتتحرك الدول اقتصاديا بما يخدمها سيآسيا.

يعرف الاقتصاد مصطلح التنافس إستنادا إلى ما يلي:

تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها في القوة ونفوذ والهيمنة عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية و إستخدام أداة الاقتصاد فلهذا تتنافس الدول اقتصاديا لتحقيق أهدافها السياسية إلى جانب الاقتصاد . إلا أن مسالة التنافس الاقتصادي بين الدول كانت محط جدل بين الباحثين من أبرزهم "بول كورغمان " مفكر لاقتصاد السياسي ألأمريكي الذي قام بإلغاء المنافسة على مستوى الدول في المستوى الاقتصادي كون الدول لا تتنافس اقتصاديا بنفس الشكل الذي تتنافس به الشركات لأن التنافس الاقتصادي ليس صفة الدول.[1]

حيث وكما تم ذكره التنافس الاقتصادي يتأثر بالمصالح الاقتصاد للدولة سواء كوسيلة أو كغاية تلك المصالح التي تتقاطع فتؤدي إلى التنافس ، وتم تحديد مجموعة من النقاط التي تجيب عن تساؤل : هل تتنافس الدول اقتصاديا ..؟

ويمكننا تلخيص ذلك في:

[1] Dunn, Malcolm ، Do nations compete economically? A critical comment on Prof. Krugman's essay "competitiveness: A dangerous obsession", in Intereconomics,, Vol. 29, Iss. (6,1994) pp.303-308,.

1. إن سعي الدولة إلى تحصيل القوة والسلطة يرتبط بالاقتصاد كمحدد للسياسة الخارجية وتبني الدولة وفقه أهدافها ووفقًا لمواردها وقدراتها لاقتصاد التي توظفها لتحقيق مصالحها الوطنية ، فالدولة تدرك أهمية الأداة الاقتصاد في تحديد مكانتها ومنحها الأفضلية. [1]
2. مقارنة الدولة بغيرها من باقي الدول على المستوى الاقتصادي يجعل مكانة الدولة تتحدد دوليا وفقه ، فالدولة التي تمتلك موارد وتمتلك القدرة على استغلالها كالدول التي تمتلك بنى تحتية ضخمة و استقلالية اقتصادية كالولايات المتحدة الأمريكية .. الصين أو اليابان .. أو حتى الدول الأوروبية ضمن الإتحاد الأوروبي هي قادرة على تحديد مواقفها السيادية بالنسبة لتلك الدول التي تعاني التبعية لاقتصاد كون إفتقار المحدد الاقتصادي وضعف إستعماله سيؤدي بالضرورة إلى التبعية وعدم الإستقلالية في إتخاذ مواقفها السياسية تجاه القضايا الدولية[2]
3. العلاقات الاقتصادية تتأثر بالعلاقات السياسية للدول حيث تسعى الدول إلى الترويج لاقتصادياتها عن طريق علاقاتها السياسية (السعودية قدمت للولايات المتحدة الأمريكية صفقة 6 مليار دولار طائرات على حساب الإتحاد الأوروبي[3].

2. المطلب الثاني:التنافس والمصطلحات المشابهة

1.2 الفرق بين التنافس والتوتر في العلاقات الدولية:

يعد التوتر أحد المراحل الأولى للنزاع ، وأحد المراحل المبكرة للصراع ، حيث يشير هذا المصطلح إلى وجود خلل في نمط التفاعل بين الدول ، ويكمن هذا الخلل في غياب الثقة بين الأطراف أو تفاقم الشك من طرف تجاه الآخر مما يولد الخوف وحالة شديدة من القلق والاضطراب نظرا لغموض النوايا .

غير أن التوتر لا يؤدي إلى إستخدام القوة ، حيث يشترك مع التنافس في هذه النقطة إلا أنه يعد مرحلة لاحقة للتنافس تتميز بقصر مدتها ، عكس التنافس وكونها مرحلة مؤقتة قد لا تستعمل فيها القوة ، لكن زيادة حدة التوتر وعدم إدارته قد يؤديان إلى أزمة تفرض إستعمال القوة

يعرف التوتر على أنه:" **هو توتر نزاعي لا يؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء للعنف**"[4]

ويمكن وضع تعريف له وفقا لذلك "موقف من إنعدام الثقة وجهل بالنوايا لا يؤدي إلى إستخدام القوة لكن قد يمهد لأسباب قيام الصراع و إستخدامها"
تختلف طبيعة التنافس عن طبيعة التوتر لكونهما ظاهرتين مختلفتين لكن مترابطتان كون التوتر مرحلة لاحقة للنزاع ، والتنافس مرحلة لاحقة للتوتر ويعتمد التوتر في نشوئه على تضارب المصالح أو اعتداء

[1] IBID, pp 306-307
[2] IBID,_ pp 306
[3] IBID, pp 306-307

[4] طويل نسيمة ، مرجع سابق ، ص 4

أحد الأطراف على مصلحة وطنية للطرف الآخر مما يؤدي إلى نشوب التوتر بينما التنافس هو وجود مصلحة يسعى الطرفان إلى تحقيقها دون أن التسبب في أي خلل في التفاعل بإنعدام الثقة أو بالإضطراب بين الطرفيين فالتنافس كثيرا ما يقترن بالتعاون .

" **تسود في حالة التوتر الدولي علاقات الشك المتبادل وعدم الثقة والتباين الواضح في المصالح وقد تتطور هذه المرحلة إلى نزاع دولي ، ويكون التوتر عادة لاحقا لعلاقات تنافسية في مجال أو عدة مجالات حيث قد يؤدي الاستحواذ المطرد للدولة على المكاسب – والتوزيع غير العادل للموارد – إلى تطور حالة تنافس إلى حالة توتر دولي** "[1]

2.2 الفرق بين التنافس والصراع في العلاقات الدولية :

يعد الصراع من أكثر المفاهيم قربا وخلطا مع التنافس من حيث الإستعمال و المعنى ، إلا أن المصطلحين يحملان الكثير من أوجه الإختلاف التي تجعل من الممكن تعريف الصراع على أنه.

" عدم التوافق في الآراء و الأهداف أو حتى الأفعال بين طرفين أو أكثر".

يعد هذا المعنى العام والأبسط لمفهوم الصراع سواء كظاهرة إنسانية أو سياسية تحمل جوهر المفهوم المتمثل في عدم التوافق أو الاختلاف الحاد الذي يشكل ظاهرة الصراع.

يمكن إعتباره ظاهرة إنسانية كما هو التنافس ينتقل من مستوى أدنى فتتوسع كونها تبدأ كظاهرة إنسانية بين الأفراد إلى ألمجتمعات ثم الدول ويعود هذا التوسع إلى كون كُلٍّ من المجتمع والدول نتاجٌ لفكر إنساني ينقل الظواهر الإنسانية من مستوى الأفراد إلى الدول .

يعرفه شنايدر بما يلي " **قد يأخذ الصراع شكل التنافس أو شكلا أكثر حده من النضال لتحقيق الأهداف التي هي حيوية حتى عن طريق الهزيمة أو القضاء على المعارضين**"[2]

يؤكد هذا التعريف على كون التنافس مرحلة أولية للصراع حيث أن اشتداد التنافس في أحد أبعاده يؤدي إلى حتمية بلوغ مرحلة الصراع ، إذًا فالتنافس أقل حدة من الصراع وأكثر سلمية حيث أن طبيعة الصراع تختلف عن طبيعة التنافس.

يقوم المفكر ماكس فيبر في كتابه (الاقتصاد والمجتمع) في شرحه لنظرية الصراع المجتمعي بالربط بين ظاهرة التنافس والصراع " **التنافس هو حالة من الصراع لا يوظَّفُ فيها العنف فالصراع السلمي هو تنافس**"[1] ، حيث قام بتعريف التنافس على أنه مجرد صراع سلمي .

---

[1] المرجع سابق ، ص 31

[2] INTERNATIONAL POLITICS – CONFLICT RESOLUTION AN MANAGEMENT,chapter1 , pp9 at : http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/86881/9/09_chapter%201.pdf , date of view :20/11/2018

و من هنا يمكن وضع مجموعة من الخصائص التي تميز التنافس عن الصراع كنمطين مختلفين بشكل كلي ليس على صعيد التفاعلات بين الدول وحسب.

جدول رقم 1 : الفرق بين الصراع والتنافس

الصراع	التنافس
مؤقت :مدة الصراع اقل من مدة التنافس كون اسباب الصراع مؤقتة وناجمة عن مشاكل مؤقتة	الاستمرارية : يمتاز التنافس بالاستمرارية
عملية واعية:الاطراف المتصارعة تدرك وجود الصراع والموقف وتدخل فيه في سبيل بلوغ اهدافها	عملية غير واعية : لاتدرك الدول اطراف النزاع دخولها المنافسة حيث تركز الدول على تحقيق مكاسبها لا على المنافسة
الصراع قد يتضمن العنف	التنافس عملية سلمية
الصراع مبني على علاقة مباشرة شخصية بين الاطراف	التنافس ليس مبني علاقة مباشرة شخصية بين الطرفين
الربح والخسارة مطلقين وذلك ناجم عن رغبة كل طرف الحاق الهزيمة بالطرف الاخر	النسبية في الربح والخسارة ممكن لطرفين تحقيق نسبة من الارباح تتباين من خلال المنافسة وذلك وفقا للهدف من وراء المنافسة
الصراع يحمل اثارا سلبي	قد يحمل التنافس جانبا ايجابيا

المصدر https://bit.ly/2wIMI1R , puja mondal (بتصرف)

التنافس مرحلة أولى للصراع إذا إختلت إحدى صفاته و انتقل من السلم إلى العنف ، أو تمت شخصنه التنافس أو إذا اشتدت حدته ، وفي هذه الحالة فإن طبيعة التفاعل تنتقل لتتحول إلى صراع ، وتمثل هذه النقاط أبرز نقاط الإختلاف .

[1] Nicholas Gane , **Max Weber and Contemporary Capitalisme** ,(UK; palgrave Macmillan publishers ,2012.) p 51 https://bit.ly/31jwxpH -

بعد تحديد نقاط الاختلاف بين التفاعلين يمكن تجسيد العلاقة التفاعلية بين الاطراف في كلا العلاقتين على الشكل التالي:

شكل رقم1: نموذج العلاقات الصراعية

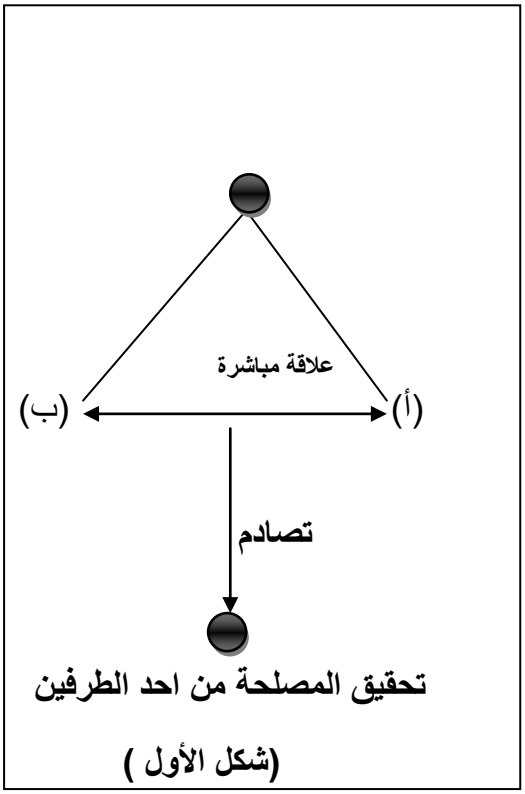

(شكل الأول)

شكل رقم 2 : نموذج العلاقات التنافسية

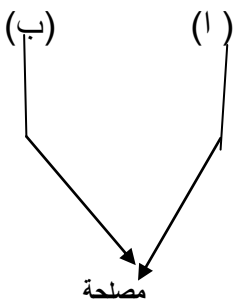

(شكل الثاني)

المصدر : https://bit.ly/2WDr7XH

الشكل الأول الذي يمثل نموذجا يجسد ظاهرة الصراع ، يوضح أن تضارب المصالح مهما كان شكلها سيؤدي بالطرفين المتصارعين – اللذين تجمعهما علاقة صراعية تمتاز بكونها شخصية مباشرة – إلى تحقيق المصلحة على حساب الخصم مع سعي الطرفين لتدمير أو هزيمة بعضهما أكثر من تركيزهما على الهدف الذي يسعيان إلى بلوغه بالتصادم سواء بإستعمال القوة أو التهديد بها .

نلاحظ في الشكل الثاني (أ) نموذج التنافس و تركيز كلا الطرفين على الهدف دون وجود علاقة مباشرة وشخصية بين الطرفين المتنافسين اللذين يتسابقان من أجل تحقيق المصلحة دون وعي بوجود الطرف الآخر ، أي أن تحقيق المصلحة يعتبر الهدف لكلا الطرفين ، ولا تدخل نية تدمير المتنافس في ظاهرة التنافسية ، كون التنافس ظاهرة لا واعية تنتج عن تضارب المصالح لتحقيق هدف معين ، مثال على ذلك التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا ، ويمكننا دعوة هذا التفاعل بالتنافس أكثر منه صراعا لكونه لا يحمل خاصية العنف ، ولا الخصائص الأخرى للنزاع كون كلا الدولتين تسعيان إلى تحقيق أهدافهما في إقليم يعتبر ذا أهمية جيواستراتجية بالنسبة لتركيزها على الهدف لا على المنافس ، بل

على تحقيق هدفه . إذًا يمكن إعتبار أن (الصراع بالنسبة للتنافس هو تلك النقطة التي يتحول فيها تركيز الأطراف على بعضهم إلى جانب الهدف ، وتتحول العملية التنافسية من ظاهرة غير واعية إلى أخرى واعية)

2.3 الفرق بين التنافس و التنافسية في العلاقات الدولية :

مفهوم آخر قد لا يكون محل خلط مع التنافس من حيث المعنى فقط ، بل من حيث الشكل اللغوي حيث تعتبر التنافسية كلمة مشتقة من مفهوم التنافس ، وتميل إلى التوجه الاقتصادي وتعرّف على أنها : " **بعض التدابير التي تحسّن أداء الدولة أو الشركة التجارية مما ينعكس إيجابيا على الحساب الجاري مما يؤدي إلى تحول ملحوظً في تكوين الصادرات نحو قيمة مضافة أعلى ، أو تقنية عالية** "[1]

يعتبر مصطلح التنافسية مصطلحا تقنيا اقتصاديا ، عكس مصطلح التنافس الذي يعتبر مصطلحا عاما ويمكن الإشارة للتنافسية كمصطلح إقتصادي بحت يميل إلى المنافسة الاقتصاد الخالصة التي تستخدم غالبا على المؤسسات الاقتصاد و الشركات ، لكنها أصبحت تستخدم على الدول بعد أن فرض الاقتصاد نفسه في سياسات الدول التي أصبحت عبارة عن مؤسسات اقتصادية كبرى ذات قوى إنتاجية ، وسعيها إلى توفير أسواق داخلية وخارجية ، مع سعيها إلى زيادة تنافسيتها فكلما كان إقتصاد الدولة قويا أشار إلى قوة التنافسية لديها في كونها قادرة على فرض وجودها في الأسواق الخارجية والمنافسة .

4.2 الفرق بين التنافس و الحرب في العلاقات دولية :

هذا المصطلح يرتبط بمصطلح التنافس من حيث الطبيعة المتعارضة للمصطلحين والخلط في إستخدامهما بما قد لا يخدم الموقف حيث تعرف الحرب على أنها :

"صدام مسلح بين طرفين أو اكثر من أجل تصفية نزاع أو تحقيق أهداف من ورائها "

"**تعد الحروب من أقدم التفاعلات بين الدول في العلاقات الدولية، ومن أقدم وسائل حل النزاعات من القبائل إلى الحضارات إلى الدولة في شكلها الحديث**".[2]

تستدعي الحرب وجود صدامٍ مباشرٍ منظمٍ ، وتكون مؤقتة تنتهي بانتهاء الهدف من وراء الدخول فيها وتعتبر أعلى مستويات الصراع[3] ، وتشترك مع التنافس في حقيقة كونها تفاعلا بين طرفين أو دولتين من أجل الوصول إلى غاية محددة إلا أنها تختلف مع التنافس لأن التفاعل فيها يكون مباشرا ويعبر عن

[1] لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 28 ، لعدد ، 1، 2014 ، ص76

[2] _____, WHAT IS THE MEANING OF WAR? CONCEPT AND DEFINITION OF WAR, PUBLISHED : May 08, 2013, FROM : HTTPS://EDUKALIFE.BLOGSPOT.COM/2013/05/WAR-DEFINITION-CONCEPT-MEANING-WHAT-IS.HTML , DATE OF VIEW : NOVMBER 29 , 2018

[3] ibid

التصادم ، بينما الحرب هي حالة مؤقتة معلنة بين الأطراف تكون ظاهرة ومعلنة بينهم وتخوضها الدولة بكامل إرادتها أو مرغمة "دفاعا عن النفس " وتستعمل فيها القوة بشكلها الكامل .

التنافس هو حالة غير معلنة كما ذُكر سابقا لكون التنافس حالة غير واعية من التفاعل تدخل فيها الدولة بالتركيز على الهدف لا المنافس حيث تسعى الدولة إلى تحقيق هدفها لا تحطيم المنافس و هذا الأخير قد يكون سببا من أسباب الحرب . وعلى هذا يمكننا إعتبار أن الحرب هي مرحلة متطورة من الصراع وبطبيعة الحال ووفقا لما توصلنا إليه سابقا فهي مرحلة متقدم من التنافس حيث أن التنافس يتخلى في هذه المرحلة عن جميع مقوماته.

في المبحث السابق كانت هناك محاولة لضبط مصطلح التنافس بشكل أدق وكان ذلك عن طريق ضبط المصطلح لغويا من ناحية أصله ومفهومه إصطلاحا ، وكيفية تشكل التنافس الدولي وبروزه كتفاعل بين الدول ، وظهوره بعد الحرب الباردة نتيجة عوامل مساعدة كظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي ، حيث برز التنافس في طابعه الاقتصادي بعد الحرب الباردة لبروز الاقتصاد وما كان يلعبه من دور بالغ الأهمية في تحريك سياسات الدول ، والتحكم في سلوكياتها وبيئتها الخارجية وتفاعلاتها مع الوحدات الأخرى ، حيث أصبح الاقتصاد معيارا تُصنف وفقه الدول ووفقا له تحدد مواقفها ، وعلى هذا فإن الأهمية الاقتصاد خلقت نوعا من التسابق بين الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصاد ، وتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق مساعيها الاقتصاد وربما أهدافها السياسية كون اللاقتصاد أداة في يد السياسة والعكس أحيانا أخرى. و هنا خلق نوع من التنافس بين الدول كتفاعل سلمي و حتمي تفرضه الحاجة والسعي لتحقيق الأهداف.

المبحث ثاني : تفسير التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا من منظور نظريات العلاقات الدولية

يتناول هذا المبحث التفسيرات النظرية للتنافس الاقتصادي الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا ، حيث تعتبر التفسيرات النظرية للواقع الدولي دليلا هاما من أجل فهم مجرى العلاقات الدولية ورؤيتها من وجهة نظر تفسيرات مختلفة ومتعددة ، و دراسة التنافس من وجهة نظر ثلاثة من النظريات كلاسيكية العريقة في العلاقات الدولية : الواقعية ، الليبرالية ، الماركسية حيث تحظى تفسيرات كل من النظريات الثلاث الماضية بالكثير من الثقل في تحليل وقائع العلاقات الدولية وحقيقة التحولات التي طرأت عليها ، من خلال هذا المبحث سيتم السعي الى إستخراج مفهوم التنافس من النظريات السابقة المذكورة على إختلاف تفسيراتها ، و لأجل المضي في ذلك تم عرض المبحث في شكله التالي :

1. **المطلب الأول** : تفسير النظرية الواقعية للتنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا.
2. **المطلب الثاني** : تفسير النظرية الليبرالية للتنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا.
3. **المطلب الثالث** : تفسير النظرية الماركسية للتنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا.

1. المطلب الأول : تفسير النظرية الواقعية للتنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

1.1 التنافس في فكر النظرية الواقعية التقليدية :

النظرية الواقعية من أبسط النظريات التي تحاول تفسير واقع النظام الدولي وحقيقة التفاعلات فيه ، إلا أنها تعتبر من أعمق النظريات التي تفسر التفاعلات بين الدول.

المنظور الواقعي ليس حديث النشأة حيث كانت بداية التفكير الواقعي من هوبز إلى ميكافيلي إلى هانز مورغانتو مؤسس الواقعية في شكلها النظري الممنهج ، وكينيث والتز وجون ميرشايمر رغم هذا الامتداد الزمني الكبير للواقعية إلا أن الأسس الرئيسة وجذور الواقعية لم تتغير بشكل كلي.

لم تقم الواقعية بالتطرق إلى التنافس كمفهوم بل كانت تميل أكثر إلى الصراع كمفهوم بُنيت عليه إفتراضاتها ، يفرضه منطق المصلحة إلا أنه من الممكن إسقاط نظرة الواقعية على الواقع الدولي القائم على المصلحة والصراع لما يحمله هذان المصطلحان من تقارب مع التنافس ، فليس التنافس قائما على مصلحة وأهداف تسعى الأطراف إلى تحقيقها كما تم ذكره سابقا ؟ بل يمكن القول ان التنافس هو صراع سلمي ؟ جانب آخر لم يكن له الحظ الوافر في الطرح الواقعي وهو الاقتصاد ، حيث كانت الواقعية تربط السياسات العليا للدولة بالأمن بمفهومه التقليدي العسكري الذي ساد لفترة طويلة وربط فيها الأمن التقليدي بالواقعية بعد الحرب الباردة والتحولات البارزة التي شهدها النظام الدولي من ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي وتحرير التجارة الدولية التي ظهر فيها الاقتصاد ، وارتفع إلى كونه سياسة عليا ليصبح محددا أسآسيا لسياسة الدولة الخارجية ، وأصبح الاقتصاد يزاحم الأمن التقليدي في مفهومه الحديث حيث أصبح ربط الاقتصاد بأمن الدولة حتميا .

تقوم الواقعية على مجموعة من الإفتراضات الرئيسية سنحاول من خلالها إسقاط النظرة الواقعية على التنافس الهندي الصيني:

الفطرة الشريرة : تبدأ الواقعية الكلاسيكيةّ إفتراضها من منطلق الفطرة الإنسانية الشريرة التي تميل إلى الصراع " **يمكننا القول عن عامة البشر أنهم ينكرون المعروف ويحبون المراوغة في الحديث حريصون على تجنب الخطر راغبون في الكسب هم أعوانك طالما استفادوا منك وهم يفدونك بالدم وبحياتهم وأولادهم حين لا يكون هناك داعٍ لذلك ، لكن حين تقترب الأخطار ينقلبون عليك**"[1]

[1] نيكولا ميكافيلي ، **الأمير** ، تر: أكرم مؤمن ، (القاهرة : مكتبة ابن سينا للنشر ، 2004) ، ص 40

يصف ميكافيلي في كتابه الأمير لأمير إيطاليا قبح الذات البشرية التي يجب أن يحذرها إلى جانب ميكافيلي كما ان هناك طرح توماس هوبز المفكر الذي دعم طرح "الفطرة الشريرة للإنسان " في منظوره لنظرية العقد الاجتماعي التي ناقش فيها كون النفس البشرية أنانية ميالة للصراع تحتاج إلى سلطة عليا تقوم بضبطها وإلا سوف تقوم بما دعاه هوبز "حرب الكل على الكل "

يعود هذا الإفتراض إلى تفسير التنافس والصراع الدولي من منظور النفس البشرية التي لا تقبل التعايش بسلام وتميل أكثر إلى الصراع و التنافس ، حيث أن السبب الرئيسي فيه هو النفس البشرية التي تعظم المصلحة. يقول هانز مورغانتو ، داعما لهذا الطرح "**الإنسان الذي لا يعدو إنسانا سيآسيا ليس إلا أقرب الى حيوان منه إلى أي شيء آخر إذْ أنه يفتقر إلى الكوابح الخلقية** "[1]

ألمصلحة: الفطرة الشريرة الأنانية للإنسان تبحث عن تحقيق مصلحتها حيث تعتبر الهدف الأسمى للدولة هو تحقيق مصلحتها دون مراعاة الوسيلة التي تستعملها في الوصول إلى ذلك .

يرى هانز مورغانتو في كتابه السياسة والأمم أن المصلحة هي واجهة الفعل السياسي ليطلق عليها وصف السلطان " **ولا تضفي الواقعية –على مفهومها الأساسي المصلحة المسماة بالسلطان – معنى محددا في جميع الحالات ففكرة المصلحة في الواقع هي جوهر السياسة ولبها** "[2]

ويقول ماكس فيبر في هذا الشأن " تسيطر المصالح المادية والمعنوية لا الأفكار على أعمال الناس وتتحكم فيها .

الدولة فاعل وحيد : يقوم التحليل الواقعي على كون الدولة الفاعل العقلاني الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية ، و تعود عقلانية الدولة إلى كونها تقوم بحساب المنفعة وتسير وفقا لمبدأ المصلحة.

الصراع : الصراع هو حالة طبيعية في النظام الدولي ، فالصراع يعد إفتراضا للواقعية تفسر من خلاله طبيعة التفاعلات بين الدول ، ويرتبط هذا الإفتراض بالإفتراض الأول والثاني كون الشر فطري في النفس البشرية التي تقود الوحدة التحليلية الوحيدة للواقعية والتي تتمثل في الدولة مما يؤدي إلى البحث عن تحقيق مصلحتها الوطنية .

[1] هانز مورغانتو ,**السياسة والأمم الصراع من أجل السلطان والسلام** ،الجزء الأول تر : خيري (مصر:الدار القومية للطباعة و النشر، [ب.س.ن]) ص 38

[2] المرجع السابق ، ص 30

القوة: القوة في الواقعية هي غاية تسعى الدولةُ إلى تحقيقها ، حيث تسعى الدولة إلى تعظيم قوتها وموقعها في البيئة الدولية بالنسبة للدول المنافسة لها ، والدولة في الواقعية الكلاسيكية تعيش حالة من التنافس والصراع تدفعها إلى تعظيم قوتها .[1]

توازن القوى: يعتبر من أهم الإفتراضات للواقعية الكلاسيكية و نتيجه لافتراضاتها السابقة تنظر إليه الواقعية كحل وحيد للحفاظ على السلم وتجنب المواجهة المباشرة بين الدول ، ويشترط الواقعيون وجوب وجود حد معين ومتوازن من القوى والمصالح بين الدول يضمن عدم هيمنة إحداها ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الردع النووي في الحرب الباردة الذي خلق توازنا في القوى بين المعسكرين ، وغياب التفوق التام في التنافس يقود العالم إلى حرب قد تسبب دمارا شاملا.[2]

و يمكن الإشارة من خلال الإفتراضات الرئيسية للواقعية إلى كونها تطرقت إلى التنافس لأجل تحصيل القوة والتنافس لأجل تحقيق الدولة لمصلحتها.

إذا تم تفسير طبيعة التفاعلات بين الدول فإن العلاقات هي صراعية على الدوام إلا أن تلك العلاقات تحوي حالات السلم وحالات الصراع ، وإذا عدنا إلى تمييزنا لمصطلحي التنافس والصراع في وقت سابق يتمّ التوصل إلى كون الصراع مرحلة لاحقة للتنافس ، فالتنافس كما عرفه ماكس فيبر هو صراع سلمي ، ومن الممكن القول أن التسابق الذي تشهده الدولة في حالة السلم من أجل تعظيم قوتها هو سباق نحو القوة ، وتحقيق المصالح وإذا كان الاقتصاد مرتبطا بأمن الدولة وتعظيم قوتها فإن التنافس حوله هو واجب .

وما يجعل الدول في حالة صراع دائم – لتحقيق المصلحة رغم أن التعاون قد يحقق نفس المصلحة – هو كونها تعيش حالة من لا يقين بينها وحالة من انعدام الثقة ، وتعتمد الدول في ذلك على ما سماه مورغانتو " المساعدة الذاتية " أي أن الدولة في نظام دولي يعج بالفوضى والمنافسين ، وغياب الكوابح الخلقية ومع ذلك هي مسؤولة عن أمنها الذي لن يتحقق إلا بجعلها تمضي ساعية إلى زيادة قوتها لتأمين ذاتها والتنافس من أجل القوة .

ويمكننا تعريف التنافس بالنسبة للواقعية الكلاسيكية على أنه:

(حالة التسابق السلمي بين الدول لتحصيل القوة والمصلحة والحفاظ على أمنها القومي في مواجهة منافسيها ، كون التنافس مفروض من الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية التي تفرض على الدول تحصين نفسها).

و من هنا يمكننا القول أن التنافس هو الحالة الطبيعية في العلاقات بين الدول بالنسبة للواقعيين نتيجة لتوفر كل العوامل السابقة التي تعزز انعدام الثقة والفوضى.

[1] John MEARRSHEIMEHN**, Structural Realism**, ([w.p.p] : Online Resource Centre , 2006) pp 74 https://bit.ly/2FjxODF
[2] Peter Toledo, Classic Realism and the Balance of Power Theory, from: https://bit.ly/2Fhac2I date of view : 23/12/2018 PP60-62

2.1 تفسير التنافس في فكر النظرية الواقعية البنيوية:

في سبعينيات القرن الماضي ظهر تيار جديد للواقعية بقيادة كينيث والتز، وجون ميرشايمر كان كحلة جديدة للواقعية الكلاسيكية ، دعا هذا التيار للواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية ، ولم يتجرد هذا التيار من أصول الواقعية إلا أنه جاء لتصحيح الثغرات التي أهملها مورغانتو والمنظرين الكلاسيكيين للواقعية ، وتقوم الواقعية البنيوية على فكرة الصراع كسابقتها لكنها تختلف في مصدر ذلك الصراع وطبيعته.

ترى البنيوية أن الصراع هو وليد للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ، وليس للفطرة الشريرة للإنسان فالبنيويون يؤمنون بأن هيكلية أو بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية تعمها الفوضى ويغيب فيها النظام " **لماذا تتصرف القوى العظمى بهذه الطريقة ؟ جوابي هو أن هيكل النظام الدولي يدفع الدول التي تسعى فقط لتكون آمنة الى التصرف بقوة تجاه بعضها**"[1]

آخر. . ويعود مصدر فوضوية النظام إلى غياب سلطة عليا تلجأ إليها الدول ، كون الدولة هي السلطة العليا على نفسها ، وغياب السلطة العليا يجعل النظام الدولي تعمه لفوضى هذه الأخيرة التي توحي بغياب الأمن لدى الدولة وضرورة تعظيم قوتها ، مما يدفع إلى تولد حالة تسابق من أجل تعظيم القوى ." **تحتاج القوى إلى المال والتكنولوجيا والأفراد لبناء قوات عسكرية وخوض الحروب ، وتشير القوة الكامنة للدولة إلى الإمكانات الخام التي يمكن أن تستفيد منها عند التنافس الدول المتنافسة. يجب أن يكون واضحا من هذا النقاش أن الحرب ليست هي الطريقة الوحيدة التي تنص عليها الواقعية يمكن الحصول على السلطة. يمكنهم أيضا القيام بذلك عن طريق زيادة حجم السكان وعددهم حصة من الثروة العالمية، كما فعلت الصين على مدى العقود القليلة الماضية** "[2]

تعظيم القوة لدى البنيوية مرتبط بالحفاظ على البقاء لدى الدولة ، فالدولة لا تعتبر تعظيم القوة هدفا بل هو وسيلة تحقق من خلالها هدفها المتمثل في تحقيق البقاء وسط المنافسة.

إذًا فعلى خلاف الواقعية الكلاسيكية فالبنيوية ترى أن البنية هي التي تفرض التنافس على السياسة الدولية وتحتّمه.

[1] Mearsheimer, J.J. , **The tragedy of great power politics** , (New York: W.W. Norton & Company 2001) .p 2 https://samuelbhfauredotcom.files.wordpress.com/2015/10/s2-mearsheimer-2001.pdf
[2] John MEARRSHEIMEHN**, Structural Realism**, OP.CIT PP23

"إن العداء بين الاتحاد السفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية كان مفروضا من البنيوية ففي نظام ثنائي القطبية تعد كل قوة تهديدا لأمن الأخرى .....وهكذا بسبب الوصف لم يسبب أحد الحرب الباردة بل كانت نتيجة للثنائية القطبية "[1]

مما يعني أنه يمكننا تعريف التنافس في الواقعية البنيوية على أنه :

(التنافس هو حتمية تفرضها فوضوية النظام الدولي على الدول فهو السعي في السباق لتعظيم قوتها من أجل الحفاظ على بقائها وسط بنية فوضوية يملؤها المنافسون الذين يسعون إلى تحقيق نفس الهدف)

لم تختلف طبيعة التنافس في البنيوية والكلاسيكية فهو سباق من أجل تحصيل القوة لكن مصدره كان مختلفا ، بالنسبة للواقعية البنيوية كان التنافس مصدره الفوضى في النظام الدولي أما بالنسبة للكلاسيكية فمصدره النفس البشرية الشريرة و المصلحة ، والهدف من ورائه في الواقعية البنيوية تحقيق البقاء ، إذًا هو وسيلة على خلاف الكلاسيكية الذي يكون فيها هدفا .

يكمن سبب ربط التنافس الذي لم يتم ذكره بشكل مباشر في الواقعية في كون السباق الذي أشارت إليه الواقعية – من حيث تعظيم القوة – يولد تنافسا في هذا المجال إذًا فالتنافس للواقعيين يؤدي إلى حتمية الإنتقال إلى الصراع ، عكس الليبرالية التي ترى الصراع يقود إلى التنافس.

3.1 إسقاط فكر النظرية الواقعية على التنافس الاقتصادي الهندي الصيني في جنوب شرق آسيا :

إذا تأملنا التنافس الصيني الهندي – من وجهة نظر الواقعية و إستخدام التحليل النظري على واقع هذا التنافس بإستخدام المبادئ الواقعية – نجد أن موقف المنظرين الواقعيين من القوى الصاعدة – التي تضع الصعود السلمي كشعار لها – واضحا خاصة تجاه الصعود الصيني الذي ينظرون إليه بعين يملؤها الشك ، ويمكننا تفسير التنافس الصيني الهندي واقعيا على أنه صراع السعي نحو تعظيم القوة ، فإنكار الرغبة في تحصيل القوة والاستمرار بالصعود السلمي أمر لم يسانده مُنظّرُو الواقعية.

فحقيقة كون المصلحة هي من تأخذ الغلبة في السياسة الخارجية لكل من الهند والصين – اللتين تتسم سياستهما بالبرغماتية – يجعل شوطا كبيرا يُقطع لتطبيق النظرية الواقعية على التنافس الهندي الصيني، كون سلوك الدول في الواقعية لا يقاس بنوايا الدولة بل بما قد تجنيه الدول من وراء هذا السلوك أي المصلحة ، فالجهل بالنوايا الحقيقية يجعل نوايا الدول تتشكل بمصالحها.

[1] سكوت بور تشل وآخرون ، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر: محمد صفار ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ،2014) ، ص 65

بالنسبة للواقعية فإن كل من الصين والهند تسعيان إلى زيادة قواهما نظرا لإنعدام الثقة التي تشعر بها كل دولة منهما تجاه الأخرى ، وإنعدام الثقة الذي تشعر به كلاهما معتبرتان أن أي زيادة في القوة من قبل إحداهما قد يكون خطرا مباشرا على الأخرى ، وخطرا على أمنها القومي رغم أن كلا الدولتين تعملان بجد على طمأنة العالم ، وجيرانهما من الدول بصعودهما السلمي.

> "A mighty China will be no exception; it will look for opportunities to shift the balance of power in its favour. Moreover, both the USA and China's neighbors will have to balance against China to keep it in check. Security competition will not disappear altogether from Asia as China grows more powerful. Defensive realists are not starry-eyed idealists."[1]
>
> **"الصين القوية لن تكون استثناء. سوف تبحث عن فرص لتحويل ميزان القوى لصالحها. علاوة على ذلك ، سيتعين على كل من الولايات المتحدة وجيران الصين التوازن ضد الصين للحفاظ عليها تحت الانظار. المنافسة الأمنية لن تختفي تماما من آسيا حيث تنمو الصين أكثر قوة. الواقعيون الدفاعيين" (جون ميرشايمر)**

ووفقا لجون ميرشايمر – لا يمكن تحديد نوايا الدول و إذا كنت متأكدا الآن لا يمكنك أن تكون متأكدا في المستقبل من نواياها ، وهذا يخلق نوعا من انعدام الثقة والأمن بينها فالصين والهند قد تكون العلاقة الماضية بينهما دليلا يزود انعدام الثقة بينهما حول النوايا الحالية والمستقبلية ، وهذا للمناوشات التي شهدتها الدولتين والنزاعات المباشرة بينهما.

وجود قوتين بحجم الصين والهند على حدودك يفرض ضرورة الشك الدائم ، والخوف من زيادة الصين مثلا لقوتها قد يزيد الخوف والشك لدى الهند والعكس من منظور الواقعية ، فكل الدول تسعى إلى فرض سيطرتها الإقليمية فبالنسبة للتنافس الاقتصادي للهند والصين هو تنافس في إطار تعظيم كل من الصين والهند لقواهما إقليميا وتحقيق مصالحهما في جنوب شرق آسيا.

2. المطلب الثاني: تفسير النظرية الليبرالية للتنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا :

الليبرالية ثاني نظرية ستتم محاولة إسقاطها على المصطلح المدروس المتمثل في "التنافس الدولي" حيث سيتم البحث على ملامح هذا المصطلح من المنظور الليبرالي.

تقوم الليبرالية على الحفاظ على النظام في العلاقات الدولية ، وينطلق النظام و ثباته– في العلاقات بين الدول – من خلال طبيعة الأنظمة الداخلية الليبرالية الديمقراطية التي تنبذ الصراع بطبيعتها ، مما

[1] JOSHEIMEHN J. MEARR , **Structural Realism**,OP.cit ,pp48

يحقق السلام في النظام الدولي ، بالإضافة للفواعل العليا التي تشكل سلطةً تعمل على حفظ السلام في العلاقات الدولية وعدم نشوب الحرب ، ووفقا لفوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ " فإن الليبرالية إنتصرت كون الدول الليبرالية أثبتت صحتها وأصبحت نموذجا للدول التي لم تحتذيها والتي ستسعى لإتباعها واللحاق بركب التطور مثلها .

وعلى هذا فإذ كانت الليبرالية تصف العلاقات الدولية والنظام الدولي بهذه ألمثالية والسلام بين الدول حيث يمكن كبح جماح الصراع بين الدول وفقا لآليات سياسية واقتصاد السوق الحر – كيف ينشأ التنافس كتفاعل بين الدول من النظرة الليبرالية ؟

و للإجابة عن هذا الإشكال المطروح سيتم شرح التنافس بمعناه الشامل في مجالات الليبرالية التنافس:

1. الشق السياسي للتنافس في الليبرالية
2. الشق الاقتصاد للتنافس في لليبرالية

1.2 التنافس السياسي في الفكر الليبرالي :

تعمل الليبرالية على التركيز على الفرد وحقه في ممارسة حرياته دون أي إكراه ، وارتبط هذا الفكر بالديمقراطية والانتخابات ، وحق الأفراد في اختيار ممثليهم ، ويبرز ذلك في الاختلاف بين جون لوك و هوبز في كيفية نشأة الدولة ، حيث اتفق كلاهما في كون الدولة تنشأ وفقا لعقد إجتماعي إلا أن لوك يختلف عن هوبز في كون الأفراد يحتفظون بحقوقهم عند الإتفاق مع الحاكم عكس هوبز الذي يرى أنه تنازل كامل للحق كما يرى لوك أن للأفراد الحق في تغيير حكم الحاكم على عكس هوبز[1].

فالتنافس بالنسبة لليبرالية السياسية يحمل مفهوما خاصا بالأنظمة الديمقراطية و طبيعتها التعددية وفقا للتنافس سعيا للوصول إلى السلطة ، حيث أن التنافس يكون بين الأحزاب سعيا للتداول على السلطة ، ويعتبر جوهر الديمقراطية والليبرالية للدول.

2.2 التنافس الاقتصادي ي في الفكر الليبرالي:

1.2.2 الاقتصاد في الفكر الليبرالي :

عند انتقال الليبرالية إلى الجانب الاقتصادي لم تبتعد كثيرا عن مبادئها السياسية ، ولكون الاقتصاد البعد الرئيسي في الدراسة فيمكن القول أن الليبرالية تحمل شقا كاملا من فلسفتها الفكرية في الجانب الاقتصادي. تعتبر الليبرالية الاقتصاد كمحدد رئيسي وهام في العلاقات الدولية ، حيث تضع حصة الأسد من فكرها في الشق الاقتصادي لتتوصل على يد آدم سميث إلى منظومة اقتصادية كاملة بآلياتها ليكون

[1] THOMAS MOURITZ , COMPARING THE SOCIAL CONTRACTS OF HOBBES AND LOCKE ,in The Western Australian Jurist, Vol. 1, (2010) PP124-126 https://bit.ly/2XWvVnH

التحدث عن الاقتصاد في الفكر الليبرالي مكثفا على عكس الواقعية التي أقصتْ العامل الاقتصادي والفواعل الأخرى دون الدولة في العلاقات الدولية

ظهر الاقتصاد في الليبرالية من خلال :

- الاقتصاد كآلية لحفظ السلام في النظام الدولي وتكريس التعاون و الإعتماد المتبادل

إن الحرب هي سرطان الجسد السياسي لكنها مرض باستطاعة البشر أنفسهم علاجه و العلاج الذي تم وصفه لم يتغير منذ القرن 18 فيمكن علاج مرض الحرب بصورة ناجحة بدوائيين توأمين هما الديمقراطية والتجارة الحرة"[1]

- دراسة الاقتصاد من حيث الرأسمالية فالكثير من المقاربات الليبرالية التي تستحق الذكر تطرقت إلى الاقتصاد كبعد رئيسي في العلاقات الدولية ، فربطه جوزيف ناي في كتابيه "القوة الناعمة " و"مستقبل القوة " بإحدى الوسائل الرئيسية للدولة للتأثير وتحقيق أهدافها دون استعمال قوة الإكراه والقوة الفعلية ، بينما شكل البعد الرئيسي لكيوهان وجوزيف ناي في كتابيهما الاعتماد المتبادل .

2.2.2 التنافس كآلية تفاعل الاقتصادي في الليبرالية:.

بعد تحديد موقع الاقتصاد في النظرية الليبرالية يجب تحديد موقع طبيعة التفاعل الاقتصادي المتمثلة في التنافس في العلاقات الدولية من المنظور الليبرالي حيث يعتبر التنافس الاقتصادي في الليبرالية الصفة الأساسية للسياسة و الاقتصاد.فيكمن التنافس في الرأسمالية تحديدا ، والتي تلغي – عن طريق السوق الحر – تدخل الدولة في العمل الفردي وتشجع التنافس بين المنتجين .

إذًا فالتنافس كجزء من خصائص إقتصاد السوق الناتج عن العلاقات بين الدول في إطار المنافسة في السوق ، وإطار الإعتماد المتبادل بين الدول ، فالتنافس بالنسبة لليبرالية ليس سباقا لتعظيم القوة أو شعورا بعدم الأمان أو الشك ، لتستبدل مفهوم انعدام الثقة بين الدول بالإعتماد المتبادل بينها للوقاية من إنتقال التنافس إلى مستوى آخر ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصاد بين الدول .

3.2 التنافس في الفكر الليبرالي الرأسمالي:

تمثل الرأسمالية الجانب الاقتصادي البحت لليبرالية إلا أن العولمة جعلته يتصل إتصالا وثيقا بالسياسة كون الاقتصاد قلب السياسة ، وقدرة الرأسمالية على فرض نفسها محل الإشتراكية لتكون النظام السائد ، وتعرف التنافس على أنه :

""**المنافسة هي روح التجارة**"[1]

[1] سكوت بورتشل ، مرجع سابق ، ص 65

(دخول المنتجين في سباق حول الإنتاج ، كل منتج يعمل على عرض منتجه في السوق يتفوق به على منافسيه)

إرتبط هذا المفهوم بالإنتاج والمؤسسات المحلية وتنافسها في الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية على حد سواء ومفهوم إقتصاد السوق .

المنافسة في السوق هي في قلب النظام الرأسمالي. إنها بمثابة القوة الدافعة للابتكار الإبداعي وهي الآلية التي يتم من خلالها تحقيق التوازن بين الإمدادات والطلبات في السوق لتنسيق العديد من السلع.[2]

ارتبط انتشار الرأسمالية بظهور ظاهرة العولمة والعولمة الاقتصاد التي فتحت الاقتصاد العالمي على السوق عالمية ، وكذالك ظهور مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ليصبح مجال التعاون بين الدول أكثر انفتاحا و ضرورة ، إلا أن ذلك التعاون لا يلغي حتمية التنافس بل يمكن اعتباره ضرورة يفرضها التنافس الشرس بالساحة الدولية بين اقتصاديات الدول ، فالدول تدخل في المتكاملات لحماية أسواقها المحلية واقتصادها الوطني من المنافسة الخارجية.

في النظام الدولي أصبح الاقتصاد يشكل بعدا أسآسيا في تصنيف مكانة الدول ، حيث أن عدد الأسواق التي تشغلها الدولة ومعدل إنتاجها وصادراتها ومعدل نموها – إذا ما كانت ذات اقتصاد انتاجي أو اقتصاد ريعي – يضعها ضمن مصاف الدول الكبرى أو دول العالم الثالث .

والمكانة التي يشغلها الاقتصاد في إطار الليبرالية تجعل التنافس غير محصور على المؤسسات الإنتاجية فقط ، بل تجعل الدولة المؤسسات الاقتصاد الضخمة تعمل على توفير أسواق إنتاجية وفتح أسواقها الداخلية للاستثمارات الأجنبية .

لهذا تتنافس الدول بسبب ذلك الارتباط الوثيق – الذي وُجد بين الاقتصاد والسياسة – والذي ظهر بظهور العولمة كما تسعى الدول إلى استخدام الاقتصاد كوسيلة لتحقيق أهدافها ، لهذا تدخل الدول في تنافس اقتصادي مع الدول دون أن يبلغ هذا التنافس حد الصراع ، أو الصدام كون التنافس في الليبرالية سلميا تماما ، ويقلل احتمالية قيام الصراع.

ويمكننا استخلاص تعريف الليبرالية للتنافس الاقتصادي :

[1] Frank T. Carlton. American Journal of Economics and Sociology, IN The American Journal of Economics and Sociology, Vol. 8, No. 3 (Apr., 1949), pp.252 https://bit.ly/2XRm6rf

[2] Richard M. Ebeling , Capitalism and Competition, published: 2017, from : https://mises.org/wire/capitalism-and-competition , date of view :25/11/2018

(هو ذلك السعي السلمي لتحقيق الأهداف والتفوق على المنافسين في إطار قوانين السوق ووفقا للاعتماد المتبادل)

بالنسبة للصين والهند ومحاولة لتفسير ذلك التنافس الاقتصادي بينهما من منظور ليبرالي يمكننا الإشارة إلى كون الصين دولة لم تنتهج النهج الليبرالي في شقها السياسي ، حيث إحتفظت بالأيديولوجية الاشتراكية ، ونظام الحزب الواحد وإتخذت الليبرالية بشقها الاقتصادي ، وتبنت الرأسمالية إلا أن الهند تبنت الفكر الليبرالي بشقيه السياسي والاقتصادي .

وأثبتت الصين والهند بشكل منفصل نجاعة الأداء الاقتصادي لليبرالية ، وفعالية الرأسمالية من خلال النمو الاقتصادي الذي رافق التحرر الاقتصادي لكل من الهند والصين.

كما يمكن تفسير التنافس بين الدولتين – كما تعتبره الواقعية – على أنه ليس تنافسا للوصول إلى السلطة أو تعظيم القوة ، بل يبدو كتنافس في إطار إقتصاد السوق ، والسعي من الدولتين لتوفير الأسواق ، وتنمية اقتصادها الوطني .

تتبنى كلا الدولتين سياسة مشابهة قائمة على القوى الناعمة والقوى الذكية ، ولا تمتلك كلا الدولتين أي نية لجعل التنافس ينتقل إلى مرحلة أخرى ، وهي مرحلة الصراع ، فنهج التنافس يعتبر حتمية على الهند والصين لضخامة إقتصاديتهما ، وبلوغ أهدافهما فكبر اقتصاديات الهند والصين كأسرع اقتصاديات نموا في التاريخ ، وفي إقليم واحد يحتم عليهما التنافس في إطار التنافس الاقتصادي في السوق الدولية الحرة عن طريق البحث عن الأسواق ، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، وتحقيق أهدافها الجيوإقتصادية خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا.

3. المطلب الثالث: تفسير النظرية الماركسية للتنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا :

1.3 التنافس في فكر النظرية الماركسية :

يمكن وصف النظرية الماركسية بالغريم التقليدي للنظرية التي سبق وأن درستها النظرية الليبرالية ، حيث تبنت الماركسية – بقيادة كارل ماركس وفريدريك أنجلز و لينين ، وبتياراتها الباقية – طرحا مخالفا للطرح الليبرالي ، ويمكننا بطرح مبسط إستخلاص النظرية الماركسية في فكرة (الصراع الطبقي) رغم إختلاف أطراف هذا الصراع باتجاهاته بين الصراع الدولي والمحيط و المركز ، ومن أبرز روادها مقاربة النظام الدولي والتبعية لسمير أمين ، والصراع الطبقي المجتمعي بين الطبقة المالكة لرأس المال ، والطبقة الكادحة أو العاملة ، ونظرا لغياب طبقة وسطى تحقق التوازن بين الطبقتين يتولد الصراع بالنسبة للماركسية الكلاسيكية.

تتميز بطابع فلسفي وتولدت الماركسية كارتداد لتفشي النظام الرأس مالي في النظام الدولي الاقتصادي في القرن الـ 19 ، وظهور الإمبريالية الرأسمالية ، وتعتمد الماركسية على مجموعة من الإفتراضات لتي تعد لب الفكر الماركسي:

وفي شأن التنافس فإن الماركسية لا تنظر إلى التنافس كسابقتها الليبرالية من منظور رضا أو تشجيع ، أومن حيث قدرتها على خلق انفتاح اقتصادي ، أو قدرة التحفيز على التنمية بين الدول من خلال التنافس ، فمنذ بداية تأسيس الفكر الماركسي كانت الماركسية ترى في التنافس الأثر السلبي والقبيح الذي تفرزه الرأسمالية لذلك ربطته بمصطلحين (الإمبريالية –الإحتكار)

إشارة إلى الإمبريالية الأوروبية فقد كانت موازية لسيطرة الرأسمالية في القرن 19 والتنافس الكبير بين الدول الأوروبية من أجل توفير الموارد ، فكان ذلك التنافس على توفير الموارد وتوفير أسواق لسلعها مما أدى إلى ظهور الإمبريالية عن طريق فرض الدول لسيطرتها وعن طريق الإستعمار وفرض هيمنتها بأسلوب عسكري استجابة لإفرازات الرأسمالية

أما بالنسبة للاحتكار فإن التنافس بين القوى الكبرى المتنافسة أو مالكي وسائل الانتاج قد أدى إلى احتكار وسائل الانتاج مما أدى إلى تخلف العالم الثالث .

وهذا ما يجعل من التنافس الاقتصادي في المنظومة الاقتصاد الحالية – بالنسبة للماركسية – تنافسا يفتقر للعدالة التي تنشدها الماركسية والعدالة في توزيع موارد الإنتاج الذي تمنع تحقيقه الليبرالية في وقتها الحالي من حيث نوع التنافس الذي تفرضه ، والعولمة الاقتصاد التي تعتبر أحد أهم إفرازاتها .

لهذا يرى كارل ماركس أن الرأسمالية تحمل بذور فنائها بداخلها حيث يرى أنها ستمر بمراحل من الصعود والإنتصار التي لن تستمر طويلا لتسقط في ألأخير وهذا بدليل ما تسببه من اختلال وأزمات وتوسع الفجوة [1]

ومن هنا يمكن تفسير التنافس الهندي الصيني على أنه تنافس من قبل القوى الكبرى من أجل تحصيل موارد الإنتاج والتكيف مع النظام الرأسمالي لإفتقار الدولتين للموارد الإنتاجية التي توازي التطور الاقتصادي الهائل لهاته الدول ، فوفقا للماركسية فإن هذه الحاجة ولدت تنافسا بين الهند و الصين ، إلا أن محاولة تكييف مبادئ الماركسية مع التنافس الاقتصادي الهندي الصيني لا يعني قدرتها على فهم طبيعة هذا التفاعل ، فالماركسية تقوم على دراسة الإحتكار الناتج عن التنافس في الرأسمالية ، إلا أن التجربة الليبرالية وتحرير الاقتصاد جعل كل من الصين والهند تمران بواحدة من معجزات النمو الاقتصادي تاريخيا

ذلك النمو الاقتصادي الذي شهدته الصين والهند لينقلهما إلى مصاف دول ألمركز مما يجعل إفتراضات الماركسية – في إطار الاحتكار والتبعية الاقتصاد والإمبريالية . عاجزة أمام تفسير التنافس بين دول المركز في حد ذاتها مما يجعل افتراض الإحتكار والإمبريالية والتبعية الاقتصاد باطلا بين كل من الصين والهند . بالإضافة إلى كون كل من الصين والهند تشجعان منهاج دعم التنمية الاقتصاد لدول المحيط كدعم الصين لدول جنوب شرق آسيا في الأزمة الاقتصاد الآسيوية.

تم التعرض في المبحث أعلاه إلى الشق النظري للتنافس بعد التطرق إليه كمفهوم ، حيث كان من الواجب التطرق إلى التنافس كظاهرة من وجهة نظر نظريات العلاقات الدولية وتفسيرها للتنافس الدولي كظاهرة ، ولم تتطرق الواقعية للتنافس كمفهوم واضح أو مجرد فكان من الواجب إسقاط التنافس على الإفتراض الواقعي كون الواقعية بأشكالها كانت ميالة إلى للإستعمال مفهوم الصراع كطبيعة للتفاعل ، فإذا تمت العودة إلى التفسير السابق لمفهوم الصراع والتنافس فإن أقل درجات الصراع هي التنافس ، ولهذا فإن التنافس في الواقعية هو عبارة عن تنافس حول القوة والبقاء.

أما النظرية الثانية كانت النظرية الليبرالية وهي النظرية التي إهتمت بالشق الاقتصادي أكثر من سابقتها ، معتبرة إياه من الأولويات الأساسية للدولة ،مركزة على السياسات الدنيا بدل العليا في الدولة ، مانحة

[1] Jonathan Uhlaner , Karl marx kapital capitalism . from : https://www.alumniportal-deutschland.org/en/germany/culture/karl-marx-kapital-capitalism/ date of view : 28/12/2018

للتنافس قدرا كبيرا من دراستها حيث يعتبر التنافس أساس الرأسمالية كآلية لتحفيز حركة السوق ، وأساس للمفهوم الليبرالي بشقه السياسي من خلال التنافس السياسي كأحد سبل الديمقراطية.

كانت الماركسية نظرية موازية لليبرالية من حيث التركيز على الجانب الاقتصادي ، إلا أن نظرتها للتنافس كانت مخالفة تماما من حيث اعتبارها التنافس كنتاج سلبي لليبرالية والسبب في خلق ما دعته بالإحتكار والإمبريالية الامر الذي جعل الماركسية عاجزة عن تفسير التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا .

في نهاية هذا الفصل يمكن القول ان التنافس كمصطلح يمثل ذلك التفاعل الذي يقع بين الصراع و بين السلم فلا يمكن نفي الإحتكاك بين الأطراف ولا يمكن في نفس الوقت إعتبار التنافس تفاعلا يغيب فيه الإحتكاك بين الأطراف بشكل كلي فهو مرتبط بأهداف الأطراف التي تلتقي في نقطة ما .

على الرغم من النظرات المختلفة من قبل النظريات الثلاث السابقة للتنافس ، إلا أنه يظل ظاهرا كونه ضرورة طبيعية في تفاعلات بين الدول و إنعكاسا لسعي الدول لتحقيق أهدافها رغم إختلاف نظرتها إلى مدى تأثير هذا التنافس على الدول ، أو حتى إختلاف الطريقة التي ينشأ بها هذا التنافس .

.

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

يقوم الجانب الثاني للدراسة بدراسة التنافس الإقتصادي الصيني الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا من منظور جيوسياسي ، الذي يقوم على دراسة الإقليم كساحة لهذا التنافس ودراسة مؤهلات الإقليم على المستوى الدولي والعام وكذلك بالنسبة لأطراف التنافس بشكل خاص ، الأطراف التي يبدو من الواجب تحديد مؤهلاتها التي ستكون مؤشرا هاما في تحديد مستقبل هذا التنافس في الفصل الأخير للدراسة وكذلك تحديد اذ ما كانت تجعلها قادرة على السعي من أجل تحقيق مصالحها في الإقليم.

التنافس الهندي الصيني في جنوب شرق . أسيا لم يتجلى داخل الإقليم فحسب بل خارجه أيضا ، توجهه عوامل أمنية وسياسية تؤثر عليه كون الإقتصاد ليس بعدا منفصلا و مستقلا في حد ذاته ، ذلك لا ينفي وجود مواقع تلتقي فيها العلاقات الصينية الهندية في إطار تعاوني على المستوى الإقتصادي الأمني والسياسي وتطلعات مشتركة ستلعب دورها في تحديد أفاق هذا التنافس .

يسعى هذا الفصل إلى استكشاف الاقليم والاستنتاج من خلال مقومات القوة الصينية الهندية ومن خلال استكشاف الاهمية الإستراتجية لاقليم جنوب شرق اسيا الذي يعد واحد من اهم الاقاليم في اسيا الامر الذي سيجعل دوافع الانجذاب الهندي الصيني للاقليم واضحة ويجعل من السهل تحديد توازنات القوى داخله .

المبحث الأول :دراسة جيوسياسية لإقليم جنوب شرق آسيا

يعد إقليم جنوب شرق آسيا المجال المكاني للدراسة وحدودها ، مما يجعل من الضروري إستكشاف مجال الدراسة شكلا و مضمونا ، للإجابة على التساؤل الذي يبحث عن سبب إستقطاب هذا الإقليم للاهتمام الدولي و الإقليمي على حد سواء ، و إستقطابه لإهتمام دولتين من أكبر دول الإقليم حجما ، اقتصادا ، وسياسة الصين والهند .

يعد الغرض من التعميم ثم التفصيل هو إختلاف القيمة الجيوسياسية للإقليم بالنسبة للصين والهند بشكل خاص عن تلك القيمة التي يحظى بها الإقليم على المستوى العام ، كون كل من الصين والهند أكبر دولتين في الإقليم حجما ونموا إقتصاديا وسكانيا .

وعلى هذا تم تقسيم هذا المبحث الى :

1. **المطلب الأول** : الأهمية الجيوسياسية لجنوب شرق آسيا
2. **المطلب الثاني** : الاهمية الجيوسياسية لإقليم جنوب شرق آسيا بالنسبة للصين والهند

1. المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية لجنوب شرق آسيا

1.1 الموقع الجغرافي لإقليم جنوب شرق آسيا:

قبل البدء في دراسة منطقة جنوب شرق آسيا من حيث الأهمية الاستراتجية لابد من ضبط المعالم الجغرافية للمنطقة ، وتحديد امتدادها بالنسبة لكل من الصين والهند على الخارطة الجغرافية ، قبل تحديد أهميتها على الخارطة السياسية.

خريطة 01 :خارطة سياسية لإقليم جنوب شرق آسيا

يقع الإقليم في الجنوب الشرقي لآسيا تحده الصين واليابان وكوريا الجنوبية من الشمال والهند غربا وفي جزئه الجنوبي أستراليا محاطة بالمحيط الهادي، وينقسم إلى جزئين يحوي الجزء البري :

لاوس ، تايلاند ، كمبوديا ، فيتنام ، منيمار أما الجزء البحري منه فيحوي من الدول: ماليزيا ، أندونيسيا ، سنغافورة ، الفلبين، برونواي، تيمور الشرقية

المصدر http://cu2.io/cP1YOf

2.1 جنوب شرق آسيا ليس آسيا باسيفيك :

لا يعتبر جنوب شرق آسيا مصطلحا ذا جذور تاريخية عميقة حيث يمكن إعتباره مستحدثا، وقبل ذلك لم يمتلك الإقليم إسما عاما يحدد هويته ، فبالنسبة للمستكشفين الهنود قديما كان الإقليم يدعى أرض الذهب ، بينما أطلق عليه المستكشفون – الصينيون واليابانيون – البحور الجنوبي ، وبدأ إستخدامه من قبل باحثين أكاديميين في ادبيات الجغرافيا قبل وقت قليل من الحرب العالمية الثانية 1939[1]. أشير إليها سابقا بـ (asia Pacific) آسيا باسفيك أو آسيا المحيط الهادي إشارة إلى الدول

[1] Russell H. Fifield, Southeast Asia as a Regional Concept, in Southeast Asian Journal of Social Science, Vol. 11, No. 2, (1983) , p 1-2 https://www.jstor.org/stable/24490 794

المطلة على المحيط الهادي ، حيث كانت دراستها تندرج ضمن هذه المنطقة ، إلا أن المصطلح كان يتسم بالإتساع وعدم وضوح حدوده.

وبإنشاء معهد علاقات آسيا الباسفيك في هونولولو 1925 ، إستمرت دراسة منطقة جنوب شرق آسيا تحت إسم آسيا باسفيك و إستمر المعهد بدراسة قضايا السياسية الإقتصادية و الإجتماعية للإقليم تحت ذلك المسمى ، و إستمر ذلك إلى غاية سنة 1941 حين أقدم الباحث "ويليام هولاند" بإصدار مجموعة تقارير تحمل كل عناوينها إقليم جنوب شرق أسيا[2]

وكان الإستخدام الشائع لمصطلح جنوب شرق آسيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، تم إطلاق هذه التسمية على الإقليم للمرة الأولى من خلال العمليات العسكرية التي تمت في تلك الفترة من طرف اليابان ، وبالضبط حادثة بيرل هاربور* لتكون المرة الأولى التي يستخدم فيها المصطلح على نطاق رسمي من الجهات الرسمية الامريكية .[3]

تعود أهمية هذا الإقليم و إستخدام مصطلحه في الدراسات إلى:

- ✓ الأهمية الإستراتجية له من حيث الموقع الجغرافي ، الموارد ، وكتكتل إقتصادي صاعد
- ✓ تواجد هذا الإقليم وسط مربع من القوى الإقتصادية ، العسكرية الصاعدة الصين ، الهند، كوريا الجنوبية ، اليابان ووسط منطقة منافسة وصراع دولي (الصراع الصيني مع دول شرق آسيا حول ملكية الجزر، الصراع الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، الصراع الصيني الياباني)

2.1 إقليم جنوب شرق آسيا في الأطروحات الجيوسياسية :

1.2.1 جنوب شرق آسيا في أطروحة صراع الحضارات :

تقدم أطروحة صامويل هنتنجتون طرحا في مجمله يدور حول نظام عالمي جديد ظهر بعد الحرب الباردة ، يشكل خارطة سياسية جديدة لا تقسمها الأيدولوجيا بل تقسمها الحضارات والثقافة.

في خارطة صامويل السياسية لعالم الحضارات يقسم العالم إلى تسع حضارات ، نصيب جنوب شرق آسيا منها كان ثلاث حضارات(الصينية ، البوذية ، الإسلامية) .

ليكون بذلك الإقليم الوحيد الذي يجمع ثلاث حضارات في إطار جغرافي واحد ، ويكون نقطة تقاطع للحضارات أو كما يسميها صامويل هنتجتون منطقة صدع .

تطرق للإقليم بشكل خاص في الجزء الأخير من أطروحته كما تطرق له في إطار جغرافي أكثر .

---

[2] IBID, PP 2

*بيرل هاربور : هو هجوم قامت به الامبراطورية اليابانية على ميناء بيرل هاربر بهاواي سنة 1941 من أجل تشتيت الأسطول الأمريكي عن عملياتها في جنوب شرق آسيا ضد قوات الحلفاء لتكون السبب في دخول الولايات متحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية وغزو اليابان لـ " لتايلاندا الهند الصينية سنغافورة الفلبين

[3] IBID, PP 5-14

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

شمولا ، وفي إطار " إقليم شرق آسيا " تناول صامويل المنطقة من حيث التطور الإقتصادي السريع الذي سيجعل " ماضي أوروبا هو مستقبل آسيا " مما سيتسبب حسب رأيه في :

1. التطور الاقتصادي لشرق آسيا سيولد اختلال في توازن القوى وكثرة التسلح في المنطقة.
2. التقدم الاقتصادي لشرق آسيا سيؤدي إلى إرتفاع وعي الشعوب بحضاراتها ويحتم إحتكاكها ببعضها وبحضارتها مما يولد عداءً[4]

يعتبر صامويل هنتجتون أن التغيرات التي يشهدها شرق وجنوب شرق آسيا بالخصوص هي تغيرات لامست النظام الدولي :

1.بروز قوى رئيسية كالصين واليابان، وكوريا الجنوبية ، وقوى نووية ككوريا

خريطة 02 : تقسيم الحضارات لدى صامويل هنتجتون

2.ووجود بذور صراع في المنطقة كالصراع بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، الصراع الصيني الياباني وصراع ظهور تحالف إقليمي هو الأكثر فعالية في الإقليم :

المصدر https://bit.ly/2XhGVzb

طرح صامويل هنتجتون دور منطقة جنوب شرق آسيا كإقليم يسعى للحفاظ على التوازن في ظل تواجد ما أسماها بـ "القوى المنبثقة " في إقليم شرق آسيا حيث تختار دول الإقليم احد الخيارات

1. خيار المواجهة 2 . خيار الموازنة 3. خيار الإلتحاق

في حين يتطلب الإلتحاق الثقة التامة بنوايا القوى تتطلب المواجهة قدرات عالية ، لذا فضلت دول جنوب شرق آسيا لعب دور الموازن ، والتحالف مع بعضها في نطاق رابطة جنوب شرق آسيا من أجل تحقيق التوازن مع القوى المسيطرة في الإقليم حيث يحتوي الخطر من خلال موازنة دول الإقليم ،

[4] صامويل هنتجتون ، **صدام الحضارات اعادة بتاء النظام عالمي** ، ترجمة : طلعت الشايب (مصر : هيئة الناشرين المصرية ، [ب. س.ن]) ص171-180

وضمان تحقيق مصالحها – خيار الالتحاق بالصين أو القوى الآسيوية الأخرى كاليابان – لن يتم إلا في حالة الخطر الخارجي الذي يفرض على الدول الإلتحاق بالأخ الأكبر كما وصفه لكن يعزز طرحه للدور الموازن لطرح الاتجاه الذي يرى في الترحيب الذي تلقته الهند في بداية علاقاتها مع الإقليم دعما للتوازن الإقليمي لضمان وجود توازن وتعدد القوى الكبرى.[5] بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي قدمته اليابان لرابطة جنوب شرق آسيا سعيا للحفاظ على التنمية والتوازن في الإقليم .

تلقى صامويل هنتنجتون بعض الإنتقادات حول خلاصته الأخيرة التي تعتبر الشرق الأوسط بؤرة الصراع والملاذ الأخير قبل صراع الحضارات ، و المعطيات التي قدمها إتجاه إقليم جنوب شرق آسيا كونه ملتقى الحضارات ، و نقطة إلتقاء مجموعة من الدول الصاعدة كما إعتبرها بؤرة صراع مستقبلية[6]

2.2.1 إقليم جنوب شرق آسيا في نظرية حافة الأرض :

الأهمية الجيوسياسية للإقليم برزت كذلك في النظريات الجيوسياسية الكلاسيكية التي تهتم بالإطار الجغرافي التي نادت بأهمية الجغرافيا في السياسة وفي توجيه السياسة الخارجية للدول

من بين هذه النظريات نظرية حافة الأرض النظرية اللاحقة لنظرية قلب الأرض ، التي تعتبر أن السيطرة على قلب الأرض هي سيطرة على غالبية العالم ، فمفتاح السيطرة هو بحافة الأرض عكس نظرية قلب الأ

خريطة 03 : خريطة لقلب الأرض وحافة الأرض

المصدر : http://cu2.io/qdzNV

التي ترى أن حافة الأرض هي المنطقة المحيطة . حددت جنوب شرقُ أسيا كحافة الأرض الى جانب أسيا الوسطى و أوراسيا هي السيطرة على العالم وقلب الأرض ، وحافة الأرض التي تتسابق الدول الكبرى على فرض هيمنتها عليها من أجل الوصول لقلب الأرض جنوب شرق آسيا.

[5] المرجع السابق ، 171-180

6 Zack Cooper, The Clash of Asian Civilizations?, published: https://bit.ly/2XhGVzb date of view: 27/2/2019

3.1 الموارد الطبيعية لإقليم جنوب شرق آسيا :

1.3.1 المورد الطاقوية في جنوب شرق آسيا :

✓ **مورد النفط في اقليم جنوب شرق اسيا:**

عكس دول الجوار يمكن إعتبار الإقليم غنيا بالموارد الطاقوية فبالنسبة للنفط تعتبر " إندونيسيا الفيتنام وماليزيا الأعلى انتاجا للنفط في إقليم جنوب شرق آسيا وآسيا الباسيفيك

جدول 2: الدول الأكبر في مجال النفط في جنوب شرق آسيا 2016

	الإنتاج السنوي	الإحتياطي النفط المؤكد
الفيتنام	31.9 مليون طن سنويا	4.4 مليار
إندونيسيا	40 مليون طن سنويا	3.6 مليار
ماليزيا	17.4 مليون طن سنويا	3.6 مليار

المصدر :https://bit.ly/2HZQUk

تعد إندونيسيا الدولة الأولى من ناحية إنتاج النفط في ألإقليم ، وتنتج إندونيسيا حوالي970,000 برميل يوميا ، بينما تتمركز خلف لفيتنام في احتياطي النفط وتملك هذه الأخيرة احتياطيا يقدر بـ 4.4 مليار ، بينما تنتج 362,000 برميل يوميا بالإضافة إلى ماليزيا التي تساوي احتياطي إندونيسيا لكنها تختلف عنها في الإنتاج بـ 630,000 برميل يوميا ، في حين تمتلك كل من بروناي و تايلاند والفلبين رصيدا نفطيا لكنه يعتبر أقل من ذلك الموجود بالدول السابقة ، بحيث يمثل الإقليم 1% من الإحتياطي العالمي للنفط[7].

✓ **مورد الفحم في إقليم جنوب شرق آسيا:**

تعتبر إندونيسيا و الفيتنام رائدين في مجال الفحم وتصديره في الإقليم، إلا أن الطلب المتزايد على الطاقة حوّل تدريجيا هذه الدول من دول مصدرة إلى دول مستوردة للفحم الخام وذلك نتيجة الاقتصاديات التي تشهد نموا مستمرا في الإقليم.

2.3.1 قطاع الزراعة في إقليم جنوب شرق آسيا:

يسود منطقة جنوب شرق آسيا مناخ موسمي ينقسم لموسم جفاف ، وموسم رطب غزير ألأمطار ويعتبر المناخ الذي يشجع على التنمية الزراعية التي يفرضها التزايد المستمر للسكان في الإقليم والتنمية الإقتصادية الوطنية لدول الإقليم، حيث تمثل الأراضي الزراعية % 30 من مساحة الإقليم.

[7] world energy: world energy resources oil region southeast asia pacific oil، 2016 ، at https://bit.ly/2HZQUk , Date of view : février 12 2019

وهذا ما تثبته الاحصائيات الرسمية للإقليم التي تثبت مدى توسع القطاع الزراعي للإقليم ، ما يجعل الزراعة في إقليم جنوب اسيا موردا هاما للاستثمار التجارة و الزراعة وكذلك اليد العاملة في الإقليم.

جدول03: الأراضي الزراعية في دول جنوب شرق آسيا

دولة	المساحة الإجمالية 000 HA (هكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة 000 HA	الأراضي دائمة المحاصيل	اراضي الرعي	المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية	للأراضي	النسبة المئوية الزراعية بالنسبة للمساحة الإجمالية للدولة
بروناي	577.0	5.0	6.0	3.4	14.4	**2.7%**	
كمبوديا	17,652.0	3,800.0	155.0	1,500.0	5,455.0		**30.9%**
اندونيسيا	181,157.0	23,500.0	22,500.0	11,000.0	57,000.0		**31.5%**
لاوس	23,080.0	1,525.0	169.0	675.0	2,369.0		**10.3%**
ماليزيا	32,855.0	954.0	6,600.0	285.0	7,839.0		**23.9%**
ماينمار	65,308.0	10,789.0	1,550.0	306.0	12,645.0		**19.4%**
الفلبين	29,817.0	5,590.0	5,350.0	1,500.0	12,440.0		**41.7%**
سنغافورة	70.9	0.6	0.1	–	0.7		**0.9%**
تايلاند	51,089.0		16,810.0 4,500.0	800.0	22,110.0		**43.3%**
لفيتنام	31,007.0			642.0	10,873.7		**35.1%**
مجموع	**432,562.9**	**69,383.1**	**44,652.3**	**16,711.4**	**130,746.8**		30.2%

المصدر : https://bit.ly/2EWPXab

يمثل الجدول إحصائيات تبرز مدى أهمية القطاع الزراعي للإقليم ، حيث تأخذ الأراضي القابلة للزراعة أكثر من ربع المساحة الكلية ، وتمثل الزراعة قطاعا حيويا بالنسبة للدوله بشكل متفاوت مثل :(تايلاندا، الفلبين، الفيتنام، أندونيسيا، كمبوديا) بالترتيب .

إن الإقليم رائد في العديد من الزراعات، حيث يعتبر من أكبر المصدرين للأرز كما صنفته منظمة الغذاء العالمية fao في تقريرها السنوي 2017 ، وتتصدر 6 دول من الإقليم قائمة أعلى دول العالم إنتاجا للأرز بالإضافة إلى بعض المنتجات كزيت النخيل الذي يختص به الإقليم ، إذْ تغطي أشجار النخيل مساحات شاسعة منه مع قصب السكر ونبات الكازافا الذي أصبح يستعمل كبديل للقمح.[8]

[8] *FAOSTAT outlook, as of November 2017*

جدول 3 التصنيف العالمي لمنتجي cassava

000	طحين		حبوب	
طن	2016	2017	2016	2017
تايلاند	8 446	8 600	6 411	6 400
لفيتنام	1 055	1 048	3 241	3 200
كمبوديا	64	120	2 182	2 210
آخرين	*183*	*92*	*181*	*150*

يمثل الجدول الترتيب العالمي لمنتجي الكاسافا ، حيث تحتل الثلاث مراكز الأولى دول من إقليم جنوب شرق آسيا كالدول الأعلى إنتاجا في العالم ، بالإضافة إلى هذه الدول تساهم بقية دول الإقليم في تصدير هذا المنتج إلى العالم بنسبة 86 مليون طن سنويا [9].

المصدر *FAOSTAT outlook, as of November 2017*

من خلال النماذج السابقة يمكن إدراك أن الإقليم يمتلك الأرضية الخصبة للثروة الزراعية وكل القدرات اللازمة من المناخ الملائم واليد العاملة التي تجعل منه قطبا إقتصاديا زراعيا هاما.

2.3.1 أهمية الممرات البحرية في إقليم جنوب شرق أسيا:

وفقا لماهان و أطروحته القوى البحرية فإن السيطرة على العالم تمر عن طريق السيطرة على المحيطات ، والمقصود هنا هو المعابر من مضائق وممرات مائية ، والعلاقة بينها وبين التنمية وبعد مرور قرن على نظرية ماهان أثبتت التحولات في النظام الدولي – عسكريا و إقتصاديا – أهميتها وأهمية التموقع الجغرافي للأرض والتعدد السكاني للإقليم وأهميته الإستراتجية ، ووقفا لهذا يمكننا دراسة أهمية التموقع الجغرافي لجنوب شرق آسيا بعد دراسة الموارد الطبيعية والقدرات الزراعية للإقليم حيث يشكل الشق البحري للإقليم أهم العوامل الإستراتجية له ، وتعتبر المنطقة في قلب المحيط الهادي من أكثر المناطق نشاطا ، ويمكن القول ببساطة أن تواجدها وسط المحيط الهادي بمفرده كان كفيلا بمنح الإقليم بعدا إستراتجيا هاما بما أن المنطقة تحوي أهم أجزاء المحيط الهادي (بحر الصين الجنوبي) و أكثر أجزائه حركة و توترا ، وإلى جانب المعالم الجيواقتصادية فإن المنطقة تحمل بعدا عسكريا إستراتجيا هام، إضافة إلى إحتوائها على أهم الجزر الغنية بالموارد الطاقوية .

ومن دول جنوب شرق آسيا التي تطل على الإقليم (لفيتنام ، الفلبين ، برونواي ، إندونيسيا، ماليزيا)

[9] ASEAN Statistical Yearbook 2016 /2017, https://asean.org/?static_post=asean-statistical-yearbook-2016-2017 , p208

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

و يمنح بحر الصين الجنوبي أهمية لإقليم جنوب شرق آسيا لإحتوائه على أكثر من خمس دول من الإقليم السابق ذكرها ، لذا يمكننا إدراج أهمية بحر الصين الجنوبي في نقطتين:

- تجاريا : يعتبر من أكبر المناطق حركية في الملاحة والحركة التجارية بالإضافة لكونه موردا ضخما للصيد والأسماك
- طاقويا: يعد مصدر كبير للطاقة إلى جانب إ حتوائه على جزيرتي سبارتلي و براسيل، كما أن أعماق البحر ذاته تعد غنية بالنفط والغاز الطبيعي.

يمتلك ساحل الإقليم مجموعة من أهم المعابر المائية (مضيق تونكين، مضيق سوندا، مضيق مالكا) وتمتلك هذه المعابر أهمية إستراتجية بإعتبارها واحدة من أهم المعابر المائية للسفن التجارية وناقلات النفط في آسيا و العالم، بإستثناء دورها في الاقتصاد والتجارة الدولية ، حيث تدخل ضمن إقتصاد الدول الكبرى كالولايات المتحدة ، الصين ، اليابان ، وكوريا.

1. **مضيق سوندا.** كان مضيق سوندا المدخل الهولندي القديم لبحر الصين الجنوبي ، ويفصل بين جزيرتي جافا وسومطرة. الآن ، يتم استخدامه لكن قليلاً من قبل حركة المرور الدولية.
2. **مضيق مالكا:** يعد مضيق ملقا ذو المسافة مقتصرة على '72 قدم الاهم في الاقليم يعتبر أقصر طريق لمعظم حركات المرور من قناة السويس أو الخليج العربي شمال آسيا. ويعتبر ملقا عموما أن يكون ثاني أكثر المضيق ازدحاما في العالم ، والأكثر إنشغالا .[10]

يحوي المضيق خمس من اهم الموانئ البحرية ، على سبيل المثال ميناء سنغافور وميناء جوهور

خريطة 04 : الموقع الجغرافي مضيق مالكا

و يحتل المركز الثاني بعد مضيق هرمز في النشاط التجاري من حيث ناقلات النفط أو البواخر التجارية التي تعتمد عليها الدول الآسيوية الكبرى ، وتبرز الأهمية الإستراتجية العميقة للمضيق في حالتي الصين والهند في عنصر لاحق[11]

المصدر: https://www.welt-atlas.de/map_of_strait_of_malacca_6-847

[10] John H. Noer ، **Chokepoints: Maritime Economic Concerns in Southeast Asia,**

(Washington : the Cent- Naval Analyses and National Defense University Press , 1996 **)** p2

[11] Hans-Dieter Evers, The Strategic Importance of the Straits of Malacca, *in* SSRN Electronic Journal, (January 2006) pp6-7

1. 4 البيئة السياسية لإقليم جنوب شرق آسيا:

يتميز جنوب شرق آسيا بالاختلاف والتنوع في طبيعة بنية أنظمته السياسية ، وتمتلك كل من دوله 12 نظاما سياسيا خاص بها بين النظام المالكي (كمبوديا ، لاوس ، تايلاندا ، ماليزيا) والجمهوري (باقي دول الإقليم) كما لاتزال الكثير من دول الإقليم تتّبع النهج الاشتراكي(الفيتنام ولاوس) . ورغم النهضة الإقتصادية إلا أن الوضع السياسي العام في إقليم جنوب شرق آسيا يتصف بالهشاشة و التقلب ، حيث تغيب مظاهر الديمقراطية الفعلية في غالبية دوله ، لتشهد خرقا صارخا في مبادئ الديمقراطية ، وتقترب بعضٌ منها إلى صفة " نظام مستبد " بينما تمثل بعضها الأمل في ترسيخ الديمقراطية .

مثالا على ذلك النظام في كمبوديا الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم " حزب الشعب الكمبودي برئاسة هون سين لـ 33 سنة دون تداول للسلطة ، وكان ذلك بحل السلطة لأقوى حزب معارض "حزب إنقاذ كمبوديا " [12] تمارس كذلك الحكومة الكمبودية الاضطهاد على الحريات حيث تحد من حرية استخدام الأنترنت وإغلاق القنوات الخاصة والجرائد والحد من حق المعارضة[13]

تعتبر ميانمار نموذجا آخر يمثل المشهد السياسي في الإقليم حيث أن نظام الحكم السائد فيها كان عسكريا إلى غاية إنتخابات 2010 التي كانت السبيل للإنتقال إلى نظام ديمقراطي ، وفتح المجال للتعددية الحزبية وبعد انتصار حزب المعارضة بزعامة سوتشي سنة 2015 [14] رُفعت الآمال بظهور بوادر انتصار الديمقراطية إلا أن أزمة الروهينغيا أثبتت أن الحكم العسكري لم ينتهِ بعد عجز سوتشي على إدارة الأزمة

تايلاند واحدة من أكبر دول الإقليم اقتصاديا وأكثرها تأثيرا –وفقا للمؤشرات السابقة – إلى جانب كل من الفيتنام ، أندونيسيا ، و الفلبين– وتعاني سياسيا حيث مرت بالعديد من الأزمات السياسية منذ عام 2006 بعد الإنقلاب على رئيس الوزراء إلى إحتجاجات 2013 و الإنقلاب العسكري بعد ذلك سنة 2014 حيث تولت المؤسسة العسكرية الحكم منذ تلك السنة .

---

[12] John Reed ،Cambodia completes its slide from democracy to dictatorship, published: Jul 27, 2018, 11:49 Updated: Fri, Jul 27, from https://bit.ly/2BfBEOG date of view : febrier 26 2019 , 10:56

[13] Freedome house, southeast asia , published : 2018 from: https://bit.ly/2WvHS7p date of view : fébrier 26 2019

[14]Institute for Security and développement policy , maynamer's 2015 general election, Institute for Security and développement policy published in : 2015 from : https://bit.ly/2WhFEDG date of view ; febrier 27 2019, 3:09

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

أقدمت إندونيسيا الدولة – سنة 1998 –على إسقاط النظام الدكتاتوري الذي حكم البلاد لمدة طويلة سنة ، منذ ذلك الحين أصبحت بادرة الأمل في الإقليم نحو الديمقراطية ، حيث تم نقل وتداول السلطة بسلاسة .

جدول 04 :تصنيف منظمة فريدوم هاوس للدول في 2018

الدولة	التصنيف
ماليزيا	حرية جزئية
الفلبين	حرية جزئية
الفيتنام	لا توجد حرية
تايلاند	لا توجد حرية
تيمور الشرقية	حرة
سنغافورة	حرية جزئية
ميانمار	حرية جزئية
لاوس	لا توجد حرية
إندونيسيا	حرية جزئية
برونواي	لا توجد حرية
كمبوديا	لا توجد حرية

المصدر : https://bit.ly/2DoxpjP

يمنح تصنيف فريدوم هاوس لدول جنوب شرق آسيا دليلا عمّا سبق ذكره من وضع سياسي ضبابي للإقليم ، فيتم تقسيم دول الإقليم إلى 5 دول منعدمة الحريات و 5 دول تتمتع بجزء منها ودولة حرة وتصنف الدول وفقا للحريات السياسية، الحريات المدنية ،التنمية الاقتصادية .

تيمور الشرقية الدولة الأحدث تشكلا بعد انفصالها عن أندونيسيا سنة 2002 وتعتبر الدولة الوحيدة التي صنفت كدولة تتمتع بالحريات الكاملة في الإقليم ، رغم كونها إحدى الديمقراطيات الحديثة بينما لاتزال دولة كالفيتنام تتبع نظام الحزب الواحد.

وفقا للحال السياسي المتذبذب في الإقليم بين دول تقترب من الديمقراطية كحال أندونيسيا وتيمور الشرقية ، وأخرى إلى الحكم السلطوي مثل كمبوديا و الفيتنام وعدم الاستقرار السياسي في تايلاندا هنا تقوم دول الإقليم بإعادة إحياء الجدل القائم بين التنمية والديمقراطية ، فحتى مع تنامي التنمية الاقتصادية في الإقليم، مازالت هناك إشكاليات في الحريات خاصة دول الCLMV

1. المطلب الثاني : : الأهمية الجيوسياسية لجنوب شرق آسيا بالنسبة للصين والهند

1.2 الأهمية الجيوسياسية لإقليم جنوب شرق آسيا للصين:

يمكن تلخيص الأهمية الاستراتجية لإقليم جنوب شرق آسيا بالنسبة للصين في جملة من النقاط:

- ✓ الأهمية الجغرافية للإقليم من حيث الموقع و الموارد و البيئة المتاحة في الإقليم للتجارة والإستثمار
- ✓ المنافسة الإقليمية والدولية حول الإقليم (أمريكا ، اليابان ، الهند)
- ✓ التواجد الامريكي في الإقليم العسكري والإقتصادي

خريطة 05 : الصين وجنوب شرق آسيا

المصدر : http://cutt.us/bUqqr

1.1.2 الحتمية الجغرافية : إن دراسة الجغرافيا السياسية للصين يمكن أن تكون تفسيرا لمدى أهمية إقليم جنوب شرق آسيا ، وتمتد دول الإقليم من الحدود الجنوبية الغربية للأراضي الصينية إلى بحر الصين الجنوبي ، لتشكل دول جنوب شرق آسيا حزاما فاصلا بين الجزء الشرقي للصين – المطل على المحيط الهادي – وجزئها الغربي فتشغل بذلك جزءًا مهما من الجانب البحري للصين الذي يتمثل في بحر الصين الجنوبي ، بالإضافة إلى أهميته من حيث كونه معبرا رئيسيا للسفن الكورية واليابانية ، وخاصة الصينية كون الثلاث دول المذكورة دول ذات إقتصاديات تمتاز بنموها المتسارع وإعتمادها على النقل البحري كأسهل وسيلة وأقلها تكلفة لنقل البضائع وممارسة نشاطها البري .

يعتبر جنوب شرق آسيا معبرا إستراتجيا للصين وذلك بإعتبار أن موانئه أقرب طريق تجاري للصين مع بقية العالم (الشرق الأوسط ، أوروبا ، أفريقيا) لما تناله موانئها من مميزات كالموقع الجغرافي ، لمياه الدافئة ، و المضائق المائية كمضيق مالكا ، مضيق سوندا ، و توكين التي ساهم التصاعد السريع للحركة التجارية للصين في الرفع من أهميتها.

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

تتضح أهمية الإقليم أكثر بالنسبة للصين وخاصة الشق البحري منه من خلال مشروع الصين " **طريق واحد حزام واحد** "، وتمثل دول جنوب شرق آسيا منطقة إستراتيجية لمشروع الصين الذي يتخطى حدود آسيا، وتعتمد الصين فيه على موانئ جنوب شرق آسيا وممراتها البحرية .

خريطة 06 : المسار البري والبحري لمشروع طريق واحد حزام واحد

المصدر http://cutt.us/hQLDe

إقليم جنوب شرق اسيا ووفقا للخريطة يربط من خلاله طريق الحرير البحري بين الإقتصاد الصيني و إقتصاديات العالم بمبادلات تجارية ومشاريع بنية تحتية و كما توضح الخارطة فإن مشروع الحزام ينطلق من الموانئ الصينية لمدينتي فوجيان و غوانزو إلى كوالا لمبور عبر مضيق مالكا كأهم منطقة عبور في الإقليم، وهنا قليم جنوب شرق آسيا الأساس البحري للتجارة الصينية من خلال المسار الذ تتخذه الصين في مشروعها المعلن " طريق واحد حزام واحد " بينما تشكل آسيا الوسطى النطاق البري بالإضافة إلى تتبعها لنفس المسار في تجارتها خارج المبادرة كحتمية تفرضها الطبيعة الجغرافية. كما أن سرعة نموها الاقتصادية تفرض عليها، زيادة الاعتماد على الدول المجاورة من أجل تأمين أمنها الاقتصادي والطاقوي عبر أقرب معابرها "جنوب شرق آسيا" من الناحية البرية أو البحرية إلا أن الاعتماد المطلق على مضيق مالكا دفع بالصين إلى الإعتماد على دول الجوار.

خريطة 07 : خط أنابيب الغاز والنفط بورما– الصين

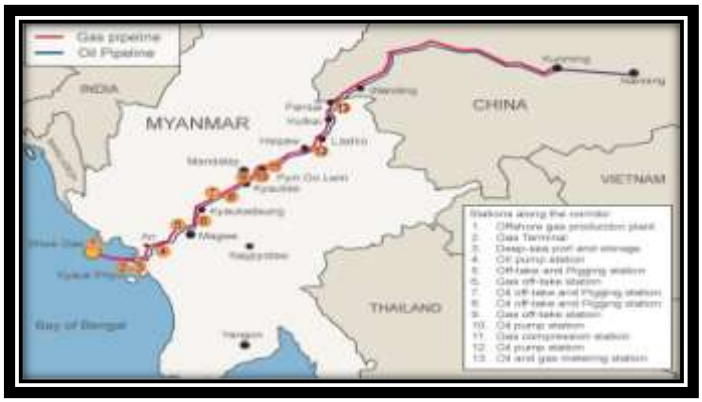

"مشروع للغاز الطبيعي بين بورما–الصين ومشروع نقل النفط، يشار يشار إليهما بـ"خطوط أنابيب بورما–الصين" وسوف تنقل خطوط أنابيب الغاز من بورما والنفط من الشرق الأوسط وإفريقيا عبر بورما إلى الصين."[15]

لمصدر http://cutt.us/tiUbQ

تستمر الصين في اعتمادها الذي تفرضه الجغرافيا على دول الإقليم برا وبحرا للتماشي مع حاجيات صعودها المتزايدة.

2.1.2 سوق خارجية : لا يمكن إختزال الأهمية الاستراتجية لجنوب شرق آسيا بالنسبة للصين بأهميتها من حيث الجغرافيا فقط ، لأن الإقليم يمتلك أكثر من نصف مليار نسمة شخص مما يخولها لتكون من أضخم الأسواق للصين وأقربها إليها، والأقل تكلفة .

الإنفتاح الإقتصادي العالمي والتجربة التنموية الناجحة للإقليم من خلال تكتل الآسيان أو العلاقات الثنائية ، والتشجيع على الإستثمار الخارجي مع دول الإقليم أو خارجه أدى إلى استقطاب التنافس الخارجي على إقليم جنوب شرق آسيا رافعا من أهمية الإقليم الجيوسياسية بالنسبة للصين .

3.1.2 جزء من الأمن الصيني القومي : بالإضافة إلى الأهمية الجغرافية يحمل الإقليم أهمية عسكرية من حيث التموقع الجغرافي ، حيث يبدأ من الحدود الصينية إلى واجهة حدودها الساحلية مما يجعل أي وجود عسكري أو اضطراب تهديدا للأمن القومي للأراضي الصينية. وأثبتت التدخلات السابقة في القرن العشرين للصين أنها تعتبر إقليم جنوب شرق آسيا جزءا من منطقة نفوذها خاصة مع الوجود الأمريكي الاقتصادي ، أو العسكري والخلافات المستمرة ببحر الصين الجنوبي.[16]

[15] Earth rights. The Burma-China Pipelines s, in Situation Briefer , No. 1 , (March 2011) , http://cutt.us/kPhkp p1

[16] Nicholas Kitchen, the new geopolitics in southeast asia , IDEAS Special Reports,2012 PP 6-20

فأي تحالفات من دول الإقليم مع الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان تعد تهديدا للأمن القومي الصيني، وللتوازن الإقليمي في المنطقة. لذا تعمل الصين على العمل بسياسة حسن الجوار واحتواء دول جنوب شرق آسيا، واسترجاع ثقتها.

2.2 الأهمية الاستراتجية لإقليم جنوب شرق آسيا للهند :

ويمكن القول بالنظر إلى الخريطة أن الهند تتحرر من القيود التي تفرضها أهمية الموقع الجغرافي لجنوب شرق آسيا على الصين بشكل جزئي. إلا أن إقليم جنوب شرق آسيا لا يشكل حاجزا بين الهند وبقية العالم لكنه يشكل حاجزا بينها وبين جزء مهم من العالم بالنسبة للهند وهو شرق اسيا الذي يشكل بعدا إستراتجيا للهند . يمكن رؤية ذلك البعد الاستراتجي لجنوب شرق اسيا بالنسبة للهند من خلال الاهتمام الذي تمنحه الهند للإقليم في السنوات الاخيرة من خلال سياستي " النظر الى الشرق " التي بدأت بالاهتمام بإقليم جنوب شرق اسيا وشرق اسيا بشكل اعم ، سياسيا واقتصاديا . حيث يعد الاقليم بالإضافة الى كونه سوقا تجارية ضخمة للاقتصاد الهندي سريع النمو ، يشكل الاقليم هو الاخر جسرا بين الهند والشرق ، وسياسة " التحرك نحو الشرق " التي تشير الى ضرورة تحرك الهند في الشرق وتوسيع نفوذها .

فالهند تبدو مضطرة لإقتحام جنوب شرق أسيا ففي غرب أسيا منطقة التي يفترض أن تكون منطقة نفوذ هندي ، هناك باكستان في الحدود الغربية لغرب الهند التي تشكل عقبة أمام جهود الهند في خلق وتطوير العلاقات مع غرب آسيا و تعرقلها . كما أن الأوضاع لا تزال غير مستقرة في الشرق الأوسط على المدى الطويل. في حين أن آسيا الوسطى وأفغانستان

الواقعتين شمال الهند هما في الخلف ويفتقران إلى إمكانات التعاون ، أما في حالة دول جنوب شرق آسيا فهي قريبة من الهند المجاورة من حيث الإهتمام الثقافي والإقليمي [17]

هنا يمكن إعتبار جنوب شرق آسيا الخيار الأقرب والوحيد في البعد الإقليمي للهند حيث يمثل ضرورة يفرضها ضيق الخيارات أمام الهند مع العلاقات التي تقيمها الصين مع الجارة باكستان والتي توضح تأثيرها في النقطة الثانية من الأهمية الاستراتجية. فشل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي :

[17] ZHAO HONG, India and China: Rivals or Partners in Southeast Asia? , in *Contemporary Southeast Asia* Vol. 29, No. (1 April 2007) PP 127-131 http://cutt.us/55qfM

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

مستوى التجارة الإقليمية – البينية بين دول الرابطة المنخفضة بشكل رئيسي بسبب عدم وجود المنافسة الاقتصادية – جعل الهند الاقتصادية تركز على جنوب شرق آسيا[18]

عدم التوازن داخل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بين دول الرابطة (نيبال، سيريلنكا، بنغلاديش، بوتان، أفغانستان، باكستان، الهند) أدى إلى قلة فعالية الرابطة ، إضافة إلى رغبة الصين في توسيع نفوذها في منطقة جنوب آسيا، وتوطيد علاقاتها بدول جنوب آسيا الجارة للهند ، حيث تعتبر الصين عضوا مراقبا في المنظمة مع إمكانية انظمامها كعضو كامل بالمنظمة. وكل هاته العوامل تجعل الخيارات أقل أمام الهند في بيئتها الإقليمية.

صعود الصين وتأثيرها المتزايد في جنوب شرق آسيا ، والواقع أن قدرات الصين ومجال مصالحها المستقبلية ، وتأثيرها المتزايد يجعل منها مصدر قلق كبير للهند كما هو الحال بالنسبة لجنوب شرق آسيا[19] تلعب الصين دورا مهما في جذب الهند إلى منطقة جنوب شرق آسيا وتمنحها أهمية استراتجية مضافة من خلال الإحساس المتبادل من طرف كل من الهند ودول جنوب شرق آسيا بالـ " تهديد الصيني " غير أن تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني في الإقليم دفع إلى خلق نوع من توازن القوى في الإقليم. هنا يمكن المقارنة بين أهمية الاستراتجية للإقليم لكل من الهند والصين اذ ما تم النظر الى البعد الجغرافي فالبعد الجغرافي للإقليم يشكل اهمية لدى كلا الدولتين لكن يميل للصين بشكل أكبر فالصين مقيدة جغرافيا واقتصاديا وعسكريا بإقليم جنوب شرق كضرورة حتمية وفطرية ، اما بالنسبة للهند فالإقليم يشكل اهمية جغرافية يفرضها بشكل أكبر الأقتصاد كضرورة ، من حيث المصالح الإقتصادية ،المعابر التجارية بينما الامر مغاير بالنسبة للصين التي تعتبر الإقليم منطقة نفوذ والتوجه اليه ضرورة يفرضها عليها مصالحها الاقتصادية ، السياسية ، و العسكرية من أجل حماية مصالحها الوطنية. تم توصل في هذا المبحث الى نتيجة تقتضي بمدى أهمية إقليم جنوب شرق اسيا كقطب إقتصادي ، و ارضية خصبة للإستثمار الاجنبي بالإضافة الى طبيعة موقعها الجغرافي المرتبط بمعابر تشتد فيه الحركة التجارية بين دول الأقليم و دول و خارجه لتمنح هذه المنطقة بعدا استراتجيا أكثر قوة ، و مدى قرب او بعد هذا المجال الجغرافي من كلا الدولتين شكل تفاوتا في الاهمية الجيوسياسية للإقليم بالنسبة لكل من الصين والهند فبالنسبة للهند فهي تملك الكثير حلولا اكثر من ناحية الموقع إلا ان البعد الاقتصادي يقيدها بهذا لإقليم ، إلا ان الصين لا تمتلك نفس تلك الحلول لتقيدها بالموقع إستراتيجيا في المجال العسكري و الإقتصادي ، الامر الذي يجعل الصين تصر على السيطرة على بحر الصين الجنوب

[18] IBID 127-130

[19] IBID 127-130

المبحث الثاني: المحدد الإقتصادي للتنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

من اجل دراسة التنافس القائم بين كل من الصين والهند في إقليم جنوب شرق اسيا يجب التساؤل حول ماهية المؤهلات التي يملكها كل منهما للتنافس داخل إقليم جنوب شرق اسيا ؟ ومن هنا وجب دراسة المحدد الإقتصادي ودوره في صعود كل من الصين والهند كقوتين إقتصاديتين تتنافسان في اقليم جنوب شرق أسيا ووفقا لهذا تم تقسيم المبحث الى عنصرين يدرسان مؤهلات كلا الدولتين على حد سواء.

يهدف هذا الجزء الى إكتشاف مدى قوة البعد الإقتصادي لدى كل من الدولتين ، ما سيدفع إلى قياس قدرة كل منهما على المضي في هذا التنافس مستقبلا ،وقياسا لقدرة كلا المتنافسين إتجاه بعضهما البعض . وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث الى جزأين يستجيبان إلى حاجة هذا الجزء من الدراسة :

1. **المطلب الأول** : مقومات القوة الإقتصادية الصينية
2. **المطلب الثاني** : مقومات القوة الإقتصادية الهندية

1. المطلب الاول : مقومات القوة الإقتصادية الصينية

1.1 مقومات القوة الإقتصادية الصينية:

شهدت الصين سنة 1978 نقطة تحول على الصعيد المحلي ، الإقليمي ، والدولي عندما أعلنت ضرورة الإنفتاح على العالم والإندماج في المنظومة الرأسمالية عن طريق إصلاحات إقتصادية لم يكن فيها الإنتقال مجرد إنتقال من نظام إلى آخر، بل كان تغييرا جذريا أيديولوجيا من دولة اشتراكية بكامل قطاعاتها إلى دولة يمكننا دعوتها بالاشتراكية بشكل جزئي ، حيث واكب الإقتصاد الصيني الانفتاح الاقتصادي العالمي ، لينتقل من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق مع الحفاظ على الاشتراكية السياسية ، وتبني ما يسمى بالمعجزة الصينية.

يتشكل المجتمع الصيني في مجمله من مجتمع ريفي تطغى طبقة المزارعين على 90% من سكانه ،[20] لم تخاطر الإصلاحات بتغيير هيكلة المجتمع الصيني جذريا ، وإحداث صدمة تغيير بمحاولة نقله من مجتمع زراعي إلى آخر صناعي بل تمتعت بالذكاء حيث كيفت إصلاحاتها وطموحاتها مع الأسس الموجودة لديها، فـ" الزراعة " كانت البداية بإحداث إصلاحات في القطاع الزراعي وإصلاحات جذرية[21] تمثلت بدايةً في نقطتين :

- التخلي عن القطاع الزراعي التقليدي الاشتراكي
- تنمية اقتصاد زراعي فعال يواكب التحولات التي تنشدها الإصلاحات

ولتحقيق هذا فعلت الصين نظام ما يسمى بـ " الاستغلال العائلي للأراضي *" للتخلي عن تشييع الأراضي الزراعية. في كانون الأول 1978 أعطت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الصلاحية

---

[20] جصاص لبنى ، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة في جنوب آسيا ، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** تخصص علاقات دولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الحاج لخضر ، باتنة **2016** ص93

*نطام ضمن الإصلاحات الصينية في القطاع الزراعي كعقد بين الحكومة والمزارعين تأخذ فيه الحكومة جزءًا من الأرباح، وتسمح للمزارعين بالاستفادة من النسبة المتبقية، ويهدف النظام إلى القضاء على تشييع الأراضي الزراعية.

[21] المرجع السابق ,ص 94-93

لإزالة التشييع الزراعي فانتشر تفكيك البنى الجمعية والعودة إلى نظام الاستغلال العائلي * وإنتشاره كالنار في الهشيم[22]

وكانت النتائج الفعالية سريعة في السنوات الأولى بين 1978-984 أي سنوات الانتقال من الأراضي الإشتراكية إلى نظام الإستغلال العائلي ، حيث شهدت إرتفاعا في إنتاج الحبوب في منطقة الوحدة بنسبة 42.8،% وزيادة القيمة المضافة الزراعية الحقيقية بنسبة 52.6% بين سنة 1992 أي أن 46.9 % من الزيادة في الإنتاج الزراعي يمكن أن يعزى إلى نظام الإستغلال العائلي للأراضي ، وفي الفترة نفسها ارتفع متوسط الدخل الإجمالي للأسر الزراعية بنسبة 166 % و إنخفض عدد سكان الريف الذين يعيشون في فقر مدقع من 250 مليون إلى 128 مليون[23]

حققت الصين نهضة زراعية كانت البداية استطاعت من خلالها تحقيق إكتفاء ذاتي وطني بنسبة 95 % كما صرحت به وزارة الزراعة الصينية سنة 2008.

" تلبية للطلب على الإنتاج المحلي تم الحفاظ على معدل الاكتفاء الذاتي للحبوب بنسبة تزيد عن 95٪ ، وهي مساهمة هامة ليست فقط للأمن الغذائي المحلي ولكن أيضًا للأمن الغذائي العالمي."[24]

جدول 5 : تصدير الصين العالمي لمجموعة من الحبوب

البلد	القمح	الأرز	الحبوب الخشنة (الذرة الشعير)
الصين	130 مليون طن	210مليون طن	222 مليون طن
الهند	88 مليون طن	140 مليون طن	55 مليون طن

المصدر: البيانات مأخوذة من التقرير السنوي لمنظمة الغذاء العالمية 2017

تحتل الصين وفقا للجدول السابق وتقرير منظمة الغذاء العالمية كل من المركز الأول والثاني في إنتاج الحبوب الأساسية الثلاث ، وبذلك لم تحقق اكتفاءً ذاتيا فحسب بل استطاعت -عبر نهضتها- المساهمة في الإكتفاء الغذائي العالمي.

---

[22] فرنسوا لومان ، **الاقتصاد الصيني** ، تر : مصباح ممدوح ، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010) ص35-10

[23] المرجع سابق، ، ص35-10

[24] ministry of agriculture of china , **Overview of Agriculture in China**, ministry of agriculture of china ، published MARCH 04.2010 , from: gri.gov.cn/overview/201301/t20130128_10644.htm, date of view :MARCH 01 2018

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

لم تمس الإصلاحات الجانب الزراعي فحسب بل كانت الزراعة بمثابة تكييف التحولات وعدم إحداث تغيير صادم. لم تعتمد الصين في اقتصادها تحولا جذريا لإقتصاد السوق ، حيث أنها اعتمدت على رعاية الدولة في بداية إصلاحاتها كما اعتمدتها في الإصلاح الزراعي .

في المجال المالي تحوي صين أربع من أضخم البنوك العالمية :

1) بنك التجارة والصناعة الصيني
2) بنك البناء الصيني
3) بنك الزراعة الصيني
4) بنك الصين [25]

في الجانب التجاري تحتل الصين مكانة عالية وفي الغالب في القطاعات التجارية سواء مع دول ذات الاقتصاديات النامية او مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية كون الصين تعتبر من اهم الدول المصدرة والمستورة لإمتلاكها مقومات اقتصادية هامة من السوق اليد العاملة والقوة الاقتصادية و الإرادة السياسية .

جدول 6 :نسبة تجارة البضائع 2018

	نسبة التصدير من التجارة العالمية
الصين	11.5%
الهند	2.1 %

المصدر : تقرير منظمة التجارة العالمية 2018 https://bit.ly/2BXcm

وفقا للتقرير المذكور اعلاه تحتل الصين المركز الاول بين الدول التجارية المصدرة للبضائع بختلف أنواعها في العالم لتتحول إلى قوة مصدرة بعد تخطي الثلاثين سنة عن الإصلاحات مما يدل على الميزة التنافسية العالية للدولة التي تخطت حتى دول ذات نمو متسارع و تنافس القوى الإقتصادية بتاريخ تجاري أطول باقتصادها القائم على الصناعة قليلة التكلفة .وهذا ماكان داعم للاقتصاد الصيني في نموه المتسارع

[25] David Sanders, biggest banks world 2018, global faincecs , published : NOVEMBER 01, 2018, from https://bit.ly/2EWCkrG , date of view : MARCH 04 2018 , 23:34

.شكل 03 :النمو الاقتصادي للصين للعشر سنوات الأخيرة

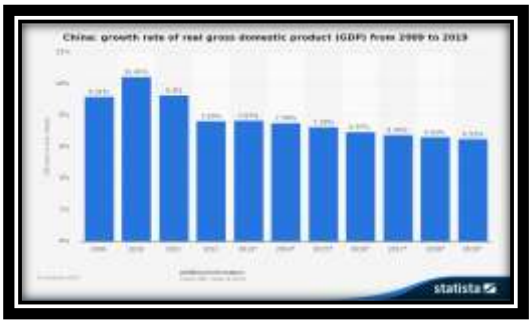

الاقتصاد الصيني في النمو على مدار العشر سنوات الماضية إلا أنه شهد تراجعا تدريجيا في السنوات الأخيرة الماضية من 9% إلى 6 % في السنة الأخيرة، إلا أن الصين مازالت تحافظ على مركز الصدارة في أسرع نمو.

المصدر : https://bit.ly/2HAJ9hS

على المستوى الدولي و الاقليمي ما يجعل قوة الصين داخل اقليمها. وفي مجالات اخرى تتابع الصين صدارتها على سبيل المثال :

الجدول07: الدول الأكثر جذبا للإستثمارات وفقا للتقرير السنوي لمؤتمر التجارة وتنمية الأمم المتحدة 2018.

	الاستثمارات الأجنبية 2016
ولايات المتحدة الأمريكية	281 بليون دولار
الصين	196 بليون دولار

المصدر : التقرير السنوي لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة 2018 (بتصرف) https://bit.ly/2K55NRn

في مجال الاستثمار إتبعت الصين سياسة فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي مقدمة تسهيلات إدارية للمشاريع وتكييف بنيتها التحتية أمام هذا ألاستثمار من أجل استقطاب والآن هي ثاني أكبر الدول من حيث الاستثمارات الأجنبية خارج اراضيها بينما لم تدخل الهند قائمة اعلى الدول استثمارا وفقا لتقرير السنوي لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة 2018[26]. وتعد الصين وفقا لتقرير الاسيان للاستثمار سنة 2017 في المركز الرابع في التدفق الاستثماري في منطق بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، الاتحاد الاوربي[27]

[26] The UNCTAD Investment and Enterprise Division, 2017 invesment report , pp6 https://bit.ly/2Xvqsnz

[27] The ASEAN Secretariat، UNCTD ، ASEAN Investment Report 2017 report ، the ASEAN secretariat ، 2017 ، from : https://bit.ly/2Xvqsnz , pp24

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

جدول 08 : تدفق الاستثمار في منطقة جنوب شرق اسيا 2016- 2015

القطاع المستثمر به مليون دولار	الصناعات	البناء	الزراعة . الصيد
الصين	798.3	98.4	62.6
الهند	8.9	8.6	3.5

المصدر : ASEAN Investment Report 2017 report، https://bit.ly/2Xvqsnz

تضع الصين استراتجية أمنية شاملة تصب كلها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تضع شبكة من العلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي في القارات الخمس عن طريق اتباع مبدأ التعاون ودعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، والاستثمار والمساعدات الاقتصادية على شكل قروض ، وتتعامل الصين اقتصاديا على شكلين :

- ثنائيا : أي كدولة – دولة كتعاملاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والهند
- جماعيا: تتعامل مع تكتلات اقتصادية بمجملها كتعاملها مع الاتحاد الأوربي ورابطة جنوب شرق آسيا .

2.1 المعطيات الإقتصادية في القوة العسكرية للصين :

تم إختبار البعد العسكري في دراسة اساسها البعد الإقصادي بسبب الدور الذي يلعبه الاقتصاد في تنمية هذا البعد بالاضافة الى الدور الذي سيلعبه الاقتصاد في مستقبل التنافس الاقتصادي تصر الصين على الصعود السلمي إلا أن اهتمامها بالمعطى العسكري ضرورة يفرضها النمو المستمر لها بالموازاة مع تزايد التحديات والتهديدات الأمنية إقليميا و دوليا وكعضو دائم في مجلس الأمن .

في سنة 2015 أصدرت الصين ورقة بيضاء حول استراتجيتها الشاملة كان للقطاع العسكري جزءًا وافرا منها ، حيث وضعت النقاط الأساسية للمهام التي تستهدفها مؤسستها العسكرية والمتمثلة في:

– التعامل مع حالات الطوارئ والتهديدات العسكرية ، والحفاظ بشكل فعال على سيادة وأمن أراضي الصين البرية والجوية والبحرية .

– الحفاظ بحزم على وحدة الوطن الأم وحماية أمن الصين ومصالحها في مجالات جديدة.

– حماية أمن مصالح الصين الخارجية والمشاركة في التعاون الأمني الإقليمي والدولي والحفاظ على السلام الإقليمي والعالمي.

– أداء مهام مثل الإنقاذ في حالات الطوارئ، والإغاثة في حالات الكوارث، وحماية الحقوق و المصالح ، وواجبات الحراسة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.[28]

تستمر الصين في التأكيد على دفاعية استراتجيتها العسكرية من خلال تركيزها على الحفاظ على الأمن القومي، والمساهمة في الأمن الإقليمي والدولي وتعزيز قوتها الدفاعية .

إعتمدت الصين ما قبل التسعينيات على النمط التقليدي في الجيوش والمعتمد على العامل البشري ، والكثافة العددية بدءًا من سنة 1993 ، كما إعتمدت على عملية " التحديث" من أجل تطوير إمكانياتها العسكرية إلى جانب الاقتصاد ، من أجل إستكمال صعودها كقوة عظمى على جميع ألأصعدة وهنا يرتبط عامل النمو الاقتصادي للصين بالنمو العسكري بشكل مترابط فالتحديث [29]. يرتبط القطاع العسكري ارتباطا مباشرا بالتنمية الاقتصادية فيمكن القول أن الاقتصاد هو أساس القدرة الصينية على سياسة التحديث التي نتبناها حيث تدعم قوة الاقتصاد الصيني طموح الصين في تحقيق التوازن بين قوتها الاقتصادية والعسكري ويبدو هذا ظاهرا في إعلان الميزانية في العشر سنوات الأخيرة بالإضافة الى أهمية المجال العسكري في توجه المستقبلي للتنافس الاقتصادي الذي نمى بالموازاة مع العامل الاقتصادي .

جدول09 : ميزانية الدفاع الصينية

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الين (مليار)	720.197 بليون	808.200 بليون	غير متوفر	954.354 بليون	غير متوفر	1.11 تريليون	1.19 تريليون
نسبة الزيادة بين كل سنة	10.7%	12.2%	10%	7.6%	7%	8.1%	7.5%

المصدر https://bit.ly/2WTznCj ، https://bit.ly/2XIpTau ، https://bit.ly/2wHsKo3

[28] THE STATE COUNCIL THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA , China's Military Strategy, THE STATE COUNCIL THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA ،from http://english.gov.cn/archive/white_paper/2015/05/27/content_281475115610833.htm, date of view: april 2 2019, 16;55

[29] IBID

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

تشهد ميزانية الدفاع الصينية ارتفاعا متزايدا السنة بعد الأخرى على الرغم من التراجع الطفيف الذي يشهده نمو الاقتصاد الصيني مما يبرز مدى الاهتمام الذي تبديه الصين لقطاعها العسكري مما يضع ميزنية الصين محل شك وجدل دائمين .

نحن نندد بقوة بالاتهامات الموجهة للصين بخصوص الإنفاق العسكري فالصين مازالت تؤكد على شمولية الدفاع وتنمية الثروة الوطنية والقدرات الدفاعية وتلتزم بالتنسيق بين بناء الدفاع و تنميته الاقتصاد .. الصين تقوم بعرض ميزانية الدفاع بشكل دور في مجلس الشعب بكل شفافية [30] "

(Ren Guoqian وزير الدفاع الصيني 2019)

لم تتوانَ الصين عن التنديد باتهامات الأنظار التي تتجه إلى قوتها المتزايدة بعين الشك والتخوف من نواياها، إلا أنها عادت إلى التأكيد مجددا على نواياها السلمية وسعيها إلى بناء " جند وجيش من طراز العالمي" مع محاولة إبداء نوايا جيشها السلمية من خلال تطوعها كالمساهمة الكبرى في قوات حفظ السلام العالمية.

الشكل 04: ترتيب الدول ذات القوى النووية في العالم

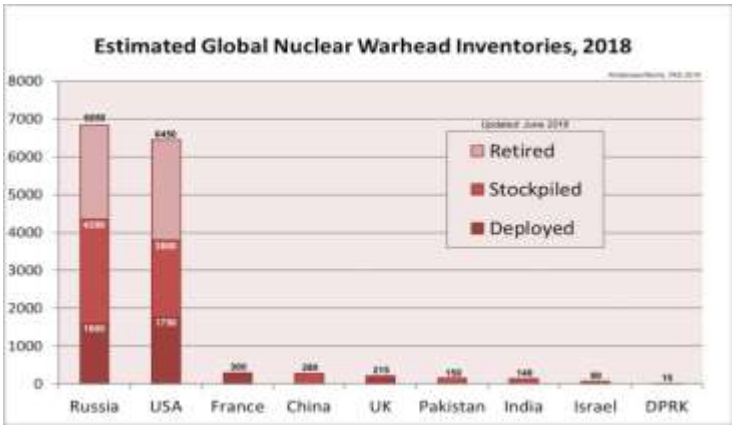

المصدر : fhttps://fas.org/issues/nuclear-weapons/status-world-nuclear-forces/

ولا تقف المعطيات الصينية عند مساعي التحديث ورفع النفقات العسكرية ، وبذلك تصنف كقوة نووية أولى في آسيا، والرابعة عالميا مما يجعل مقوماتها العسكرية عالية ، لتصير بذلك معادلة صعبة دوليا

[30] Ministry of National Defense CHINA ،Defense Ministry's Regular Press Conference on **2019**-02-28 ، https://bit.ly/2QTt5NM , date of view : april 10 . 2019 . 17:07

وإقليميا، وتمتلك الصين 280 قنبلة نووية تضعها مع دول الصدارة إلا أنها مع حملة التحديث تسعى إلى زيادة قوتها النووية، لتتفوق على الهند من حيث القوة النووية بضعف القنابل النووية.

3.1 تأثير الإقتصاد الصيني على لإقتصاد العالمي و الأسيوي :

لم يكن للتحولات في الإقتصاد الصيني تأثير على الصين فحسب بل على الجانب الإقليمي والعالمي كذلك لما تحولت اليه الصين من قطب وشريك تجاري و استثماري هام على المستوى الدولي والإقتصادي ، كما ذكر سابقا كون الصين مستورد ومصدر هام ، القوة الاقتصادية للصين جعلت الحركة والنشاط الاقتصادي في القارة الاسيوية يصبح أكبر، و أصبحت شريكا هاما في الاقليم للكثير من دول التي كانت في السابق تحركها ناحيتها الأيديولوجيا هذا التأثير الاقليمي الذي سيكون بارزا في الجزء الثالث من الدراسة.

2. المطلب الثاني : مقومات القوة الإقتصادية الهندية :

تعد الهند إحدى أكبر المعجزات الاقتصادية التي شهدها العالم لسرعة النمو الذي شهدته في فترة زمنية قصيرة ، عن طريق إصلاحات أدت إلى تحول درامي في وضعها الاقتصادي، وفي تسعينات تم الإعلان عن إصلاحات اقتصادية أطلق عليها اسم "تحرير الاقتصاد الهندي" وانفتاح الاقتصادي على العالم.

" Once an object of pity, India has become an object of envy among developing countries"[31]

"الهند التي كانت موضعا للشفقة يوما هي الآن موضع الحسد من قبل الدول النامية "

(Swaminathan 2016)

عُرفت الهند بعدد سكانها الهائل وانتشار الفقر بها قبل الإصلاحات ، وكانت الهند تقوم على نظام اقتصادي إجتماعي مقيد في العقود الثلاثة الأولى بعد الإستقلال ، ففي عام 1947 بلغ متوسط الاقتصاد الهندي 3.5 % كنمو للناتج المحلي الإجمالي ، والذي كان نصف المعدل الذي حققته النمور الآسيوية سنة 1970 حيث وصلت فيها الهند إلى قمة اشتراكيتها عندما تم تأميم البنوك والعديد

[31] Swaminathan S. Anklesaria Aiyar, Twenty-Five Years of Indian Economic Reform, PolicyAnalysis, cato instutoin , Number 803 (October 26), pp2 https://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa803.pdf

من الصناعات الرئسية ، لكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي 1991 أدركت الهند أن الاشتراكية ليست الحل واتجهت للإصلاحات [32]

خلال عهد حكومة ناراسيمها راو في عام 1991 واجهت الهند الأزمة الاقتصادية التي حدثت بسبب ديونها الخارجية، ولم تتمكن الحكومة من سداد مدفوعات القروض التي تلقتها من الدول الأجنبية .[33] كانت التجربة الصينية وانهيار الاتحاد السوفيتي والفقر دافعا لخطوة الإصلاحات التي اتبعتها الهند في المجال الاقتصادي الذي نجحت فيه بدورها ، وظهرت نتائجه في وقت موجز.

جدول10 : نمو الناتج المحلي الاجمالي 2018-1991

السنة	النسبة
1991	1,1%
1995	7,6%
2000	3,8%
2005	9,3%
2010	10,3%
2015	8,2%
2018	7,3%

المصدر : https://countryeconomy.com/gdp/india

شهدت نسبة النمو في الاقتصاد الهندي بعد الإصلاحات نموا ملحوظا ، متسرعا ، ومتذبذبا بين الارتفاع والانخفاض إلا أن ذلك لم يمنع الاقتصاد الهندي ليصبح ثاني الاقتصادات نموا

[32] IBID .P2-5

33Toppr ،Indian Economy During Reforms , toppr, from : https://bit.ly/2MBuASh date of vieIw : 23 aprill 2018

،

الشكل 05: نسبة الفقر في الهند 2012-1993

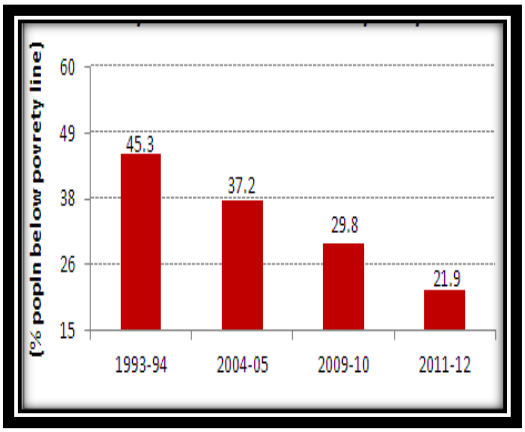

أدى التحسن في النمو الاقتصادي في الهند إلى انخفاض نسبة الفقر كما هو ملحوظ في الشكل إلى النصف بعد الإصلاحات سنة 1991 من نسبة 45 % إلى 21 % من إجمالي السكان ، إلا أن عدد السكان الذي بلغ

مصدر: https://bit.ly/2WG8NZu

المليار نسمة يجعلها نسبة ضخمة على أرض الواقع ، وتقدر بمئات الملايين من الأشخاص الذين يعانون من الفقر، غير أن الهند مع استمرار نمو اقتصادها، واستمرار انخفاض نسبة الفقر ستقوم بتشكيل طبقة وسطى داعمة للاقتصاد لتمنع الفجوة بعد تحريره أي (الاقتصاد).

شكل :06 نسبة قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي

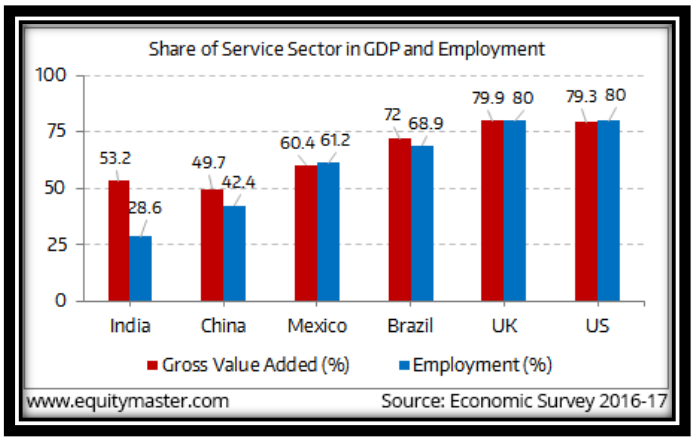

يعد قطاع الخدمات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى مدى القوة الاقتصادية للدولة ، ويوصف بالشريان النابض للاقتصاد بحيث يساهم القطاع بـ 53 % من القيمة الاجمالية للناتج المحلي

لإجمالي لاقتصاد الهند و 28% من نسبة الموظفين

المصدر: https://bit.ly/2X2yFiK

2.2 المعطيات الاقتصادية في القوة العسكرية للهند:

سبقت القوة العسكرية للهند التنمية الاقتصادية في البلاد حيث أن التنمية العسكرية لم ترتبط بالتنمية الاقتصادية التي جاءت في وقت متأخر بعدها ، وبذلك تعد الهند واحدة من أكبر القوى العسكرية على المستوى العالمي ، وكانت بداية تشكيل القوة العسكرية الهندية في

شكل07 : الدول الأكثر استيرادا للأسلحة في العالم

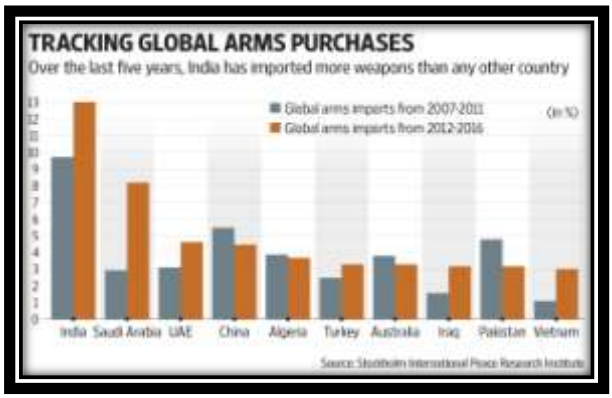

فترة الحرب الباردة وسباق التسلح النووي الذي دخلته ضد الجارة باكستان تمثل الهند المستورد الأول للأسلحة في العالم مع الفرق الشاسع بينها وبين المرتبة الثانية ، حيث يوضح المنحنى الأهمية التي

لمصدر http://pakistanhouse.net/india-is-worlds-largest-arms-importer

تضعها الهند في عملية التسلح ، و تعزيز ترسانتها العسكرية حيث ارتفعت نسبة التسلح بين 2011 2016- بما يعادل الـ 3% كما تعمل الهند على التحول من دولة مستوردة للأسلحة إلى دولة مصنعة لها، لتتخلص من العبء الذي يفرضه لإنفاق العسكري ، وتحقق عبارة "صنع في الهند " وبالنسبة للأسلحة تريد حكومة مودي رفع علامة مستورد الأسلحة عن الهند ، وتحويل البلاد من شركة مصنّعة إلى مصدر رئيسي للأسلحة مثلما أصبحت الصين في السنوات القليلة الماضية [34]

3.2 تأثير الاقتصاد الهندي على عالميا و اقليميا:

بعد التطور الاقتصادي الذي شهدته الصين في اواخر القرن الماضي بدأت الهند الى جانب الصين في قيادة الفرن الاسيوي ، نمو الاقتصاد الهندي المتسارع القى بتأثيره على المستوى المحلي بإصلاح الاوضاع الداخلية كالقضاء على الفقر بالإضافة وتنمية قدرات الدولة العسكرية كان للاقتصاد دور في ظهور الصين كقوة اقتصادي اقليمية وعالمية ، اصبح للصين دور في الاقاليم المجاورة كجنوب اسيا وجنوب شرق اسيا حيث اصبح للصين تواجدا ودورا في المساعدة على التنمية في الاقليم ، ما يجعل الهند دولة ذات مكانة اقليمية ليس من الجانب السياسي و الجغرافي فحسب بل حتى اقتصاديا . في هذا المبحث و بعد دراسة معطيات القوة الصينية الهندية . ومن ملاحظة موازين القوة بين الدولتين يمكن رؤية الاختلال في موازين القوة ، حيث تحظى الصين بالكثير من التأثير على المستوى الدولي و الاقليمي بالمقارنة مع الهند التي بدأت في محاولة بناء نفسها كقوة اقتصادية على

[34] Rama Lakshmi, India is the world's largest arms importer. It aims to be a big weapons dealer, too, washingtonpost, published : 2014 , from: https://wapo.st/31nJCOD , .
date of view MARCH 30 2019

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

الرغم من المنافسة الاقتصادية التي شهدتها الصين وذلك لقدرة الصين الاقتصادية وكذلك للفارق الزمني الذي استغرقه كلا الاقتصاديين في النمو زمن هنا يمكن القول ان التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في بعده الاقتصادي ووفقا للأرقام يبدو بعض الشيء غير عادل .

المبحث الثالث : المحدد السياسي و الأمني للتنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جتوب شرق آسيا

العلاقة الصينية الهندية تمثل نوعا جديدا من التفاعلات تلك التفاعلات التي تنشا وفقا للعديد من التناقضات . التناقضات بين الدولتين القائمة على معادلة صراعية تنافسية وتعاونية في ان واحد ، قائمة على الشق الاقتصادي ، الامني ، السياسي يعد الاول محور الدراسة والبعد الابرز بينها في الجانب التنافسي او الصراعي ، على هذا تمت محاولة استخراج اهم القضايا السياسية والتوجهات المشتركة بينهما على الصعيد الدولي والإقليمي التي يبدو فيها التنافس والتعاون بارزا .

تمت معالجة هذا المبحث في عنصرين يدرسان نقاط التقاء العلاقات الصينية الهندية وتجاذبها وكذلك نقاط التنافر بينها والسعي الى الوصول الى الاطراف الخارجة التي تأثر في العلاقة بشقيها :

1. المطلب الأول : نقاط التوافق بين الصين و الهند
2. المطلب الثاني: نقاط الخلافات بين الصين والهند

1. المطلب الأول :نقاط التواقق بين الصين والهند

العلاقة الصينية الهندية في جانبها السلمي في الوقت الحديث تعود إلى معاهدة التعايش السلمي بين الهند والصين بعد أول نزاع ملكية خاضته الهند المستقلة مع الصين سنة 1950 حول منطقة التبت ، حيث وقعت الدولتان معاهدة بانشيل كما يدعوها الطرف الهندي التي تضع خمس مبادئ أساسية لتجنب الدخول في صراع بين أكبر دولتين في الإقليم وتتمثل المبادئ

- الاحترام المتبادل للملكية والسيادة.
- عدم الاستخدام المتبادل للقوة.
- عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية.
- المساواة والتعاون المبني على المنفعة المتبادلة.
- التعايش السلمي[35]

كانت ضرورة إيقاف أي تصادم مستقبلي مباشر واجبا بين عملاقي القارة الأسيوية ، وواجبا من سبل محاولة التعايش السلمي وفتح سبل التعاون وترسيخه كمبدأ تبعا للفكرة التي تفرضها الليبرالية ، لتتخذ كل من الصين والهند هذه المبادئ كمبدأ عام للتعامل في سياستها الخارجية.

على الرغم من كل نقاط الصعود والهبوط التي مرت بها العلاقة الهندية الصينية إلا أن التحديات المشتركة ونقاط الالتقاء تتخطى نقاط التباعد في العلاقة الصينية الهندية ، خاصة مع تلاشي أهمية الحدود والأرض لصالح القوة الاقتصادية والسياسية.

التقارب والتعاون لم يكن نتيجة لمعاهدة تلتها صراعات حدودية متكررة ، بل يمكن اعتبارها نقطة التقارب في وجهات النظر ، ونتيجة لظروف أمنية وسياسية تلعب دورا هاما كمحددات لمعالم التعاون والتنافس في العلاقة الصينية الهندية :

- البرغماتية في السياسة الصينية الهندية.
- تقارب وجهات النظر السياسية والاقتصادية لكل من الصين والهند.
- التعاون من خلال الانخراط في منظمات إقليمية ودولية مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة التي تواجهها إقليميا ودوليا.

[35]EXTERNAL PUBLICITY DIVISION MINISTRY OF EXTERNAL AFFAIRS GOVERNMENT OF INDIA , *Panchsheel* https://bit.ly/2EWOaSA VIEWED IN :MAY 05 2018

تمثل هذه النقاط إجمالي أوجه التقارب الصيني الهندي الذي يستدعي الكثير من ألتفصيل ويقتضي هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى التعاون بين الدولتين ، من أجل تحقيق فهم أكبر للتنافس بينهما والحصول على مؤشرات تحدد مستقبلهما فالتعاون كالوجه المضاد للتنافس قد يحدد توجههما المستقبلي.

أوجه التقارب التي سيتم التعرض لها وتنقسم إلى الجانب السياسي والاقتصادي ، وكذلك الأمني الذي يشغل حيزا هاما في العلاقات الصينية الهندية.

1.1 البرغماتية كعامل مشترك في السياسة الخارجية الصينية الهندية :

بنظرة شاملة للعلاقات الصينية الهندية لن يخفى عن الانظار ذلك الصراع في التاريخ الحديث للدولتين الذي استمر إلى يومنا هذا ، الذي كان عبارة عن صراع تقليدي حول السيادة وصل إلى التشابك العسكري بين الدولتين إلا أن مبدأً واحدا في الوقت الراهن يحرك سلوك الدولتين تجاه بعضهما بعض يتمثل في البرغماتية .

يمكن ملاحظة بداية السياسة البرغماتية للهند في فترة التسعينيات مع توالي ثلاث أحداث رئيسية كانت العامل الذي دفع لظهور السياسة البرغماتية للهند :

1. سقوط الاتحاد السفيتي.
2. الإصلاحات الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الصيني.
3. النمو الاقتصادي. [36]

سقوط الاتحاد السفيتي كان نهاية عصر الأيديولوجيات وسياسة عدم الانحياز التي مارستها الهند منذ استقلالها ، ورغم ذلك يؤكد الكثيرون أن كفة الهند كانت تميل أكثر إلى الاتحاد السفيتي آنذاك ، حيث دفعت إلى الإصلاحات التي تلاها نمو اقتصادي غير مسبوق دفع الهند إلى انتهاج سياسة برغماتية .

لم يكن الأمر بالمختلف كثيرا مع الصين رغم كونها من أكثر الدول تمسكا بالأيديولوجيات إلا أن انشقاقها عن الإتحاد السفيتي والمعاناة الاقتصادية التي واجهتها جعلاها تقرر التوجه إلى تحرير اقتصادها والتخلي عن الأيديولوجية في الشق الاقتصادي على الأقل .

[36] Swaminathan S. Ankles aria Aiyar, op.cit , pp2-5

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

اتبعت كل من الصين والهند سياسة واقعية والمحور الأساسي فيها هو المصلحة وتقودنا هذه النقطة إلى المصلحة الرئيسية للصين والهند منذ الإصلاحات وهي النقطة الثانية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2.1 سياسة خارجية قائمة على المصلحة الاقتصادية كأولوية:

تعد التنمية الاقتصادية والصعود السلمي من الأهداف الأساسية لكلا الدولتين ويرتبط هذا المبدأ علاقات الدولتين ببعض أو مع بقية الدول الأخرى ، فالعلاقات والتعاون الاقتصادي مازالا في ارتفاع على الرغم من التنافس الاستراتيجي والصراع الحدودي ، وتتضح نقطة الأولوية التنموية والصعود السلمي من خلال العلاقة الصينية بدول جنوب شرق أسيا رغم نزاع الملكية في بحر الصين الجنوبي والأمر نفسه بالنسبة للصين والهند.

إذ ما تمت ملاحظة نقاط الشبَه بشكلها السطحي يمكن رصد الكثير من نقاط الشبه الشكلية ، فكل من الهند والصين تشكلان أكبر دولتين في آسيا ، وأكبر دولتين من حيث التعداد السكاني بالعالم وكذلك الاقتصاديين الأسرع نموا بالعالم ، بالإضافة إلى ذلك يمكن رصد الشَّبَه بالسياسة الخارجية لكل من الصين والهند ، من خلال ما تم ذكره سابقا من تبني لمبادئ خمسة اعتمدتها الدول في سياستها الخارجية مع بعضها ، ومع باقي الدول الأخرى ، ومن منهج الصعود السلمي الذي تتبناه عن طريق وضع الدبلوماسية الاقتصادية كالأداة المنتهجة في تحقيق أهدافها.

لسنوات، نظرت الصين والهند إلى بعضهما البعض اللامبالاة والشك. التبادلات بين هذين البلدين زادت، والصين غيرت تصورات الهند لتصبح أكثر إيجابية وموقف الصين أكثر تعاونا. أداء الهند الاقتصادي بالإضافة الى أهميتها المتزايدة في الشؤون الدولية أدت للاعتراف في بكين بأن صعودها مفيد لآسيا والعالم. واعتراف الباحثين الصينيين بان للصين والهند العديد من وجهات النظر المشتركة في الشؤون الدولية ، لأن كلاهما من البلدان النامية و بحاجة إلى نظام دولي مستقر للبناء المحلي[37]

من حيث العلاقات الاقتصادية تجمع الهند والصين علاقة وثيقة تبرز من خلال التعاملات الاقتصادية التي ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة في إطار دعم التنمية في آسيا بما يدعي بالقرن الآسيوي " عن طريق تعزيز التبادلات التجارية. فالصين والهند كأكبر دولتين في آسيا والأكثر استقرارا من الناحية السياسية ، والأسرع نموا من حيث الاقتصاد مقارنةً بباقي الدول النامية ، حيث تقودان النهضة الآسيوية وتتعاونان من أجل تحقيقها.

[37] ZHAO HONG, *Op cit, p 139*

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

كانت من أوائل الاتفاقيات الاتفاقية التي تم توقيعها في أكتوبر 1954 في وقت مبكر من بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين والهند سنة 1950 حيث كانت الاتفاقية تنم على فتح مجال التعاون الاقتصادي بين الدولتين اللتين كانتا منغلقتان على نفسيهما.[38]

يعود تاريخ العلاقات الثنائية الفعلية بين الهند والصين إلى منتصف الثمانينيات. وكانت عملية الحوار التي بدأتها حكومتا البلدين في ذلك الوقت مفيدة لتحديد المصالح التجارية المشتركة. وبدأت الجهود لتحقيق أقصى استفادة من قوتهما الاقتصادية من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما في عام 1984 ودخلت الهند والصين في اتفاقية التجارة التي زودتهما بوضع الدولة الأكثر رعاية (MFN).[39] في عام 1992 انخرطت الهند والصين في علاقة تجارية ثنائية كاملة. وشهد عام 1994 بداية عهد جديد في

شكل09 :التبادل التجاري بين صين والهند

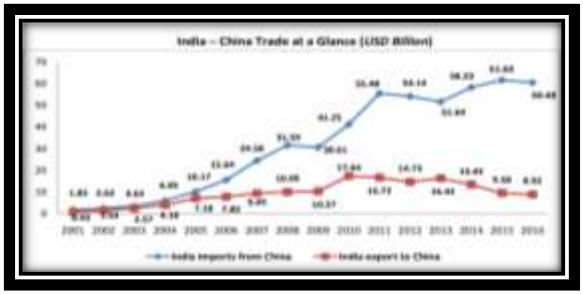

العلاقات الاقتصادية بينهما. وفي هذا العام توقيع اتفاقية ضريبية مزدوجة بينهما. كما اتخذت حكومة كلا البلدين المبادرة اللازمة للتحول إلى شركاء حوار في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وفي عام

المصدر: PHD Research Bureau https://bit.ly/2WqAnJV

2003 تم توقيع اتفاق بانكوك بين البلدين بموجب هذا الاتفاق قدمت كل من الهند والصين بعض التفضيلات التجارية لبعضهما بعض. وقدمت الهند أفضليات على التعريفة االجمركية لتصدير 217 منتجًا من الهند. وفي عام 2003 دخلت الهند والصين اتفاقية لبدء التجارة الحدودية المفتوحة عبر طريق الحرير.[40]

يمكن ملاحظة التزايد السريع في العلاقات التجارية الصينية الهندية ، والتعاون الثنائي في نفس الفترة التي بدء التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في الظهور على المستوى الاقليمي على الرغم من كون هذا التعاون خلق نوعا من الخلاف بين الصين والهند من ناحية تضخم العجز التجاري بينهما

3.1 المنظمات الإقليمية والدولية كآلية للتعاون :

[38] india govenment Mnistry of external afairs, **TRADE AGREEMENT BETWEEN THE REPUBLIC OF INDIA AND THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA from:**
https://mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/7721/Trade+Agreement date of veiw 13 MAY 2019

[39] PHD RESEARCH BUREAU ,India – China Trade Relationship: The Trade Giants of Past, Present and Future, (new delhi : PHD RESEARCH BUREAU PHD CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY 2018) P1

[40] IBID , p1

تبعا لما ذُكر في الأمثلة السابقة يمكن التعبير عن التعاون الصيني الهندي المعمق ، وذلك التقارب الاستراتيجي الذي وصل أعلى مراتبه في السنوات الأخيرة ، وتعتبر منظمة شنغهاي ومنظمة البر يكس أقواه من، ويعد التوجه إلى الانخراط في منظمات دولية إقليمية دليل على إدراك جدوى التعاون بهدف مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المشتركة ، وتحقيق المصالح والأهداف الوطنية [41] .

ذلك من خلال ترجمة كل من الهند والصين لنقاط اتفاقهما المشتركة على المستوى الدولي من خلال تحقيق الامن الجماعي المشترك ممثلا في منظمة شنغهاي للتعاون .

بالإضافة الى ترسيخ نظرة كل منهما لنظام دولي متعدد الاقطاب على مستوى الاقتصادي ينبذ الهيمنة الامريكية وهذا ما يبدو واضحا في سلوكيات كل منهما على المستوى الدولي .

2.المطلب الثاني : نقاط الخلاف بين الصين والهند

على رغم من ظهور علاقة ودية بين الصين والهند عبر التعاون الاقتصادي و الأمني إلا أن الكثير من الشوائب مازلت تشوب العلاقة بين الدولتين وتلقي بظلالها عليهما ، حيث تعرضت العلاقة الصينية الهندية للكثير من مراحل الهبوط .

هذه الفترات شكلت لنا مجموعة من نقاط التباعد التي ستكون ذات تأثير في العلاقات المستقبلية من حيث زيادة حدت التنافس، أو حتى تدهور العلاقات، وتتمثل أوجه الاختلافات بين الصين والهند في:

- النزاعات الحدودية.
- تضارب المصالح في بحر الصين الجنوبي بين الملكية والمصالح الاقتصادية.
- ألتقارب الصيني الباكستاني وتوسع جنوب آسيا.

1.2 النزاعات الحدودية بين الصين والهند:

تعد النزاعات الحدودية بين كل من الصين والهند النقطة الأكثر سوادا في علاقاتهما ، حيث دفعت إلى الشك المستدام وغياب الثقة المتبادلة ، وتتشارك كل من الصين والهند في حدود طويلة ولدت صراعات حدودية طويلة الأمد هي الأخرى

[41] [41] ZHAO HONG, *Op cit, p 135 -139*

خريطة 08 : مناطق النزاع الحدودي بين الصين والهند

لمصدر : https://iasmania.com/india-china-relations

تبلغ الحدود الصينية الهندية حوالي 2000 كيلومتر من الأرض حاليا ، ونزاعهما كان على مساحة أرض حوالي 125000 كم مربع[42]

يمكن للخريطة أن توضح

تشعب وتعقيد النزاع الحدودي بين الصين والهند الذي ينطلق من أقصى الحدود الشمالية لمنطقة أكساي تشين الحدودية لكشمير – التي تعتبر بدورها منطقة متنازع عليها بين الهند و باكستان– إلى الحدود الهندية الصينية التي تصل إلى النيبال ، وفي الجنوب على حدود التبت الصراع

على أروتشال برادتس التي تخوض الهند فيها صراعا بالوكالة عن مملكة بوتان بدأ الصراع الحدودي في 20 أكتوبر إلى نوفمبر 1962 بعد مجموعة من الأحداث أدت إلى: بعد استقلال الدولتين كانت الحدود موروثة عن الحقبة الاستعمارية مما أحدث صراع ملكية يدون تاريخ 1962 كبداية إعلان الصين رفضها للسيطرة الهندية على القارة الآسيوية بعد سياسة عدم الانحياز التي انتهجتها الهند، والسمعة الحسنة على المستوى الدولي، حيث بدأت سمعة الهند في الارتفاع دوليا مما دفع بالصين إلى نقض معاهدة التعايش السلمي بينهما سنة 1950 برسالة من السياسي بيتال إلى نهرو " مفادها أن الحكومة الصينية تحاول إيهامهم بنواياها السلمية " وبتحقيق ذلك استطاعت الصين كسب انتصار مادي ومعنوي ، واستطاعت ضرب مصداقية الهند كقائدة لحركة عدم الانحياز بعد طلبها الإعانة الأمريكية وهي آنذاك تميل أكثر إلى المعسكر الشرقي [43]

لكن لا يمكن تجاهل الأهداف المعلنة التي هي أهداف سيادية ، وتوالت الأحداث وأدت الصراعات إلى برود في فترات معينة من علاقتهما رغم توقيع معاهدات سلام بين الدولتين.

[42] Hongzhou Zhang and Mingjiang Li "SINO-INDIAN BORDER DISPUTES", Mingjiang in **Li ,ISPI , Analysis** No. 181, June 2013,p2, https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_181_2013.pdf

[43] Jean-François Huchet ,Between Geostrategic Rivalry and Economic Competition, in n**open edtionjournals**, 2-8 1 July 2008 https://journals.openedition.org/chinaperspectives/4073

محددات التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق اسيا

إن الصراع الحدودي الصيني الهندي لا يملك انعكاسات محصورة على الدولتين فقط بل له تأثير أكثر امتداد وتعدد الخلافات الحدودية للصين في نطاقها الإقليمي أدى إلى تشويه الصورة الحسنة التي تحاول منذ سنوات رسمها قولا و فعلا ، وزرع الشك والريبة تجاهها ، وقد يبدو الأمر أفضل بالنسبة للهند نظرا لعدم تورطها بشكل مفرط بخلافات الملكية كما هو الحال معها من خلال النظر إليها في محيطها كقوة صاعدة مرحب بها .

قال ريتشارد جواد حيدريان ، إن المواجهة في دوكلام كان لها "تأثير غير مباشر من خلال إثارة الشكوك بين الدول التي تخوض نزاعات إقليمية منفصلة مع الصين.[44]

2.2 تضارب المصالح في بحر الصين الجنوبي بين الملكية والمصالح الاقتصادية:

يعتبر أحد المناطق الشائكة في المحيط الهادي وأكثرها توترا ، حيث يحمل في نطاقه الإقليمي نزاع ملكية بين عدد من الأطراف تتمثل في أكثر خمس دول من إقليم جنوب شرق آسيا كلها في مواجهة طرف واحد متمثل في الصين التي تعتبره جزءًا لا يتجزأ منها وتحاول بسط نفوذها للأهمية الاستراتجية التي يمتلكها ، بالإضافة إلى الدول الخارجة عن نطاق بحر الصين الجنوبي التي تسعى للحفاظ على مصالحها فيه، وكما ذُكر سابقا عن بحر الصين الجنوبي فأهميته تكمن في كونه طريقا تجاريا يصل بين الشرق والغرب. تدّعي الصين ملكيتها على أغلب بحر الصين الجنوبي بجزر السبراتلي وبراسيل ويعد البحر واصلا بين مضائق

خريطة 9 : المناطق التي تدّعي الصين ملكيتها في بحر صين الجنوبي.

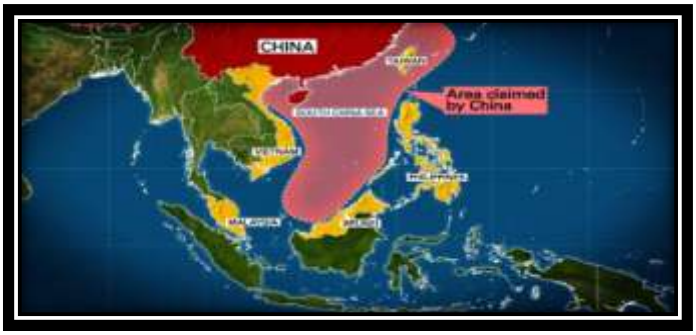

المصدر https://cnn.it/2IrOGKD : بسيادتها على بحر كمضيق تايوان و مضيق مالكا، كما يوضح بالخريطة فالبحر يصل بين دول شرق آسيا ودول غرب آسيا ، وبقية قارات العالم إضافة إلى الثورات التي تحويها جزره وباطنه. وتتمسك الصين

[44] Catherine Wong ," China's tough stance on India dispute raising concern across Southeast Asia, analysts say", Published:, 2 Aug, 2017 from : https://bit.ly/2XDWbDi date of view : may 14 2019

الصين الجنوبي حيث أعلنت عن ملكيتها له بقانون أصدرته سنة 1990 بالإضافة إلى المواجهات المباشرة بين قوات الصين و الفيتنام 1974,1988,2011إلا أن تحركات الصين ضمن نطاقه لم تكن مزعجة لدول جنوب شرق آسيا التي لا تشاركها النزاع فحسب بل كذلك للدول المحيطة ، حيث تتعنت الصين وتأبى تطبيق القانون الدولي للبحار ، وقانون المحكمة الدولية الأخير الصادر بعد لجوء الفلبين للمحكمة الدولية وقرارها بعدم أحقية الصين لسيادة بحر الصين الجنوبي [45]

سيطرة الصين على بحر الصين الجنوبي يعد تهديدا للهند التي أصبحت تسير في منحى سياسة act east أو سياسة العمل إلى الشرق بعد سياسة النظر إلى الشرق ، وتتأثر الهند بتحركات الصين من خلال

- تزايد القوة البحرية للصين في منطقة آسيا الباسيفيك وتزايد النفوذ الصيني
- سيطرة الصين على بحر الصين الجنوبي وتهديد التجارة الهندية مع دول جنوب شرق آسيا، ودول شرق آسيا.

يبرز الاختلاف والشعور بالقلق بين الصين والهند في مسألة بحر الصين الجنوبي من خلال تحركات الهند في المنطقة ، حيث صرح وزير الدولة الهندي كومار سينغ عن التحركات الهندية في مناطق النزاع على بحر الصين الجنوبي بـ:

موقف الحكومة من هذه المسألة واضح للغاية ، حيث تدعم الهند حرية الملاحة و الطيران، والتجارة دون عوائق بناءً على مبادئ القانون الدولي، وتمر أكثر من 55 في المائة من تجارة الهند عبر بحر الصين الجنوبي ومضيق ملكا.[46]

3.2 التقارب الصيني الباكستاني في جنوب اسيا:

يعد التقارب الصيني الباكستاني نقطة خلاف ضمنية بين الصين و الهند ، تزود من حدت المعضلة الامنية بينهما والشك المتزايد لكلاهما اتجاه الاخر فيما بتعلق بالنوايا ، فباكستان نعتبر الجارة العدو للهند والخطر المؤكد قربها مع قوة اقتصادية كالصين يعد تهديد للامني الهندي.

[45] Peter van Ham, , A South China Sea Conflict: Implications for European Security, Report 2016, p7 https://bit.ly/2wSJY1Y

[46] the economic times ،"Our position clear: iNdia ", published : in 2018 2019, from http://cu3.io/SAKac date of view 2 MAY 2019 12.08

تشترك الصين وباكستان في "شراكة تعاونية استراتيجية في جميع الأحوال الجوية " تمتد عبر الدبلوماسية والاقتصاد وقضايا الأمن. تعمقت العلاقات الثنائية بين الصين وباكستان حيث تعهدت بكين باستثمارات ضخمة في باكستان من خلال الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي تبلغ تكلفته 62 مليار دولار. وتقدم الصين دعمًا موثوقًا لباكستان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وتتخذ بانتظام خطوات لتخفيف أو عرقلة القرارات التي تنتقد إسلام أباد.[47]

وهنا تكون الصين في قرب مع اثنين من اكثر العلاقات المتوترة منذ فترة تاريخية طويلة مما يجعلها محط شك متواصل .

العلاقات الصينية الهندية في جانبها التعاوني والتنافسي تدعو للكثير من الاهتمام حيث تبرز مدى قدرة الدول على الوصول الى نقاط مشتركة على الرغم من الخلاف وهنا تلعب الصفة البرغماتية للسياسة الخارجية الصينية الهندية ذلك الدور الهام حيث يعد الاقتصاد والتنمية هو الهدف الرئيسي لكلا الدولتين على هذا فان العلاقة بين الدولتين تحظى بالتوازن بين التنافس الاقتصادي الامني والسياسي والتعاون .

[47] Jacob Stokes; Jennifer Staats, "india pakista tensions test china s relationships crisismanagement role" published : in march 2018 accessed in 3 MAY 2019, Getting https://bit.ly/2ET0Fhb

إقليم جنوب شرق آسيا برز في أواخر القرن العشرين كواحد من أهم الأقاليم الفرعية على المستوى الدولي وذلك للتحولات التي شهدها الأقاليم على المستوي الإستراتيجي وتحوله الى طرف هام في القارة الاسيوية ومحل إهتمام قوى كبرى جعلت منه ساحة للتنافس حيث يشكل جزءا هاما من سياستها الخارجية ، بحكم الأهمية السياسية و الأقتصادية للإقليم كل هذه التحولات بالإضافة الى الأهداف الإستراتجية لكلا الدولتين جعل منه ذو أهمية خاصة لهما .

يمكن من هذا الفصل استخلاص كون الأهمية الإستراتجية لإقليم جنوب شرق اسيا تتفاوت بين كل من الصين والهند الامر نفسه بالنسبة للقوة الاقتصادية إلا ان القوة الاقتصادية للهند في تزايد مستمر وكذلك مصالحها الإقتصادية ، ما يجعلها تصعد بشكل مستمر كمنافس للصين. في إقليم جنوب شرق اسيا فعدم الثبوت في مقومات القوة الهندية قد يجعلها منافسا محتملا دائما للهند .

نقاط الخلاف بين الصين والهند التي تبدو في ظاهرها بعيدة عن الإقليم الا انها تنعكس بشكل مباشر او غير مباشر على دول الاقليم وذلك بفضل الترابط الاقليمي الذي يجعل علاقة القوتين ببعضهما تنعكس على محيطهما الخارجي. إلا أن الخلاف لا ينفي التعاون بين الدولتين الذي قد يؤثر هو الاخر على مستقبل التنافس قي جنوب شرق اسيا

في الفصلين السابقين تمت دراسة محيط التنافس الهندي الصيني من حيث طبيعة التنافس في حد ذاته إلى دوافعه التي دفعت كل من الصين والهند إلى اعتبار إقليم جنوب شرق آسيا منطقة تنافس والسعي الى فرض نفوذها الاقليمي ، التنافس الذي فرضته التنمية الاقتصادية المتنامية لكلا القوتين الإقليميتين اللتان جمعتهما الوضعية ذاتها في سرعة التنمية الاقتصادية والهدف الواحد المتمثل في تحقيقها بتحقيق المصلحة والتي جزء منها يقع في جنوب شرق آسيا ، لذا يحتوي الفصل على نقاط الخاصة بالتقاء المصالح في الجانب الاقتصادي على أرض الواقع عن طريق دراسة التنافس من حيث القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى استغلال المؤشرات المتحصل عليها في الدراسة من أجل محاولة وضع مستقبل للتنافس الهندي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا .

المبحث الأول : مظاهر ومستقبل التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

يتطرق هذا المبحث إلى التنافس الصيني الهندي بجانبه التقني بالتركيز على الجانب الاقتصادي للتنافس في جنوب شرق آسيا مع محاولة تحديد مجالاته التي تتمثل في ، ومدى تأثير هذا التنافس على صور التعاون ببن الدولتين داخل إقليم جنوب شرق آسيا ، التعاون الذي ذكرنا مسبقا انه لم يؤثر على التعاون في العلاقات الثنائية بين الدولتين لذا كان من الوجوب دراسة إذ ما كان التنافس الاقتصادي الصيني الهندي سيؤثر في احتمالية التعاون داخل الإقليم كون كل من الصين والهند تمثلان دول فاعلة في إقليم جنوب شرق آسيا وآسيا بشكل أعم ، ما يفرض على كل منهما بشكل طبيعي الاندماج في القضايا الأمنية ، السياسية والاقتصادية للإقليم وهذا ما تم دراسته و اختباره وفقا للخطة تالية :

1. **المطلب الأول** :التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا في مجال التنمية والبنى التحتية
2. **المطلب الثاني** : التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا مجال التبادل التجاري
3. **المطلب الثالث** : انعكاس التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا على علاقة التعاون السياسي و الأمني.

1.المطلب الأول :التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا مجال التنمية والبنى التحتية

يعد مجال البنى التحتية هاما في إطار التنمية الاقتصادية داخل الدولة أو خارجها ، يذهب سبب الاختيار هذا القطاع من بين القطاعات الأخرى للنمو المتزايد لتواجد الدولتين ضمن هذا القطاع في منطقة جنوب شرق آسيا ، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي يدره القطاع في إطار الاستثمارات الهندية الصينية في الإقليم يحمل القطاع بعدا استراتجيا هاما ، ظهر البعد الاستراتيجي له في العديد من المواضع و السلوكيات .

زيادة التبادل ومعاملات التجارية بين كل من الصين والهند وجنوب شرق آسيا يستلزم بنى تحتية قوية تسهل عملية التبادل التجاري بينها بالإضافة إلى الاستثمار الخاص بالدول في حد ذاتها ، فإقامة روابط ومواصلات هو بمثابة اقتحام لسوق تلك الدول فهذا القطاع سيكون مفتاحا لدراسة القطاع الثاني. فالقطاع يعد رقما هاما في إطار الاستثمار الصيني الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا وخاصة للدول الأقل نموا في المنطقة متمثلة في كل من (لأوس ، ماينمار، وكمبوديا ، فيتنام) حيث يبدو التنافس جليا بين الصين والهند ، وحيث تعاني الدول الأربع من ضعف في البنى التحتية يعرقل النمو فيها ويعرقل لحاقها بالدول الأكثر تطورا في إقليم جنوب شرق آسيا . بالنسبة للهند تزايد الاهتمام بالبنى التحتية لجنوب شرق آسيا بعد سياسة النظر إلى الشرق في فترة دخولها لسياسة التحرك نحو الشرق في السنوات الأخيرة ، حيث بدأت الهند في وصل نفسها بالإقليم .

الخريطة 10: مبادرة للطريق السريع الثلاثية و امتدادها

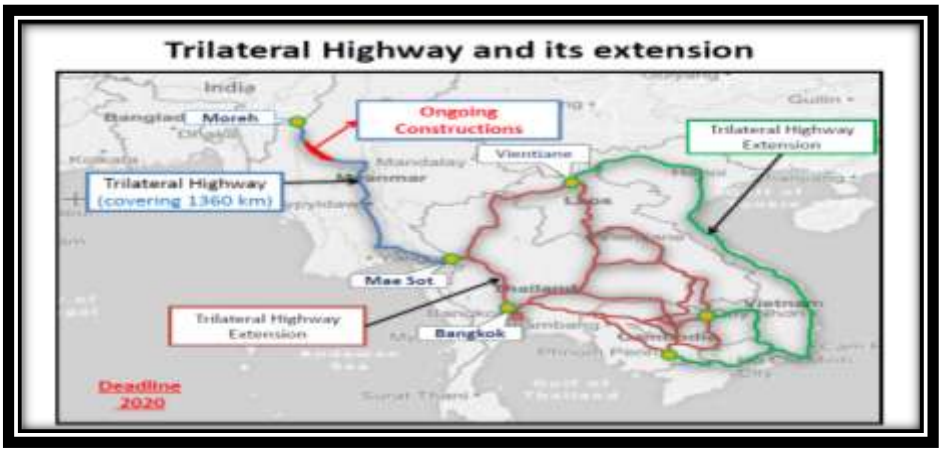

المصدر : https://bit.ly/2Vmnn7x

تعد مبادرة الطريق السريع الثلاثي الذي يربط بين كل من الهند ، ماينمار ، تايلاند ، فيتنام ، لأوس وكمبوديا ا واحدة من عدة مبادرات الموسعة بين الهند ودول المحيط الهادي في ودول جنوب شرق آسيا في إطار مشروع الربط ل indo –PACIFIC [1]من أجل بلوغ :

- تنمية قطاعات كالسياحة والتعليم وتحسين البنى التحتية والتكنولوجيا
- تسهيل التعاون الاقتصادي بين الهند ودول جنوب شرق آسيا و المحيط الهادي عامة

بالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها يعد أحد أهمها هو إيقاف النفوذ الصيني المتعاظم في منطقة آسيا لمحيط الهادي و جنوب شرق آسيا ، نقطتين يمكن من خلالهما مناقشة النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد في المنطقة الذي يجعل الهند تستدرك بالدخول على خط التنافس مع جارتها الصين ذات القوة الإقتصادية المتزايدة:

- توسع الصين الاقتصادي بواسطة مبادرة طريق و حزام الحرير
- ازدياد دبلوماسية الموانئ ودبلوماسية الديون الصينية [2]

تمثل جنوب شرق آسيا الجانب البحري لمبادرة الطريق و الحزام* المبادرة التي شملت دول من جنوب شرق آسيا ، المبادرة التي تسعى على حسب أهدافها المعلنة إلى تنمية البنى التحتية الخفيفة والثقيلة ودعم المالي لمشاريعها وتوطيد العلاقات الثقافية والحضارية ، إلا أن هدف الصين الأساسي يظل تقوية اقتصادها عن طريق إقامة شبكة تصلها بالاقتصاديات الأخرى إقليميا ودوليا .[3]

لا يعد المشروع تهديدا على الهند فحسب بل حتى على الاقتصاديات الكبرى التي تمتلك مصالح في جنوب شرق آسيا كالولايات المتحدة الأمريكية ، كوريا الجنوبية ، اليابان التي تنافس الصين بشكل مباشر في هذا المجال . حيث خلقت الصين مجموعة من الآليات التمويلية تستعملها من خلالها قدراتها الاقتصادية من أجل دعم المشاريع التنموية ، ولهذا تنفق الصين 100 بليون دولار سنويا ، عن طريق ميزانية الدولة الشركات الوطنية ، بنك تمويل الاستثمارات الآسيوي لدعم مشاريع التنمية خارج الحدود الصينية في مبادرة الطريق

[1] Prabir De, India’s Connectivity Initiatives: Building for Indo-Pacific , 11 June 2018, Bangkok, p5-15 https://bit.ly/2Vmnn7x

*انظر الخريطة رقم 06

[2] براكريتي غوبتا ، تنافس هندي . صيني على النفوذ في ميانمار، في الشرق الاوسط ,ع 14634, 2018

[3] China Power Team. "How will the Belt and Road Initiative advance China’s interests?" China Power. May 8, 2017. Updated September 11, 2017. Accessed May 14, 2019. https://chinapower.csis.org/china-belt-and-road-initiative/

والحزام[1] **حيث يمكّن هذا المشروع التمويلي الشركات المملوكة للدولة في الصين من تقديم عروض تنافسية عالية للمشاريع ضد الشركات الأجنبية المقيدة أكثر كمثال في عام 2015 خسرت شركات البناء اليابانية أمام نظيراتها الصينية في محاولة لبناء مشروع سكة حديد عالية السرعة في إندونيسيا. عند مناقشة الأسباب الكامنة وراء اختيارهم ، استشهدت الحكومة الإندونيسية بتمويل صيني من بنك التنمية الصيني الذي يقلل القيود المالية**[2]" التمويل يخص أغلب دول جنوب شرق آسيا التي تخصها الصين بالدعم عن طريق بنوكها الخاصة المستثمرة في الإقليم مثل : بنك صين(كمبوديا)، بنك البناء الصيني (إندونيسيا ، لفيتنام) ،أو كما ذكر سابقا تمويلات المباشرة من الحكومة الصينية[3]

جدول :اضخم 10 مشاريع الطريق والحزام في جنوب شرق آسيا

ماليزيا	**نقل**	**14بليون دولار**	**سكة كوالامبور–كوتا بحرو**	**2017**	**1**
كمبوديا	نقل	9بليون دولار	برياه فيهيار – كأو كونج سكة حديدية	2013	2
سنغافورة	/	9بليون دولار	فانكي ، هوبو ، هيلهأوس ، بنك الصين	2017	3
ماينمار	شحن	7 بليون دولار	ميناء كيأوكبيو العميق	غير متوفرة	4
ماليزيا	طاقة	5بليون دولار	الطاقة النووية الصينية	2015	5
لأوس	نقل	5 بليون دولار	فينتيان–Boten مشروع السكك الحديدية	2016	6
تايلاند	نقل	5 بليون دولار	بانكوك إلى ناخون راتشاسيما سكة حديدية سريعة	2017	7
برونواي	طاقة	3 بليون دولار	تشجيانغ هينجي	2013	8
اندونيسيا	نقل	3 بليون دولار	هندسة السكك حديدية سكك حديد الصين البناء ، الصين هندسة السكك الحديدية	2017	9
تايلاندا	نقل	2 بليون دولار		2017	10

المصدر :https://bit.ly/2PLXnBk

[2] IBID
[3] Investment Report 2017, op cit pp 62-63

تعبر الأرقام المذكورة عن مدى فعالية وقوة التواجد الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا عن طريق المبادرة التي تضم أغلب دول جنوب شرق آسيا وتستثمر في بنيتها التحتية مبالغ ضخمة وهي الميزة التي يمنحها عامل قوة الاقتصاد الصيني التي تحاول ترويج لنموذج نجاحها القائم على إصلاحات البنى التحتية ، ليست المبادرات المذكورة الوحيدة في الإقليم بل هي الأكبر من ناحية الحجم والميزانية كما ذكر في الجدول السابق .

تحركات الصين المكثفة أثارت قلق الهند على وجه الخصوص بخصوص تعاظم التواجد لاقتصادي في المنطقة عن طريق مبادرة الطريق والحزام للبنى التحتية والتنمية الاقتصادية ، مما جعل الهند تسعى إلى تدارك التفوق الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا بالتطرق إلى مجموعة من المبادرات في إطار التنمية والاقتصاد منها المبادرة السابق ذكرها: **مبادرة الطريق السريع الثلاثي بالإضافة إلى مبادرة التي تظم كل من الصين و ماينمار** .[1]

من خلال ملاحظة تحركات الهند الاقتصادية في المنطقة تركز الهند في مشاريع تنمية البنى التحتية الصلبة والناعمة على دول الأقل تنمية في منطقة جنوب شرق آسيا CLMV (كمبوديا، لأوس ، ماينمار، فيتنام) الأعضاء الأحدث للآسيان [2] المنطقة التي توضح ببروز التنافس الهندي الصيني من ناحية فرض النفوذ الاقتصادي ، مما يقودنا إلى سبب أخر يوضح التنافس القائم بين الهند والصين المتمثل في دبلوماسية الموانئ و دبلوماسية الديون الصينية التي تركزها على منطقة الدول الأقل نموا.

يتجسد ذلك التنافس في ماينمار الدولة التي تفصل بين كل من الهند والصين والتي تجسد التنافس القائم بين الدولتين لموقعها الإستراتيجي القائم مباشرة بينهما ، تعد ماينمار من أكثر الدول ذات الأهمية اللأستراتجية ومفتاح سياسة التحرك نحو الشرق الهندية ، ماينمار التي تجسد فيها التنافس حول البنى التحتية و تأمين مواقع تجارية إستراتجية .

يتمثل التنافس في ماينمار من خلال مشروعا بنى تحتية تتولاهما كل من الصين و الهند حيث تتولى الصين مشروع **ميناء كيأوكبيو العميق الميناء ذو التكلفة الضخمة**[3] ، يطل الميناء على المحيط الهندي ويعد منفذا مباشرا له حيث نلاحظ تقسيم المشروع إلى عدة أقسام :

[1] Prabir De, Op cit , p5-15

[2] Zhoa hong , op cit ,124

[3] براكريتي غوبتا ، مرجع سابق

يطل الميناء وفقا للخريطة على المحيط الهندي ويعد منفذا مباشرا له حيث نلاحظ تقسيم المشروع إلى عدة أقسام :

الخريطة 11 : مشروع ميناء كيأوكبيو

المصدر : shorturl.at/cep

ممر للغاز والنفط ، سكك حديدية و طريق ، تنمية منطقة اقتصادية ، وميناء عميق تعزز من خلاله الصين شبكة موائنها الميناء الذي يطل على خليج البنغال في المحيط الهندي ما يمنح الصين منفذا مباشرا على المحيط الهندي ويجعل الصين أقل اعتمادا على المنافذ التقليدية كمضيق مالكا .

"**شكّل ميناء كيأوكبيو جزءا أساسيا من مبادرة الحزام والطريق الصينية ، التي ترمي إلى توسيع روابط بكين التجارية في مختلف أرجاء العالم. وكانت حكومة الصين على تواصل مع حكومة ميانمار بشأن ميناء كيأوكبيو منذ عام 2008. وفي ظل الحكم العسكري للبلاد، تمكنت بكين من زيادة حصتها في مشروع الميناء إلى نسبة 85%. لكن أثر احتجاجات لم يتسنى للمشروع الانطلاق ودخول حيز التنفيذ.**"[1] المشروع الذي تشرف عليه مجموعة شركة وطنية صينية أدى إلى خلق جدل " دبلوماسية الديون والصينية حيث أن إيقاف المشروع والعودة إلى التفاوض مع الطرف الصيني كان نتيجة التخوف من الكلفة الهائلة للمشروع ، الكلفة التي ستضع ماينمار أمام متاهة الديون وتكرار حادثة ميناء سيرلنكا التي أدى وبعد مفاوضات طويلة والعجز عن دفع تكاليف الإنشاء للشركة الصينية الوطنية المنشأة إلى منح الميناء كإيجار لمدة 99 سنة للصين ، مع 15000 هكتار من الأراضي المحيطة به مما ادى بحكومة ماينمار من تخفيض تكلفة المشروع قدر الإمكان [2].

[1] المرجع سابق

[2]Maria Abi-Habib. "How China Got Sri Lanka to Cough Up a Port?, the new York times . june 25 2017.from https://www.nytimes.com/2018/06/25/world/asia/china-sri-lanka-port.html/[2] date of view: May 16 2019 14;15

كانت تجربة سيريلنكا مأساة بالنسبة للدول المنافسة خاصة الهند فالحصول على ميناء مجاور للهند بمنطقة نفوذها و بالامتيازات التي ستتحصل عليها الصين جعل الهند أكثر حرصا على عد م تكرار الحادثة ، حيث اتهمت

الصين من قبل الكثيرين بكونها تتبع سياسة لخلق الديون عن طريق مشاريعها الضخمة في الدول النامية منها لأوس و ماينمار من أجل المكاسب الاقتصادية و التأثير السياسي بشعار دعم التنمية .

لذا فإن التواجد الهندي القوي يعتبر كرد على المشروع الصيني في ماينمار من أجل الحد من نفوذها الاقتصادي وموازنة مشروع الطريق و الحزام.

الخريطة 12: مشروع النقل المتعدد كلادان

المصدر : https://www.nytimes.com/2018/06/25/world/asia/china-sri-lanka-port.html/1

يعد المشروع وفقا للخريطة رابطا مباشرا بين ميناء سيتوو والجهة الغربية للهند وموانئها في إطار طريق بحري يمتد ل 539 كم يبلغ المشروع تكلفة 400 مليون التي تعد تكلفة تنافسية بالنسبة لمشروع الصين على اختلاف نوعيهما و في محاولة لكبح التواجد الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا :

قمة الآسيان في نوفمبر 2017 جزء من جهود الهند للرد على مبادرة طريق الحرير ،وبحضور ممثلو جميع الدول العشر الأعضاء في الآسيان بالإضافة إلى اليابان. أعلن وزير النقل الطرقي الهندي بالفعل أن الهند اقترحت خط ائتمان بقيمة مليار دولار لتعزيز مشاريع الربط البري والبحري والجوي مع كتلة الآسيان[1].

[1] Kamran Bokhari**,** india-china-southeast-asia-battleground**, from:** https://geopoliticalfutures.com/india-china-southeast-asia-battleground/, date of view : may12 ,2019

بذلك أعلنت الهند نفسها منافسا للصين عن طريق مجموعة من السلوكيات التي قامت بها مؤخرا:

- رفض الهند الاندراج في مبادرة طريق الحرير .
- الدخول في اتفاقيات بنى تحتية مع الإقليم.

2.المطلب الثاني : التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في مجال التبادل التجاري

يعد شق الأول المتعلق بمجال التنمية والبنى التحتية داعما للشق الثاني من الدراسة ، فبالإضافة إلى البعد الاقتصادي للمجال السابق ووضوح معالم التنافس الاقتصادي الصيني الهندي على أراضي جنوب شرق آسيا فيه ، هو أيضا داعم للتواجد التجاري والاستثمار للدولتين في جنوب شرق آسيا ، كون التبادل التجاري يعد طرفا أساسيا في مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة خارج حدودها.

تعد الجهود المبذولة والمذكورة سابقا من طرف كل من الصين والهند في إطار تنمية البنى التحتية و إقامة مبادرات في نفس الإطار وسيلة من أجل إقامة مناخ ملائم من أجل توفير الأرضية المناسبة لممارسة نشاطهما الاقتصادي تحت شعار "روابط أقوى تقود إلى علاقات تجارية واستثمار أقوى "، فإن المصالح الاقتصادية التي تلتقي نظرا للأهمية الاستراتجية للإقليم لكلا الدولتين و تحول الإقليم إلى مستقطب للاقتصاديات الكبرى على مستوى العالمي لما يحمله من مقومات ، تجعل الوصول إلى سوق ضخمة كسوق جنوب شرق آسيا يصبح ضروريا وأولوية بالنسبة لكلا الدولتين.

يمكن تبرير اختيار قطاع التجاري كمؤشر لقياس التنافس الاقتصادي بين الصين والهند بكون التجارة كما ذكر سابقا روح الاقتصاد الخارجي للدولة ، بالإضافة إلى كون كل من صين والهند تتجهان لتحول إلى (مصنع عالمي) وإرساء علامة صنع في الصين وصنع في الهند ، يحتاج ذلك النمو سوقا وهنا تعد جنوب شرق آسيا في الجانب الشكلي من أكبر الأسواق كثافة السكانية للإقليم بالإضافة إلى التطور الذي تشهده الاقتصاديات المحلية ما يجعل الإقليم محط تنافس وبالطبع يستدعي تنافس اثنان من أكبر الدول في الإقليم الصين والهند.

1.2 دوافع الانجذاب الصيني الهندي لجنوب شرق آسيا في مجال التبادل التجاري :

لا يعالج هذا الجزء دوافع الانجذاب بشكل منفرد أو منفصل أو يبتعد عن حقيقة التنافس الصيني الهندي في المجال التجاري بل يحاول بشكل خاص إبراز الدور الذي لعبته الدولتين بشكل غير مباشر في دفع بعضهما نحو إقليم جنوب آسيا اقتصاديا بشكل عام وتجاريا بشكل خاص.

يمكن تحديد بداية التنافس التجاري أو الاهتمام التجاري والاقتصادي بالمنطقة عموما في التسعينات مع دخول كل من الهند والصين للانفتاح الاقتصادي.

لطالما احتلت منطقة جنوب شرق آسيا مكانا مهما في سياسة الهند الخارجية. لكن الموارد و القدرات اللأزمة لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة لم يتم وضعها موضع التنفيذ حتى نهاية الحرب الباردة عندما شعرت الهند فجأة شعور الحسد للتنمية الشاملة و التقدم في اقتصادها المفتوح والسياسات القوية في تلك المنطقة المحرزة في غضون فترة ثلاثة عقود وأن البلدان في المنطقة يمكن أن تساعد الهند على الاندماج في الاقتصاد العالمي. بدأت جوانب التحول في سياسة الهند تجاه جنوب شرق آسيا من 1990 إلى 1991. من ذلك الوقت فصاعدا حشدت الهند الدبلوماسية ، الموارد الاقتصادية إلى المستوى الأمثل لتحقيق علاقات متعددة الابعاد مع دول جنوب شرق آسيا[1].

العلاقة اقتصادية الأوثق بين الآسيان التي تمثل أغلب دول جنوب شرق آسيا والهند بدأت تبدو واعدة لكليهما. أدركت دول جنوب شرق آسيا مع صعود الهند أنها قادرة على الحد من اعتمادها على الدول الغربية والصين في العلاقات التجارية والاقتصادية. و استجابوا بشكل إيجابي لمبادرات الهند وتقدمها ، قبلت الهند كشريك حوار قطاعي للآسيان في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة في عام 1992. في قمة الآسيان عام 1995 ، اقترح رئيس وزراء سنغافورة جوه تشوك تونغ رفع مستوى الهند إلى شراكة حوار كاملة ، وهذا الاقتراح تلقى موافقة الجميع قادة الآسيان. في عام 1996 ، بدأت الهند المشاركة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المؤتمرات اللاحقة للوزراء والمنتدى الإقليمي للآسيان (ARF).[2]

لم يكن الأمر مختلفا بالنسبة للصين فالفارق الزمني بين التعامل التجاري الفعلي بين الصين وإقليم جنوب شرق آسيا والهند لم يكن شاسعا ، ففترة التسعينات و لعوامل متشابهة كان نقطة فارقة في العلاقات التجارية الصينية الهندية حيث لعبت الدولتان و تحولات البيئة الخارجية دورا هاما :

[1] ،Baladas Ghosha l, **China's Perception of Look East Policy and Its Implications India's**, (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, , 2013) , p21

[2] IBId

- ✓ الانتقال من الايديولوجيات إلى البرغماتية في العلاقات الخارجية في كل من الصين والهند ما يجعل
- ✓ العلاقات الاقتصادية مع إقليم جنوب شرق آسيا قائمة على المصلحة لا غير (علاقة الصين بال فيتنام) وتطبيع الصين علاقاتها االدبلوماسية مع دول الإقليم .

"the Cold War moulds have been broken

and this has enabled us to strengthen

our links without ideological barrirs"[1]

(AtalBihari)

" قيود الحرب الباردة كسرت وهذا سيجعلنا قادرين
على تقوية علاقاتنا بدون حاجز الايديولوجيات"[2]

- ✓ بالنسبة للهند دخول الصين كشريك حوار إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، و قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثيرها السياسي في المنطقة هي بعض من دوافع الرئيسية للهند للإقحام نفسها في جنوب شرق آسيا) [3]
- ✓ النمو المتزايد للاقتصاد الصيني بعد الانفتاح الاقتصادي المترافق مع سرعة نمو الاقتصاديات في إقليم جنوب شرق آسيا دفع إلى ضرورة الاعتماد المتبادل .
- ✓ **بالنسبة للهند لإضفاء معنى على الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التنمية ، كان من اللازم تطوير العلاقات الاقتصادية و التعاون مع الاقتصاديات الناجحة والبحث عن زيادة التجارة. كجيران واقتصاديات ناجحة ، كان من الطبيعي أن تنظر الهند إلى جنوب شرق آسيا كنقطة محورية في تفاعلاتها الاقتصادية.**[4]

2.2 العلاقات التجارية مع جنوب شرق آسيا ، بين الصين و الهند :

تقوم العلاقات التجارية بين كل من الصين والهند وجنوب شرق آسيا على الاستيراد والتصدير ومدى اعتماد المتبادل للطرفين في الجانب الاقتصادي ، حيث تسارع تنامي التبادل التجاري لكل من الصين والهند مع

---

[2] FAIZAL YAHYA ، "India and Southeast Asia: Revisited" ، *Contemporary Southeast Asia* ،: ISEAS - Yusof Ishak Institute ، Vol. 25, No. 1 (April 2003), pp 79

[3], IBID PP80

[4] Baladas Ghosha l, op . cit pp21-22

جنوب شرق آسيا بشكل متفاوت لكن ملحوظ يبرز مدى الأهمية الاقتصادية التي أصبحت كل من الصين والهند توليها للإقليم بالنسبة للهند كانت جنوب شرق آسيا أول وجهة مبكرة لاقتصادها الذي كان في أول خطوات النمو كما ذكر سابقا بانضمامها كشريك حوار جزئي من أجل تنمية التجارة وقد يلعب بروز السيطرة اليابانية ودخول الصين على الخط في الإقليم كاقتصاد الأسرع نموا سببا في جعل دول جنوب شرق آسيا تلقي الترحيب بالهند من أجل تنويع علاقتها التجارية لكن رغم ذلك الترحيب ، والتخوف المتبادل لكل من الهند ودول جنوب شرق آسيا حول الصعود الصيني .

الشكل 11: مقارنة مسار التجاري بين الهند والصين في إقليم **جنوب شرق آسيا**

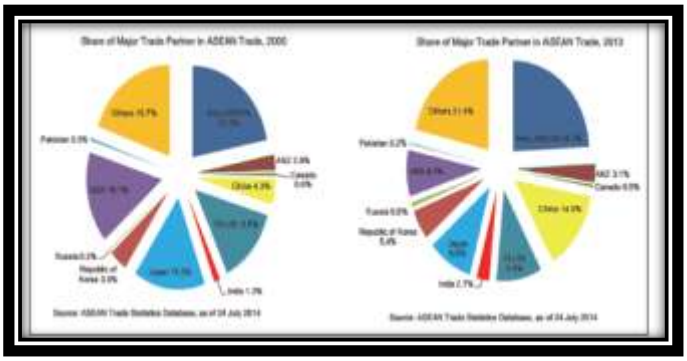

المصدر : https://bit.ly/2Vmnn7x

و يلاحظ من خلال شكل تنامي دورها الاقتصادي في الإقليم إلا أن تطور المسار التجاري للصين مع دول الإقليم تضاعف من 4% سنة 2000 لأكثر من ثلاثة أضعاف سنة 2013 ل14% ، عكس الهند التي شهدت نموا بطيء جدا بالنسبة لنظيراتها في الإقليم الأمر الذي يقود إلى التساؤل حول السبب الذي يجعل الهند بوضعيتها السياسية الأنسب لا تحظى بنفس التطور التجاري السريع في منطقة جنوب شرق آسيا ؟ الإجابة قد تكون اقتصادية بحتة فالاقتصاد والتنمية هو المنطق الغالب لدى الدول النامية فتواجد الصين كثقل اقتصادي يدعم عن طريق الاعتماد المتبادل التنمية في الإقليم يعد ضرورة وتواجد الهند كذلك كشريك اقتصادي للإقليم يوازن بين الحاجة للصين والتخوف السياسي ضروري .

الشكل 10: علاقة الصين و الهند التجارية مع جنوب شرق آسيا 2015

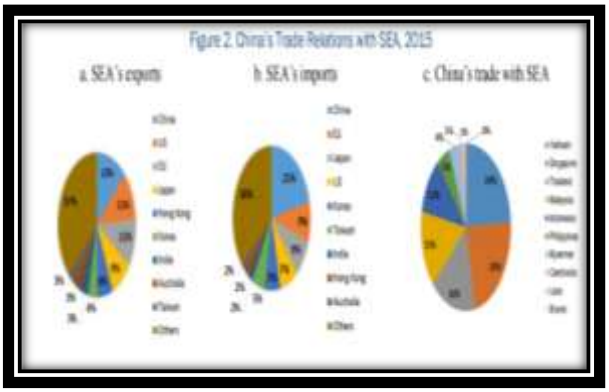

المصدر : https://bit.ly/2XjK5T1

تحتل الصين بمفردها المركز الأول في الدول الأكثر تصديرا واستيرادا مع جنوب شرق آسيا فيما تحتل الهند المركز السابع في أهم الشركاء التجاريين وتلعب هنا طبيعة الاقتصاديين المختلفة بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد للإقليم على الاقتصاد الصيني وللسياسة الاقتصادية السابقة للصين التي مارست التحرك في الشرق حينما كانت الهند لازالت تمارس النظر إلى الشرق .مما أدى إلى ريادة الصين وسيطرتها تجاريا على دول الستة الأساسية في جنوب شرق آسيا . بالإضافة إلى ضخامة الاقتصاد الصيني استطاعت الصين التفوق التجاري على الهند وذلك لمجموعة من الأسباب المستنتجة مما سبق :

- دخول الصين منظمة التجارة العالمية بعد الهند –1995 سنة 2002[1] مما سمح للصين باندماج أكبر في النظام الاقتصادي الدولي والاندماج مع سياسات الإقليم التجارية والاستثمارية.
- الصين الدولة الأولى الموقعة لاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مع الآسيان مما منحها امتيازات أكبر في الإقليم.
- سيطرة الصين على قطاعات مهمة بالمقارنة مع الهند النقطة التي سيتم التعرض لها لاحقا.

3.2 المجالات التنافس التجاري الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا :

ضخامة الاقتصاد الصيني وتوسعه يخلق تنافس مع الاقتصاد الهندي من الناحية التجارية في جنوب شرق آسيا ، فكون الصين الجارة الأقرب و الاقتصاد الأكثر منافسة بالنسبة للهند بالإضافة إلى الوقت المتقارب الذي دخلت به كل من الهند و الصين إلى المنافسة الاقتصادية في الإقليم يجعل سعي الهند

[1] C. Satapathy, China's Membership of WTO: A Few Impressions, *Economic and Political Weekly*, Vol. 37, No. 23 (Jun. 8-14, 2002),pp 1 https://www.jstor.org/stable/4412211?seq=1#metadata_info_tab_contents

إلى جعل نفسها رقما اقتصاديا هاما في الإقليم واللحاق بنظيرتها الصينية تحديا ، فبرزت هذه المنافسة في إتباع الهند خطى الصين في التعامل مع الإقليم:

- الاندماج كشريك حوار في الإقليم من أجل تعزيز موقعها الاقتصادي والتجاري من داخل التكتل الاقتصادي الآسيان وعدم التعامل مع الإقليم من الخارج وهو ما فعلته الصين مسبقا.
- توقيع اتفاقيات تجارية وافتتاح منطقة التجارة الحرة للهند و الآسيان ما قد يرفع مكانة الهند التجارية .
- السعي إلى فرض توجدها في القطاعات الأساسية لها كقطاع الخدمات وتطوير قطاعات أخرى منافسة كقطاع الصناعات التحويلية والإلكترونيات.
- يمكن تحديد قطاعين للتنافس التجاري في الإقليم وفقا لأهمية كلا القطاعيين لكل من الصين والهند ووفقا كذلك لسعي الدولتين للاندماج أكثر في جنوب شرق آسيا عن طريق إقامة اتفاقيات جماعية وثنائية في قطاعات مثل :
  - قطاع التجارة في الأغراض .
  - قطاع التجارة في الخدمات.

مجال التجارة بالأغراض، حيث تحتل كل من الصين والهند مراكز في صدارة الموردين والمستوردين العالميين فتصنف الصين في المركز الأول في مجال تجارة البضائع والمستورد الثاني، بينما تحتل الهند المركز الثامن مورد والرابع كمصدر للإغراض حسب منظمة التجارة العالمية[1].

يمكن تحديد بعض المنافسة بين المنتجين الصينيين والهنود في مجال التصدير السلع مثل المنسوجات والملابس والسلع الجلدية و لآلات الخفيفة. انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يكون له عواقب سلبية طويلة الأجل على نمو الهندي في الصادرات في هذه القطاعات ، والاندماج الأفضل والمتنام للصين شبكات الإنتاج العالمية للسلع المصنعة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي الآثار المترتبة على صادرات الهند بشكل عام [2].

في مجال التجارة بالأغراض في الصين وجنوب شرق آسيا . سيطرة الصين على بعض القطاعات الهامة خاصة في قطاعات حساسة كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الصناعة بشكل عام، حيث توضح الأرقام و الإحصائيات مدى قوة التجارة الصينية في الإقليم ، يهيمن على تجارة ¨ مع الصين الإلكترونيات والآلات في الصادرات ، وبدرجة أقل ، الواردات ، مما يشير إلى مستويات عالية من التجارة

[1] WTO, op . cit PP12-13
[2]، David M. Malone, India and China: Conflict and Cooperation ،**in Survivalvol**. 52 no. 1 February–March 2010 P12 https://nus.edu/2WXjRWe

. يمثل هذان القطاعان 48% في المائة من صادرات جنوب شرق آسيا % 34 في المئة من وارداتها من الصين في عام 2015. الحصة العالية بشكل استثنائي من الإلكترونيات والآلات[1].

إن الهند تراهن على قطاع الخدمات إلا أن التجارة بين الهند ودول جنوب شرق آسيا تتطور، شكل صادرات الهند إلى الآسيان حوالي 9 بالمائة من إجمالي صادرات البلاد الوجهات الرئيسية لصادرات الهند هي ماليزيا وسنغافورة وفيتنام في حين الرئيسية مصادر الواردات هي اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. ويمكن من خلال قائمة البضائع المتبادلة بين كل من الهند وجنوب شرق آسيا ، أنها يغلب عليها الطابع الزراعي والصناعات الخفيفة حيث تتمثل اهم وارداتها لدول جنوب شرق آسيا في : الوقود المعدني ، منتجات

يمكن ملاحظة الفرق بين كل من الاقتصاديين الصيني و الهندي في طبيعة التجارة بين الصين والهند حيث لا يمكن المقارنة بينهما من حيث التنافس من حيث القطاعات بل من حيث القيمة والتأثير على الإقليم حيث ان قيمة الاعتماد تميل إلى صالح الصين من حيث ألكم في صادرات والواردات أو من حيث الصادرات والواردات تعتمد الصين على التجارة التكميلية من الإلكترونيات عتاد الالكتروني مواد مصنعة وكاملة التصنيع ومواد نصف جاهزة التي تعتبر مواد أولية وأساسية للصناعة في جنوب شرق آسيا .

في قطاع الخدمات وهو المساهم الأكبر والغالب في الاقتصاد الهندي على المستوى دخلها المحلي الإجمالي، كما يملك حصة كذلك في الاقتصاد الصيني بنسبة أقل من قطاع الصناعة.

في قطاع الخدمات الذي تعتمد عليه الهند في اقتصادها المحلي وفي إطار تجارتها الخارجية طالبت الهند الآسيان بفتح قطاع خدماتها بشكل أكبر وتوجت ذالك كم خلال اتفاقية خدمات حرة بين سنة 2015 تنص الاتفاقية على توسيع نطاق الخدمات لتشمل الرعاية الصحية والسياحة. خدمات النقل والقطاعات التجارية. سيترتب على هذه الاتفاقية: زيادة في التبادلات التجارية بين كل من الصين والهند قد تصل إلى 200 مليار دولار عن طريق التسهيلات التي ستتحصل عليها الهند في إطار النقل والسياحة والبنوك الخاصة[2] التي تعد الصين رائدة بها، ووفقا لإحصائيات الآسيان تحتل البنوك الصينية في المجال المالي العديد من المراكز الأولى في الإقليم وتعد الصين رائدة بالتمويل والبنوك الأجنبية في المنطقة كما ذكر سابقا كون الصين تمول مشاريع ضخمة في منطقة جنوب شرق آسيا[3] انضمام الهند بهذه الاتفاقية إلى قطاع الخدمات في جنوب شرق آسيا

[1] OH Yoon Ah R," China's Economic Ties with Southeast Asia"in ,**world economy brief**, Vol. 7 No. 18 , September 4, 2017, pp 6 https://think-asia.org/bitstream/handle/11540/7468/WEB%2017-18.pdf?sequence=1

[2] S Narayan1, India ASEAN FTA in Services, in ISAS Brief No. 262– 21 December 2012,p2

[3] ASEAN investement report ,2017., op.cit

الشكل 12: نسبة تدفق السياح لدول جنوب شرق آسيا

سيجعلها منافسا قويا للصين التي تنشط في قطاع الخدمات بالضبط قطاع النقل الذي تسعى من خلاله ربط نفسها بجنوب شرق آسيا .ويبدو ذلك واضحا من خلال نسبة تدفق السياح الصينيين لدول جنوب شرق آسيا ومن هنا ستستطيع الهند استغلال كثافتها السكانية هي الأخرى واستغلال

المصدر : ASEAN Statical Highlight 2018

خبرتها في اقتصاد الخدمات من أجل جعل هذا القطاع ورقة رابحة لها في منطقة جنوب شرق آسيا إلا أن الصين قد تتفوق في منطقة جنوب شرق آسيا من ناحية تكنولوجيا ، شركات صينية ضخمة و الأكثر مساهمة فتكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي في الصين مثل شركتي " علي بابا " وشركة " تينسنت " التي انتقلتا مؤخرا إلى أسواق جنوب شرق آسيا **وفقًا لتقرير**

مشترك صادر عن Google العام الماضي ، يوجد أكثر من 260 مليون مستخدم للإنترنت و مستخدمون نشطون شهريًا يزيد عددهم على 3.8 مليون مستخدم. بحلول عام 2020 ، من المتوقع أن يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت في جنوب شرق آسيا إلى حوالي 480 مليون. [1] حيث يعتبر سوق جنوب شرق آسيا سوقا ضخمة ستكون أرض للتنافس بين أكبر الشركات الصينية حيث مع نفي نهاية شهر جويلية من هذا العام ، استثمرت علي بابا مليار دولار أخرى في شركة Lazada لدعم الشركة ، حيث تجاوزت نسبة المساهمة من 51٪ العام الماضي إلى 83٪ هذا العام و على هذا فإن الهند على موعد مع أكبر الشركات في العالم في مجال الانترنت والاقتصاد الرقمي في آسيا فحتى من خلال أكثر قطاعاتها نشاطا ومساهمة ستكون المنافسة على أشدها.[2]

[1] Evelyn Du , Southeast Asia becomes Alibaba and Tencent's new battle field , JULY 27, 2017,from: https://pandaily.com/southeast-asia-becomes-alibaba-and-tencents-new-battle-field/ date of view ; may 25 2019 , 16:12

[2] IBID

3.المطلب الثالث :تأثير و إنعكاسات التنافس الإقتصادي على التعاون الأمني السياسي الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق أسيا

بعد دراسة معالم التنافس الاقتصادي الصيني الهندي يؤدي هذا إلى خلق أشكال ، هل التنافس بين الهند والصين في البعد الاقتصاد في منطقة جنوب شرق آسيا يؤدي إلى انعدام التنافس بين كل من الهند والصين ؟ أو بشكل أعم هل التنافس يؤدي بالضرورة إلى غياب التعاون ؟

التنافس كما ذكر كمفهوم مرحلة تسبق الصراع تميل أكثر إلى تحقيق المصلحة دون مراعاة وضع الطرف الأخر قد تبدأ احتمالية التعاون في الانخفاض في حالة زيادة حدة التنافس وبلوغه حالة الصراع في الوقت ذاته لا يمكن تجاهل أن التنافس كتفاعل قائم على المصالح يؤدي إلى انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على العلاقات بين الدولتين .

في الشق الاقتصادي يمكن القول أن التنافس لم يلقي بتأثيره على العلاقات الثنائية بين كل من الصين والهند ، بل يمكن ملاحظة أن العلاقات الاقتصادية الصينية الهندية كانت في ازدياد بشكل ملحوظ يجعل كل منهما شريك تجاري مهم للأخر ، حيث أن حجم التجارة الهندية مع الصين يتخطى نصف التجارة الهندية مع إقليم جنوب شرق آسيا ككل وتشكل الهند شريكا تجاريا هاما للهند كما تشكل الصين شريكا تجاريا أهم للهند . إلا أن هذا الاعتماد المفرط للهند على الصين في المجال التجاري في ظل التنافس في السنوات الأخيرة الذي تزامن مع قرار الهند في الانتقال من سياسة النظر إلى الشرق إلى سياسة التحرك في الشرق ، الشرق الذي استطاعت الصين حجز مركز ريادة به ، التحرك إلى الشرق التي تزامنت مع دعوات هندية تقوم على تخفيض الميزان التجاري الذي يميل بشكل كبير إلى الصين .

إذا فالتوقيت يبرز أن حتى التعاون الصيني الهندي في العلاقات الثنائية التجارية يتأثر بالتنافس في منطقة جنوب شرق آسيا على أثر نوايا الهند التي ترى أن التفاتها إلى الشرق هذا لن يكون التفاتا حدوده الصين فحسب بل يمتد إلى آسيا الممتدة على المحيط الهادي .

كردة فعل قامت الصين بمعالجة الإدعاءات الهندية بشأن عجزها التجاري من خلال خفض الحواجز المفروضة على بعض السلع الهندية بينما ارتفعت الواردات الصينية من الهند بنسبة تقارب 40 في المائة في عام 2017 ، وسحبت أيضًا دعم باكستان فيما يتعلق بفريق العمل المالي.[1].

[1] _____ , India is said to have cut trade deficit with China by $10 billion ,from https://bit.ly/2KVYE8r ,date of view : may 25 ,2019

في البعد السياسي و الأمني وهي أكثر الأبعاد التي تحوي الكثير من التقلبات في العلاقات بين كل من الصين والهند على أثر كون العلاقة الثنائية في هذين المجالين تعتبر أكثر حساسية على رغم من أنه لا يمكن فصل الأمن والسياسة بشكل كلي عن الاقتصاد في السياسة الخارجية لكل من الصين والهند .فالتحركات الأمنية والسياسية لكل منهما في منطقة آسيا المحيط الهادي تحمل الكثير من الخلفيات الاقتصادية .

رغم نقاط الخلاف الأمني والسياسي بين الصين والهند في منطقة جنوب شرق آسيا تم التعريج عليها و ذكرها في موضع سابق من الدراسة كالتحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي ، وبالنسبة للصين لم يكن تدخل الهند في قضية بحر الصين الجنوبي محببا ، بالإضافة الدعم الضمني لادعاءات الملكية لدول جنوب شرق آسيا في الإقليم ، و المناورات البحرية بين كل من الهند ودول جنوب شرق آسيا. إلا أن كل من الصين والهند ترى الكثير من فرض التعاون في إقليم آسيا المحيط الهادي على وجه الخصوص من أجل السعي إلى بناء الثقة التي تتآكل بفعل الشك المستمر.

من أحد أشكال القدرة الصينية الهندية على التعاون في أكثر الأقاليم حدة في المنافسة بينهما إقليم جنوب شرق آسيا وإقليم جنوب آسيا ، أحد هذه الأشكال منظمة بنغلادش الصين الهند وميانمار للتعاون الإقليمي. المبادرة التي تحمل الكثير من الدعم التنموي للإقليم وتعبر عن أن الصين والهند يمكن أن يندرجا تحت إطار وأحد في إقليم جنوب شرق آسيا ، تدرك الصين أن الهند تتمتع بموقع مركزي في جنوب آسيا وهي واحدة من أقوى الاقتصادات في العالم. يمثل وجود الهند فرصة إضافية لتحسين الاتصال وزيادة الأعمال بين جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا. كذلك توفر المبادرة الفرصة لجميع البلدان الأربعة لاستغلال أوجه التكامل التجاري. فتعد الصين واحدة من الدول الصناعية الرائدة في العالم، بينما تتفوق الهند في صادرات قطاع الخدمات. ميانمار هي مصدر للسلع الأولية ولديها عمالة رخيصة وفيرة. تعمل بنجلادش في السلع المصنعة المنخفضة التكلفة وخاصة الملابس. من المتوقع أن تستفيد البلدان المعنية من زيادة الوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات وتجارة الطاقة. إزالة الحواجز غير التعريفية والحواجز التعريفية بالإضافة إلى دعم السياحة وتنقل الأشخاص[1].

أكثر من كون المبادرة تتعلق بمجال البنى التحتية وتنمية اثنان من أقل دول الآسيوية تنمية يتعلق الأمر بقدرة الصين والهند على التعاون في إطار المصالح المشتركة ، في محاولة كلا منهما بلوغ المصلحة التي قد تظهر هنا من خلال التعاون الهندي مع كل من الصين و مينمار التعاون الذي يسمح

[1] Saheli Bose ،"Can an India-China 'Reset' Help BCIM?"، the diplomat , June 09, 2018, from . https://thediplomat.com/2018/06/can-an-india-china-reset-help-bcim/date of view may 27,2019

لها بدخول جنوب شرق آسيا كما ذكر سابقا كون ماينمار مفتاح سياسة النظر إلى الشرق ، تجسد هذا التعاون على الرغم من أن مينمار هي منطقة يتجسد فيها التنافس الصيني الهندي في أكثر صوره تجليا .

وفي إقليم جنوب شرق آسيا وإقليم آسيا المحيط الهادي أحد أكثر الأقاليم التي تشهد نزاعات بحرية عديدة بين الصين ودول من جنوب شرق آسيا ف من خلال بحر الصين الجنوبي و في الناحية الأخرى اليابان في بحر الصين الشرقي الأمر الذي يجعل عقدت كل من الهند والصين سنة 2018 حوار الأمن البحري الذي اختص بقضايا الأمن في منطقة المحيط الهادي والمحيط الهندي الحوار الذي اعتبره الكثيرون قاصرا مع وجوب توسيعه من خلال دمج التعاون متعدد الأطراف مع الدول الأخرى وزيادة تعزيزه بتدابير بناء الثقة البحرية مع زيادة النشاط المدني والبحري للصين في منطقة المحيط الهندي مما زاد من مخاوف الهند و اهتمامات. في حين أن تطوير مثل هذه الديناميكية للتواصل قد لا يكون كافيا ، إلا أنه قد يكون بمثابة فرصة مفيدة لتحسين وتعميق العلاقات الصينية – الهندية التي ستساعد بشكل أكبر في التعامل مع قضايا الشك في غير محله والثقة وبالتالي تقليل احتمالية المعضلة الأمنية أن تخرج عن نطاق السيطرة.[1]

بالمقارنة بين مظاهر التعاون بين الصين والهند في إقليم جنوب آسيا الذي يشهد تنافس استراتيجي على أشده بين كل من الصين والهند ومبادرات التقارب بين كل من الصين والهند في إقليم جنوب شرق آسيا والبحر الهادي عموما تعتبر قليلة جدا بالمقارنة مع الزخم الاقتصادي الأمني والسياسي الذي يحضا به الإقليم بالنسبة لكل من الصين والهند.

عرض المبادرات السابقة كان كمحاولة لإبراز الجهود الضعيفة في الإقليم أو محاولات أكبر قوتين إقليميتين التعاون في الإقليم وإرساء التنمية والاستقرار والحوار الذي لطالما نادت به الدولتين من أجل تحقيق القرن الآسيوي ، يمكن ملاحظة المرات القليلة التي لجأت قيها كل من الصين والهند للتعاون الإقليمي بالإضافة إلى غياب حتى الدعم الإقليمي السياسي و الأمني للقضايا التي تخص كل منهما في الإقليم على الرغم من العديد من وجهات النظر المشتركة بين كلا دولتين .

وهنا يمكن العودة إلى التساؤل حول مدى تأثير التنافس الهندي الصيني على منطقة جنوب شرق آسيا التأثير الذي يجعل المبادرات التعاونية الاقتصادية، الأمنية والسياسية غائبة على رغم من التواجد الكبير لكل من الصين والهند في الإقليم .

[1] RADHIKA CHHABRA, The new phase of Sino-Indian cooperation under the security dilemma, FEB 14 2019 , HTTPS://WWW.ORFONLINE.ORG/EXPERT-SPEAK/THE-NEW-PHASE-OF-SINO-INDIAN-COOPERATION-UNDER-THE-SECURITY-DILEMMA-48196 DATE OF VIEW : may 27,2019
/

يمكن تحديد مسببات ضعف التعاون السياسي الاقتصادي، السياسي ،الأمني الإقليمي بين الصين والهند:

1. تفضيل التعاون مع دول أخرى من داخل الإقليم : يمكن ملاحظة أن الهند تفضل التعاون مع دول من داخل جنوب شرق آسيا أو قوى أخرى من إقليم شرق آسيا كاليابان بالنسبة للصين تفضل التعاون في أطر ثنائية وكتكتل في إقليم جنوب شرق آسيا كون الهند لا تعتبر جزءا من الإقليم.
2. الاختلاف في وجهات النظر السياسية : تختلف الصين والهند في وجهات النظر في القضايا الأبرز في الإقليم كادعاءات الصين ملكية بحر الصين الجنوبي .

التعاون بين الصين والهند في الإقليم ضئيل للأسباب المحتملة السابقة الأسباب التي تتحكم فيها عوامل تجعل من التنافس في إقليم جنوب شرق آسيا مؤثرا على عكس أقاليم يعتبر فيها التنافس بين الصين والهند أكثر حدة كإقليم جنوب آسيا ، وكمناطق مثل الشرق الأوسط والقارة الإفريقية .

1.3 رفض صيني للتواجد الهندي في جنوب شرق آسيا :

بالنسبة للصين يعتبر إقليم جنوب شرق آسيا منفذها الخلفي ومنطقة نفوذها ، تملك الصين الكثير من المنافسة في الإقليم من اقتصاديات كبرى كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، دخول الهند المنافسة والترحيب الذي تلقته من دول جنوب شرق آسيا لم يكن مرضيا .
الرفض كان بارزا في تشكيل " مجتمع شرق آسيا " الذي كان من المفترض أن يكون منشقا عن مبادرة الآسيان + "3 المتكونة كل من الصين ، اليابان ، كوريا الجنوبية و الآسيان الأمر الذي جعل الصين تصر على تكوينه من خلال هذه الصيغة إلا أن الهند كانت مرشحة للانضمام وتلقي ترحيبا عارضت الصين دخول كل من أستراليا والهند، وصلت الصين إلى حد إرسال دبلوماسيين إلى لأواس و بعض دول جنوب شرق آسيا ، من أجل الضغط الدبلوماسي لرفض عضوية الهند في عضوية المجتمع إلا أن الأمر لم يكن ناجحا [1].

[1] Baladas Ghosha l, op . cit P 39

حيث أبدا رئيس الوزراء الصيني عدم رضا الصين أنذاك :

the East Asian Summit should respect the desires of East Asian countries and should be led only by East Asian countries… regional integration should be promoted by the countries in the region, with characteristics of the region and suited to the needs of the region"[1]

(Wen Jiabao)

"" على قمة شرق آسيا أن تحترم رغبة دول شرق آسيا حيث وجب قيادتها من طرف دول شرق آسيا فقط .. النقاشات الإقليمية يجب أن يتم الدعوة إليها من قبل دول الإقليم ، بمراعاة خصائص الإقليم التي تتناسب مع حاجات الإقليم "

(ون جي بأو)

الرفض الصيني للاندماج أكبر للهند في إطار جنوب شرق آسيا كان واضحا من خلال ردات فعل الصين اتجاه الخطوات السياسية التي تتخذها الهند لتوطيد علاقات أكبر والاقتراب من الإقليم والتوغل به موضع آخر قامت فيه الصين بإبداء نواياه بشكل علني ، بعد انضمام الهند إلى مجتمع شرق آسيا ، قامت الصين بمحاولة حصر أي محاولة للهند بتوطيد علاقاتها طالبت الصين ويشكل مباشر تقسيم "مجتمع شرق آسيا " إلى قسمين : قسم رئيسي يضم الأعضاء الرئيسيين ل آسيان + ثلاثة و قسم يضم الأعضاء الغرباء كما وصفت الصين نيوزيلاندا و الهند ومنح الأعضاء الأكثر تأثيرا القيادة في الإقليم [2].

لا يمكن للتعاون أن يكون متاحا بالشكل الذي يجب أن يكون عليه في بيئة يرفض بها تواجد الآخر من الأساس ،حيث أن رفض الصين للتواجد الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا كافيا لتعطيل سبل التعاون بين الصين والهند داخل وربما الإدراك الضئيل للتهديدات والمصالح المشتركة هو ما يجعل الإقليم ساحة تنافس لا تعاون .

2.3 تصادم المصالح بين الصين والهند في الإقليم :

يصطدم التفاعل الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا بالشك المتبادل في نوايا الآخر داخل الإقليم في حين تنتهج الهند سياسة النظر إلى الشرق في تعاملاتها مع الإقليم وتسعى إلى توغل بالإقليم تصطدم الهند بمشكل وتحديات تخلقها الصين في الإقليم وتهدد حتى سياسة الهند في التحرك نحو الشرق كقضية بحر الصين الجنوبي، وطموحات الصين للسيطرة على مضيق مالكا ، القضية التي تخلق تحديات للهند وسياسة التحرك نحو الشرق، ما يجعل التعاون بين الصين والهند في المحيط الهادي صعبا .

فعلى الرغم من أهمية التجارة لسياسة التوجه إلى الشرق ، إلا أن ما يميزها عن سابقتها هو تأكيدها على تعزيز دور الأمن الإقليمي للهند داخل وخارج دول رابطة دول جنوب شرق آسيا حيث تسعى الهند

[1] IBID, P 41
[2] IBID , P 40

لكبح الامتداد الصيني في المنطقة . الهدف الذي يتماشى مع أسس السياسة **الاستراتيجية لواشنطن اتجاه آسيا والمحيط الهادئ بشكل عام ، ويعد ضمان حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي الاهم على وجه الخصوص. حيث ان المصلحة المشتركة ومنافسة الصين تدفع الهند واليابان والولايات المتحدة نحو تعاون عسكري أوثق تجلى من خلال مناورات مالابار البحرية السنوية ، التي جرت خليج البنغال. طالما استمرت الصين في تأكيد سيادتها في المنطقة ، فإن هذا الاتجاه للتعاون الأمني بين الأمم سوف يتعمق.**[1]"

يبرز التنافس في جنوب شرق آسيا في مجالات تم ذكرها مسبقا، يحتد فيها التنافس الاقتصادي تم تحديدها وفقا لمدى برو التافس فيها ، كالبنى التحتية و التبادل التجاري ، حيث تسعى كل من الصين والهند إلى الامتداد الاقتصادي في الإقليم وتحقيق التنمية الاقتصادية .

بالنسبة للتنافس الاقتصادي هو ليس بمعزل عن التنافس في باقي المجالات ، و قد لا يشكل التنافس حاجزا لعملية التنافس لكن قد يكون عاملا مؤثرا فيها ، وهكذا كان الحال بين الصين والهند ، التي تم اختزال التعاون بينهما في منطقة جنوب شرق آسيا على الرغم من توفر مقوماته .

[1] Startfor world view , counter china ndia pushes east, startfor world vie , publiched in Nov 10, 2017 , from https://worldview.stratfor.com/article/counter-china-india-pushes-east

date of vie: may 31,2019

المبحث الثاني:مستقبل التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

يعد هذا الجزء من الدراسة جامعا للأجزاء الدراسة السابقة ،التي انشغلت بدراسة طبيعة التفاعل في الوقت الحالي بين الصين والهند والذي تمثل في تنافس اقتصادي لكن الآن حان الوقت لمحاولة تصور مستقبل لهذا التنافس ووضع طريق له عن طريق مجموعة مؤشرات مبنية على معطيات سابقة تفسر التنافس من منحنى تصاعدي وتدرس احتمالية انتقال التنافس إلى مرحلة اخرى مرحلة الصراع أو بقائه على خاله أو في حالة مغايرة نهايته .

يقوم هذا الفصل على المعطيات السابقة كما تم ذكره سابقا فتحاول عرض ثلاث مسارات تمنح نظرة شاملة للمستقبل التنافس الاقتصادي في جنوب شرق آسيا تم عرض المبحث على الشكل التالي:

1. **المطلب الأول** : سيناريو تصاعد التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا
2. **المطلب الثاني** : سيناريو نهاية التنافس لصالح أحد الدولتين (الهيمنة)
3. **المطلب الثالث** : سيناريو استمرار التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

1. المطلب الأول : سيناريو تصاعد التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

ينحصر التنافس في نطاق ضيق وهو البعد الاقتصادي في الوقت الراهن إلا أنه ووفقا للعديد من المؤشرات بين الصين والهند تقودنا إلى وضع صورة مستقبلية تتصاعد فيها حدة التنافس بين كل من الصين و الهند ويمكن تحديد إرفاق هذا السيناريو بثلاث مؤشرات :

- انتشار التنافس إلى أبعاد أخرى .
- تشكيل أحلاف عسكرية.
- استمرار الصعود الصيني.

1.1 انتشار التنافس إلى أبعاد أخرى :

المؤشر الأول يشير إلى انتشار التنافس إلى مجالات أخرى وتخليه عن الانحصار في طابعه الاقتصادي وامتداده ليتحول إلى تنافس استراتيجي على جميع الأصعدة ، الصعيد الأمني على الخصوص هذا المؤشر يقود إلى التساؤل حول قابلية انتشار التنافس الاقتصادي الصيني الهندي إلى أبعاد أخرى قد تحوله إلى صراع ؟

الإجابة على الأشكال المطروح في الحقيقة تعد إيجابية ، وذلك بسبب الكثير من المؤشرات في الحاضر التي تشير إلى كون قابلية انتشار التنافس عالية جدا خاصة على الصعيد الأمني كون التنافس الاقتصادي في شكله الحالي كما ذكر في العديد من المواضع سابقا يحمل خلفه الكثير من الخلفيات الأمنية رغم طابعه الاقتصادي ، ورغم تأكيد كل من الصين والهند على نواياهما الحسنة اتجاه الإقليم واتجاه علاقتهما وتأكيد الصين على صعودها السلمي إلا أن المنظور الواقعي يفرض علينا الشك في النوايا كما هو الحال مع الهند ودول جنوب شرق آسيا .

الصعود الاقتصادي الصيني المستمر في الإقليم المترافق مع القضايا الأمنية في المنطقة ، والمصالح الصينية التي تتصادم مع الهند وتتصادم مع سيادة دول جنوب شرق آسيا قد تؤدي إلى انتقال التنافس الاقتصادي الصيني الهندي إلى أبعاد أخرى .

يقول دافيد سكوت" إن الود ، العداء والقوة والضعف تشكل الكتلة التي تصور لنا الآخر. كنتيجة طبيعية لذلك ، يمكن معرفة كيفية إدراك تحركات دولة عن طريق معرفة كيف ينظر هذا المدرك لهذه الدولة بالذات وهذا مهم لفهم سلوكيات وسياسة الخارجية للدول [1]

تعالج البنائية دور التصورات و الإدراكات و المفاهيم الخاطئة في العلاقات والدولية وقد تكون العلاقة الصينية الهندية في هذا المستوي نموذجا للتصور البنيوي حيث يمثل التصور الواقعي والبنيوي أداة مهمة

[1]Baladas Ghosha، op . cit PP6

في فهم ديناميكيات وتعقيدات في علاقة الصين و الهند. حيث يرى مراقبو العلاقات بين الصين والهند أن كلا الدولتين تعاني من "مشكل نفسي خطير من النفور" .

بلغ حتى المستوى الشعبي بين الدولتين الصينية والهندية ، يرى الباحث صيني جينغ دونغ يوان أن الاحساس متبادل ، لا تزال الشكوك حول نوايا الطرف الآخر في العلاقات بين الصين والهند موجودة فالمخاوف السائدة في التصور الهندي تتعلق بصعود الصين في آسيا. وفي الكفة الأخرى فإن التصور الصيني للهند يتميز بالشكوك العميقة من النوايا الهندية .[1]

يملك التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا هذه القابلية على الانتشار بسبب العلاقة بيت الصين والهند في حد ذاتها ، وهناك العديد من المعطيات التي نعزز هذا المؤشر على أرض الواقع :

- استمرار الصعود الصيني الهندي في المجال العسكري ، خاصة صيني التي تثير الزيادة الكبيرة في ميزانية الدفاع الكثير من الشكوك والتخوفات من الهند والدول المجاورة [2].*
- ترافق تنامي القوة العسكرية مع استمرار القضايا الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا ودخول دول غير أطراف في النزاع ، إلى النزاعات بين كل من الصين وجنوب شرق آسيا كالهند والولايات المتحدة الأمريكية .

قد تساهم هذه المعطيات في تصاعد التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا عن طريق :

- ستقود زيادة القوة العسكرية للصين لزيادة مخاوف الهند اتجاه نوايا الصين و تشكيك في مساعي الهيمنة الإقليمية ،مما قد يقود إلى معضلة أمنية تتسابق فيها كل من الصين والهند لتعظيم قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والهيمنة على النطاق الإقليمي واستمالة أقاليم مهمة كإقليم جنوب آسيا و إقليم جنوب شرق آسيا.
- للمصالح الاستراتجية التي تحويها مناطق النزاع بين الصين وجيرانها دول جنوب شرق آسيا و التي تدفع دول خارج الإقليم للتدخل في النزاع كالولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى الهند التي بدء صوتها بالعلو ناحية النزاع في بحر صين الجنوبي الذي يضر بمصالحها الاقتصادية ما قد يقود إلى توتر في منطقة جنوب شرق آسيا التي هي الان ساحة تنافس سياسي مع احتمالية تحولها إلى ساحة تنافس استراتيجي.

كل تلك المعطيات تشير إلى مستقبل يكون فيه الاقتصاد سببا وربما وسيلة لانتشار التنافس بين دولتين تتعاظم قوتهما العسكرية بالتوازي مع الاقتصادية ، ويتم استعمال النمو الاقتصادي كوسيلة لتنمية القوة العسكرية مما ينم على استعداد كامل لمستقبل يكون فيه هذا التنافس أكثر حدة مما هو عليه.

[1] IBID, PP7

*انظر الى الجدول 12

فيقود هذا المؤشر إلى مؤشر اخر يكون نتيجة لملامح هذا الانتشار الذي سيقود إلى تحالفات عسكرية.

2.1 تحالفات عسكرية في إقليم جنوب شرق آسيا :

قد يؤدي تزايد حدة التنافس المرفق باضطرابات العديدة التي يشهدها إقليم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى تهديدات في المنطقة وتصاعد القوة العسكرية للإقليم مع القوة الاقتصادية ذلك التصاعد الذي سيؤدي إلى اختلال توازن في المنطقة تزايد قوة الهند العسكرية والاقتصادية مع تزايد قوة الصين ذالك التزايد المرفق " بالمعضلة الأمنية " قد يدفع إلى غياب فاعل موازن في الإقليم فالنمو الاقتصادي لإقليم جنوب شرق آسيا قد لا يكون كافيا للعب دور الموازن بالإضافة إلى غياب قوة عسكرية في إقليم جنوب شرق آسيا .

ضعف القدرة على الموازنة أو المواجهة و غياب القدرة علي اختيار أحد الخيارين اللذان وضعهما صامويل هنتغتون سيجعل الإقليم أمام الخيار ثالث "خيار الالتحاق " كأكثر الخيارات أمانا لدول جنوب شرق آسيا ، معطيات حالية تشير إلى احتمالية وضع دول إقليم جنوب شرق آسيا أمام هذا الخيار:

- صعود الصين والهند كقوى نووية.
- التواجد العسكري الأمريكي في الإقليم وميل الهند له والعداء الصيني .
- حاجة دول إقليم جنوب شرق آسيا للتحالف في ظل غياب قوة إقليمية عسكرية و نووية في الإقليم.

بالإضافة إلى ذلك بداية محاولة كل من دولتين إلى استمالة دول الإقليم ، سيكون للفاعل الأمريكي دور كبير في هذا المسار فالنفوذ العسكري الصيني بدء في الامتداد على حدود الهند البداية كانت في العلاقات الصينية الباكستانية والتعاون النووي بعدها ، **كانت الهند قلقة من استمرار الصين في نقل المعدات والتكنولوجيا العسكرية إلى ميانمار المجاورة للهند. لكبح نفوذ الصين العسكري المتزايد في جنوب شرق آسيا بدأت بعض دول آسيان والهند إجراء مناورات عسكرية مشتركة. اجرت البحرية الهندية مناورات مشتركة مع السنغافوري ، القوات البحرية الفيتنامية واليابانية والكورية الجنوبية لضمان السلامة الممرات المائية الاستراتيجية في المنطقة مثل مضيق مالكا.** [1]

حيث تدفع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى اليابان تنافس عسكري استراتيجي بين كل من الصين والهند في منطقة جنوب شرق آسيا بالتحديد في منطقة بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي من خلال تدريبات متكررة بمشاركة الهند ولايات متحدة الأمريكية ودول من شرق/ وجنوب شرق آسيا.

تحركات الهند في المنطقة التي تدعي الصين ملكيتها في بحر الصين جنوبي ، تعد كاستثمار في صراع الملكية الصيني مع دول جنوب شرق واستثمارا في مصالح دول كبرى كاليابان في الولايات المتحدة ما يضعنا

[1] ZHAO HONG op . cit PP13

أمام احتمال تحالف عسكري في المنطقة بين دول جنوب شرق آسيا المتنازعة مع الهند والولايات المتحدة الأمريكية . في الناحية الأخرى الصين وباكستان وبعض دول جنوب شرق آسيا التي تحظى بالدعم العسكري الصيني كمينمار و لأوس .

3.1 صعود الاقتصاد الهندي:

هذا المؤشر يدعم السيناريو التصاعدي من حيث اختلال التوازن بين الهند والصين بركود الاقتصاد الصيني و البطيء في نموه الاقتصادي ، في مقابل استمرار النمو الاقتصادي الهندي .حيث ان هذا الاختلال في التوازن واحتمالية ارتفاع الاقتصاد الهندي وقربه إلى مستوى نظيره الصيني سيؤدي إلى تصعيد التنافس بين قوتين اقتصاديتين إقليميتين على منطقة جنوب شرق آسيا ، يمكن دعم هذا المؤشر بمجموعة من المعطيات :

1. 1.3 ركود في نمو الاقتصاد الصيني :

يشهد الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة تأخرا في معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع العشرين سنة السابقة التي شهدت فيها الصين أعلى معدلات نموها ، التي وصلت إلى زيادة لا تقل عن نسبة 10% زيادة في اجمالي الناتج المحلي كما تم ملاحظته في وقت سابق من الدراسة

الشكل 13: تراجع اجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الصيني

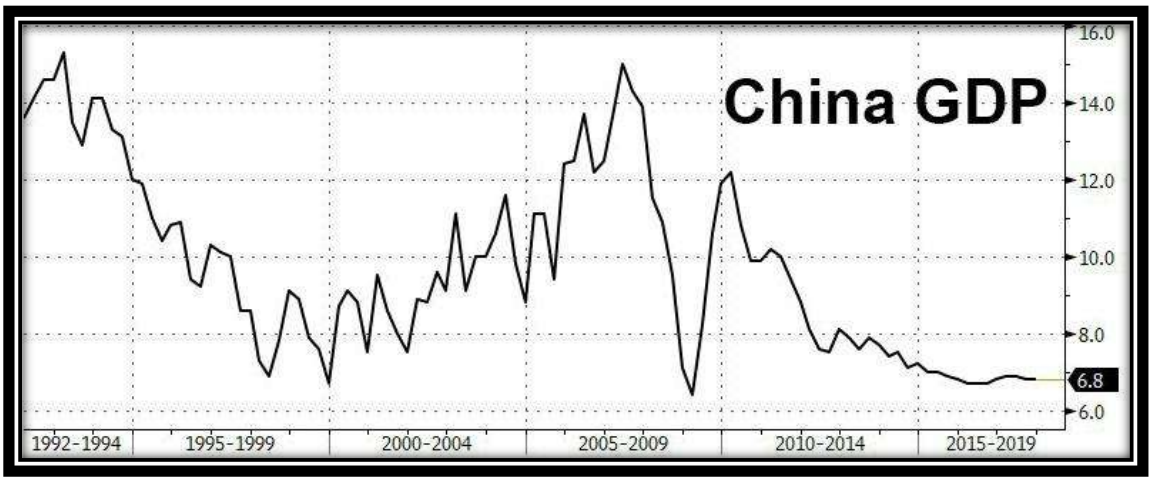

المصدر : https://bit.ly/2Vmnn7x

بدء الانخفاض في نسبة النمو في العشر سنوات الأخيرة حيث وصل إلى نسبة 6.8%

يعود هذا التراجع الذي تشهده الصين في السنوات الأخيرة إلى مجموعة من التحديات التي تواجه استمرار النمو الاقتصادي الصيني :

تضافر معدلات شيخوخة أثر سياسات تحديد النسل التي ادت إلى انخفاض معدل المواليد ، التي ستؤدي إلى خلل في اليد العاملة الصينية ، بالإضافة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي .[1]

بالإضافة إلى التحديات قد يكون هذا الانخفاض طبيعيا كون الصين كاقتصاد وصل إلى نسب نمو هائلة فيما يقارب الأربعين سنة قد يصل إلى مرحلة النضج والتشبع التي وصلت اليها أكبر الاقتصاديات العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية.

الانخفاض لن يكون مؤثرا على الصين فحسب بل حتى على الاقتصاديات التي تعتمد على الاقتصاد الصيني كالعديد من دول في جنوب شرق آسيا التي تعتمد في تجارتها على الايراد و الاستيراد من الصين ، بالإضافة إلى المشاريع التنموية الصينية ومساعداتها وهذا ما قد يؤدي بتلك الدول إلى السعي إلى تخفيض اعتمادها على الصين ومحاولة ايجاد البدائل التي قد تتمثل في الهند.

1. 2.3 تصاعد النمو الاقتصادي الهندي وتدارك النقائص:

تراجع نمو الاقتصاد الصيني في الآونة الأخيرة سيسمح للهند بتدارك الفارق الزمني في النمو بين الهند والصين ، كما كان الحال بين الاقتصاد الصيني و اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فكون الاقتصاد الهندي لازال يشهد انتعاشا يجعله قادرا وعلى المدى المتوسط الاقتراب أكثر من الاقتصاد الصيني في المستوى الذي قد يجعله قادرا على المنافسة بقوة أكبر من التي هو عليها الآن .

يمكن أن يحدث ذلك من خلال اصلاحات يجب أن تتبعها الهند ، نقائص تعترض الهند بالمقارنة مع الاقتصاد الصيني ويبدو كون الهند تدركها، كما ذكر سابقا يعتمد الاقتصاد الهندي في مجمله وبشكل كبير على قطاع الخدمات الذي يشكل نسبة الدخل الاقتصادي الأكبر للهند فالتنويع الاقتصادي أصبح ضرورة من أجل بلوغ اقتصاد أكثر متانة من خلال تنمية قطاعات كقطاع البنى التحتية الذي تشهد فيه الهند ضعفا وقطاع الصناعة والاستثمار وسيؤدي ذلك إلى :

[1] *Christopher Balding*. ,Whats causing chinas economic slowdown , foreignaffairs , March 11, 2019, from https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2019-03-11/whats-causing-chinas-economic-slowdown . Date of view : May 26 2019

النمو المستمر في الخدمات يساهم في الإسراع أكثر والثبات في طريق النمو الاقتصادي ، الأمر الذي يؤدي إلى نمو نسبة العمالة وغيرها من الفوائد على نطاق أوسع . كما أن الزيادة الاستثمار في البنية التحتية وتنمينها كما يحفز قطاع الصناعات البحث عن المصادر المحلية للنفط والغاز والرصاص للاستثمار الثقيل وتحقيق الاكتفاء في المواد الأولية و في مصادر الطاقة البديلة ، مثل الفحم والطاقة الكهرومائية ، والتي بعضها يعد وفيرا في الهند . النمو في الصناعات التحويلية بحيث تنتعش قطاعات الصناعة الأخرى خارج المنسوجات والأحجار الكريمة بالنجاح في الخارج. بالإضافة إلى استغلال القوة العاملة الهندية التي تتميز بالجودة [1].

2. المطلب الثاني: سيناريو نهاية التنافس لصالح أحد الدولتين (الهيمنة)

هل من الممكن أن يصل التنافس الصيني الهندي إلى نهاية الطريق قد يبدو التنافس في الوقت الحالي في بدايته بين كل من الصين والهند في إقليم جنوب شرق آسيا ، يميل هذا السيناريو لصالح الصين أكثر كون المؤشرات على أرض الواقع التي تميل أكثر إلى الصين على حساب الهند تحقق هذا السيناريو يخضع لمجموعة من الشروط :

- تقبل دول جنوب شرق آسيا الصين كمصدر للتنمية لا مصدر تهديد.
- تقبل كل من الصين و الهند للوضع الراهن والتعاون (التفوق الصيني و التواجد الهندي في الإقليم) .
- تسوية الخلافات الأمنية بين كل من الصين ودول جنوب شرق آسيا .

1.2 استمرار التفوق الصيني في جنوب شرق آسيا و الوصول إلى مرحلة الهيمنة :

1.1.2 الصين قوة اقتصادية في الإقليم :

يخضع هذا المؤشر لشرط الاستمرارية في تقبل الصين كمصدر للتنمية لا التهديد وعدم تعرضها للمقاومة تواجدها الإقليمي ، بمجرد النظر إلى الاقتصاد الصيني في والوقت الراهن يمكن ملاحظة التفوق الشاسع الذي تحظى به الصين بالمقارنة مع الهند وبالأخص التفوق الاقتصادي الصيني في جنوب شرق آسيا وبشكل عام على المستوى العالمي حيث تظهر ضخامة الاقتصاد الصيني على المستوى الدولي بتصدره الكثير من المجالات الاقتصادية ، والشبكة الضخمة للعلاقات الاقتصادية الصينية ، التي تشمل وبشكل مكثف حتى دول جنوب شرق آسيا ، مع الزيادة المستمرة للاعتماد الاقتصادي لدول جنوب شرق

[1] SAMI Consulting, **, Scenarios for India and China** ,(London: SAMI Consulting , 2006), pp64-70

آسيا على الاقتصاد الصيني سيقود ذلك التنافس إلى طريق مسدود طريق يكون فيه التفوق الأكبر للاقتصاد الصيني.

تزايد الاعتماد الاقتصادي بالشكل الذي هو عليه الآن وبشكل مستمر سيجعل من مهمة الهند في الوصول إلى تحقيق دور الموازن الصين في إقليم جنوب شرق آسيا صعبا فالأرقام تقول أن اقتصادات كاليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية تشكل منافسا أكبر للصين مما تفعل الهند . بالإضافة على الاعتماد المفرط لبعض دول الإقليم بالأخص الدول الأقل نمو منها في الاعتماد على المساعدات الصينية ، الدعم الصيني للبنى التحتية والتنمية لدول الإقليم ، الأمر لن يكون فقط الهيمنة على الاقتصاد الصيني بل حتى على الاقتصاد الآسيوي والعالمي ، فسلوك الصين الحالي يشير إلى كون الصين ترسم ملامح نظام دولي موازي لذالك الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية فهل يمكن للهند مواجهة الصين على المستوى الدولي أو الآسيوي على الأقل ؟

تسيطر الصين على الكثير من القطاعات كقطاع التجارة كما ذكر سابقا الصين أعلى مستورد ومورد للآسيان ، مع زيادة التعامل التجاري والتسهيلات كمنطقة التجارة الحرة للصين ورابطة جنوب شرق آسيا .

2.1.2 الصين تتعهد قولا و فعلا بالصعود السلمي:

بالنظر إلى الماضي و الحاضر ، انعدام الثقة بين دول جنوب شرق آسيا والصين كان عاملا مهما في دخول الهند إلى إقليم جنوب شرق آسيا أما في الحاضر تمثل المعضلة الأمنية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا الورقة الرابحة للهند وانتقلت من دافع للدخول للإقليم إلى فرصة للتوغل أكثر فيه كون انعدم ثقة بعض دول الإقليم في الصين سوف يجعل تغلغل الهند في الإقليم اسهل لكن ووفقا لهذا السيناريو والمعطيات الحالية فالصين ستكون قادرة على التخفيف أو بدرجة أقل محو انعدام الثقة بينها وبين دول جنوب شرق آسيا.

كمثال على مساعي الصين ، الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 التي أعطت الصين فرصة أخرى لتقديم مساعدة لدول جنوب شرق آسيا الأزمة المالية التي كانت حتى اليابان أكثر الدول دعما للآسيان عاجزة عن الدعم حيث تقدمت بمشروع دعم مالي آسيوي إلا أنها وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية تم الغاءه.[1]

[1] Claudia Astarita , China's Role in the Evolution of Southeast Asian Regional Organizations ", OPEN EDTION journals , 2008 ISSN: 2070-3449 (1 July 2008.)
. Pp 3-4 URL : http://journals.openedition.org/chinaperspectives/4103

في قمة شرق آسيا في كوالالمبور ، الصين "وعدت بالامتناع عن تخفيض قيمة الين ، وتوقيع بيان مشترك للعلاقات المستقبلية مع الآسيان " استقرار العملة الوطنية الصينية دفعت الاقتصاديات الوطنية في المنطقة بأكمله للانتعاش ، عرض الصين السخي و الغير المشروط بالمساعدات الاقتصادية التي جعلت الصين تسترجع ثقتها بجيرانها في جنوب شرق آسيا [1].

3. سوف تستمر الصين في تعزيز الثقة بينها وبين دول جنوب شرق آسيا الثقة التي يرافقها الحاجة للصين في الإقليم قد لا تكون في المستقبل ورقة انعدام الثقة رابحة ، فلفيتنام على سبيل المثال تأخذ القسم الأكبر في تجارة مع الصين رغم كونها الأكثر عداءا للصين في قضية الملكية كل هذه المعطيات من حاجة في الوقت الحالي ودعم في السابق يجعل من الصين قادرة على أن تتخلص من عبئ انعدام الثقة وتثبت نفسها في الإقليم .

2.2 الانتقال من التنافس إلى التعاون :

لا يفترض أن الوصول إلى نهاية للتنافس هو الوصول إلى مفترق طرق أحدهما مسدود بل لا التنافس قد ينتهي بتعاون بين الأطراف المتنافسة هذا ما قد يحدث بين كل من الصين والهند في تنافسهما في جنوب شرق آسيا ، هذا المؤشر الذي يخضع إلى مدى ادراك كل من الصين والهند للمصالح المشتركة والتهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها كل من الصين والهند ، على المستوى الدولي يبدو أن الصين والهند تدركان التهديدات المشتركة باندراجهما دوليا بمنظمة البريكس للاقتصاديات الناشئة أما على المستوى الإقليمي تتعاون كل من الصين والهند في منظمة شنغهاي للتعاون إلا أن التعاون الثنائي بين كل من الصين والهند في الإطار إقليم جنوب شرق آسيا غائب ، الأمر الذي تمت مناقشته في موضع سابق . حيث أن ظهور قضايا جديدة للتعاون في الإقليم ، مثل أمن الطاقة والأمن البحري من السويس إلى غرب المحيط الهادئ وممر مالكا الذي يشهد مشكلة القرصنة البحرية، بالإضافة إلى قضايا أمنية كالتواجد الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في إقليم هذه النقاط الذي يعد فيها التعاون بين قوتين إقليميتين كالصين والهند ضروريا .[2]

[1] IBID , PP4

[2] **Malone ,Mukherjee** ,"India and China: Conflict and Cooperation",Survival vol. 52 no. 1 , February–March 2010,pp210

ويتوقع من الهند والصين التطرق إليها مستقبلا كون التعاون في بعض المجالات قد يجنب الهند والصين تحول التنافس الاقتصادي إلى تنافس استراتجي أكثر حدة ، و الذي لن يخدم كل من رغبة الصين و الهند في صعود سلمي ، أو أمال البلدين في نظام إقليمي متعدد الاقطاب.

التعاون قد يبدو خيارا أفضل فالصعود الهندي سيجعل من صورة الصين لنظام متعدد الاقطاب تصبح أوضح ،**والاتجاه نحو التعددية القطبية في آسيا وآسيا المحيط الهادئ حيث تعتقد الصين أن تعددية الأطراف وسيلة أكثر أمانًا وأفضل لتوسيع تأثيرها الدولي وحماية مصالحها الوطنية كالمثال ، تعددية الأطراف التي ترعاها الرابطة في أمن شرق آسيا والشؤون الاقتصادية قد عرضت على الصين فرصة لموازنة الدور أمريكا المهيمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، والمعارضة ضد تصميم مجتمع شرق آسيا ياباني.**[1]

وعلى هذا قد ينتهي هذا التنافس بغلبة التعاون الإقليمي سياسيا وعسكريا لمجموعة من الاسباب:

- ظهور تهديدات جديدة بين كل من الصين والهند تستدعي التعاون.
- ادراك كلا الدولتين أن مواصلة التنافس قد يؤدي إلى زيادة حدته ، الأمر الذي لن يخدم صعودهما .
- النظرة الموحدة لنظام إقليمي ودولي متعدد الاقطاب

3.2 تكامل إقليمي ينهي التنافس:

مسار ثالث يخدم سيناريو نهاية التنافس بين كل من الصين و الهند في إقليم جنوب شرق آسيا لتكامل الإقليمي مستقبلا بين كل من الصين ودول جنوب شرق آسيا أو بدرجة أقل بكثير الهند ودول جنوب شرق آسيا . هذا المسار يخدم سيناريو نهاية التنافس إذ ما توفر شرط تسوية الخلافات الأمنية بين كل من الصين ودول جنوب شرق آسيا، وبالنسبة للهند قد يتحقق في حال تخفيف دول الإقليم الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الصين الذي يفوق الاعتماد المتبادل مع الهند. بدخول دول الإقليم في تكامل مع الصين على وجه الخصوص سيقلص أو يعدم فرص الهند في التنافس داخل الإقليم ، في الوقت الحالي يشكل التواجد الصيني في الإقليم خطرا على بقية الدول المنافسة حيث تسيطر الصين على أكبر نسبة في التبادل التجاري في إقليم جنوب شرق آسيا متفوقة على قوى إقليمية كاليابان ودولية كالولايات المتحدة الأمريكية .[2]*

[1] ZHAO HONG ، op . cit PP136

[2] *انظر الى شكل رقم 10

التزايد السريع في سرعة التبادل التجاري بين كل من الصين والإقليم حيث تفوقت الصين على دول يعتبر تواجدها الاقتصادي في الإقليم اطول من الصين، فمن المتوقع أن تصل تجارة الصين مع الإقليم ال 1 ترليون دولار سنة 2020.

رغم التحديات إلا أن احتمال الدخول في تكامل الإقليمي جائز مستقبلا كمسار لإنهاء التنافس الصين و الهند كلاهما يملكان منطقة تجارة حرة مع جنوب شرق آسيا كان لها أثر ملحوظ على التجارة الهندية والصينية ، فكون الصين دولة مساهمة في اقتصاد جنوب شرق آسيا ، وتجارتها التكميلية ستكون الصين دولة ذات رعاية لعلاقاتها التجارية الوثيقة بالآسيان لم تتخطى أي دولة من دول الرائدة في الإقليم مرحلة انشاء منطقة تجارة حرة، أي المرحلة الثانية التكامل لكن من الممكن أن يكون أقرب صيغة للتكامل في هذا المسار على المدى الطويل هي الانتقال إلى المرحلة الثالثة للتكامل أي الدخول في سوق مشترك بين الصين ودول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى اليابان وكوريا الدول الرائدة في الإقليم ، مع استبعاد الهند .

3.المطلب الثالث : سيناريو استمرار التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

السيناريو الثالث يتعلق ببقاء الوضع الراهن على حاله في التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا ، حيث يستبعد هذا السيناريو مسار التصعيد ومسار نهاية التنافس وعلى هذا فان هذا السيناريو تقوم مساراته على نفي التوجه المستقبلي لكلا السيناريوهان السابقين بشكل ضمني كون المستقبل لن يشهد تصعيد وتحالفات عسكرية في جنوب شرق آسيا ، ولن يشهد كذلك نهاية التنافس وانتقال إلى هيمنة وتعاون الأطراف التنافس بل سوف يشهد هذا السيناريو بقاء الوضع على الوضع الراهن .

يشترط هذا التنافس فقط عدم سلوك المسارات السابقة وعلى هذا يقوم هذا السيناريو على مجموعة مسارات تنفي احتمالية تحقق السيناريوهات السابقة

1.3 التنافس.. لن يتحول إلى صراع :

يقوم هذا المسار على كون الصين والهند لن تتحولا إلى "اتحاد السوفيتي و ولايات المتحدة الأمريكية" في القارة الآسيوية وذلك يعود إلى طبيعة كل من الصين والهند وتوجهاتهم ونظرتهما إلى النظام الدولي.

كلا الصين والهند تتشابهان من حيث النظرة إلى النظام الدولي و لسلوك السياسة الخارجية ، أكبر نقطة تشابه بين الصين والهند هي الرغبة في" صعود السلمي " أن كلا دولتين لا ترغب في الدخول في مواجهة مباشرة مع الدولة الأخرى ، كون أي دخول في مواجهة مباشرة قد يكون عبئ على الصعود السلمي الذي ترغبه كلا الدولتين .

لا يتعلق الأمر فقط بالفترة الحالية أو بوضع راهن فقط أو مسايرة الوضع بإنشاء سياسات من أجل تمرير اهداف مستقبلية بل السياسات الصينية و الهندية في التعامل في سياستها الخارجية هي نتيجة لمبادئ اكتسبتها كل من الصين والهند قبل أن تتحول كلاهما إلى دول وطنية بالشكل الحديث ، بل مند أن كانت الصين والهند عبارة عن اثنان من أعرق وأكبر الحضارات لذا فالموضوع هنا يتعلق بالثقافة الاستراتجية للصين والهند .

بالنسبة للصين تستمد الصين مبادئها من الفلسفة الكنفشيوسية التي تطورت مع نشوء الصين كدولة حديثة[1] تتميز التعاليم الكونفشيوسية بالمثالية إلا أن الصين طبقت هذه المفاهيم في إطار سياستها الخارجية حيث أن الصين في ثقافتها الاستراتجية في التعامل تعمل على تجنب العنف وتجنب الخوض في استخدام القوة إلا للضرورة القصوى ومن هنا يرى أن الحالات التي استخدمت فيها الصين الضعيفة القوة كانت قد دفعت لاستخدامها ، كما أن الكثير من الحالات التي لوحت فيها الصين باستخدام القوة هي تلك الحالات التي ترى فيها الصين اختراقا لسيادتها، وتجسدت من خلال إصرار الصين المستمر حول صعودها السلمي المرافق لصعودها كقوى اقتصادية كبرى و الدعوى إلى حل النزاعات بطريقة سلمية وعدم خلق عدو أو المواجهة المباشرة بالإضافة إلى الرغبة الواضحة في الصعود في ظل نظام دولي متعدد الاقطاب .

الأمر ذاته بالنسبة للهند الثقافة الإستراتيجية للهند متأصلة في تراثها الثقافي والديني القديم. التصور الذاتي ، حيث ترى الهند أن مصالحها وقيمها تخدمها بشكل أفضل في نظام عالمي متعدد الأقطاب بالإضافة إلى الاستقلال الاستراتيجي ، والتي كانت واضحة سابقا مع سياسة عدم الانحياز الدولي جاءت حركة الانحياز من الرغبة في تجنب المواجهة الإيديولوجية بين الشرق والغرب في الحرب الباردة ، وقادها إلى السعي وراء المصالح البديلة التي تجنبها بصرامة أي ميول إلى اتجاه أحد الكتلتين [2]

تبدو هذه الخصائص واضحة في علاقة الصين والهند مع بعضهما حيث يبدو من الواضح كون لا الصين ولا الهند تودان تصعيد الأمور سواء في قضية الحدود المتنازع عليها أو في قضية تحركات الهند في بحر الصين الجنوبي ، فآخر صراع مباشر وعداء علني خاضته كل من الصين والهند كان سنة 1962 رغم توالي الأزمات والتوترات في مسألة الصراع الحدودي كانت كلا الدولتين تميل إلى تجنب التصعيد في أوج الأزمات الحدودية كانت الدولتان تواصل ممارسة علاقتهم الثنائية الوطيدة فبعد سنة فبعد أزمة دولكام بسنة كان رئيس الوزراء الهندي مودي في زيارة بدت ودية إلى الصين سنة 2018 .

وجود خلاقات ثنائية بين كل من الصين والهند أو خلافات للصين مع دول جنوب شرق آسيا لا يعني بالضرورة أنه سيقود إلى انقسام الإقليم إلى احلاف عسكرية ، هذه الخصائص تبدو أكثر ميلا إلى الدول

[1] Mick Ryan ، India – China in 2030: A Net Assessment of the Competition BetweenTwo Rising Powers . Australian DEFFANCE COLLEGE. 2012
2 ibid PP'41

الغربية أكثر من دول شرق آسيا والهند التي يؤمن اغلبها بالتنمية الاقتصادية واستخدامها عوضا عن الوسيلة العسكرية ، حيث تحول دول جنوب شرق آسيا خلق التوازن اقتصاديا لا عسكريا بضم الهند إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل موازنة الصين وموازنة اليابان بالصين خلق توازن للقوى في الإقليم يبدو الأقرب والأكثر استجابة لأهداف الأطراف .

يلعب العامل الاقتصادي دورا هاما في موازنة القوى وكبح التنافس من التصعيد حيث يقوم الاقتصاد بكبح خطر تصعيد التنافس إلى صراع أو تصعيده بشكل يضر مصالح الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا ، فالعلاقات الاقتصادية الصينية الهندية في تزايد مستمر ، ذلك التزايد وعلاقات التعاون ستكون قادرة على منع سيناريوهات مشابهة رغم تخوف كلا البلدين التي لن تقوم بالتضحية بمصالحها الاقتصادية وإخلال نموها ، نفس الشيء بالنسبة لعلاقة الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا التي تحمل علاقات اقتصادية وطيدة مع كلا البلدين فعلى رغم من التخوف من الصعود الصيني إلا أن دول جنوب شرق آسيا تدرك أن فوائد التواجد الصيني في تنمية في الإقليم أكثر من أضراره حيث لن يكون في الاخير من مصلحتها أن تتحول إلى ساحة تنافس استراتيجي الذي لن يكون أطرافه الصين والهند فقط بل دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى هذا فإن المؤشرات التي تشير إلى نفي تصاعد التنافس:

- تجذر فكرة الصعود السلمي لدى كل من الصين و الهند .
- نظرة مشتركة لنظام دولي متعدد الاقطاب.
- مساعي دول إقليم جنوب شرق آسيا لتحقيق إقليم قائم على توازن القوى لا التحالفات .
- التواجد العسكري الأمريكي المكثف لن يخدم الأطراف الثلاث في حال التصعيد.

2.3 التنافس لن ينتهي:

في مسار الثاني يقوم على مجموعة من المؤشرات التي تعمل على احتمالية نهاية التنافس لصالح أحد الدولتين أو دخول أحد الدولتين في تكامل ينهي فرص الأخرى في التنافس في الإقليم .

مالت كفة هذا المسار إلى الصين لتعاظم قوتها بالمقارنة مع الصين الأمر لذي يصعب إنكاره بما أن الصين تشهد تفوقا ملحوظا من ناحية الاقتصادية يشكل عام أو من ناحية تواجدها ، في إقليم جنوب شرق آسيا .

تعاظم قوة الصين في الإقليم ودوليا يرافقها نمو سريع للاقتصاد الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا ، النمو المستمر للاقتصاد الهندي وزيادة الهند سنة بعد الأخرى لحصتها في تجارة جنوب شرق آسيا مع ترسيم منطقة التجارة الحرة بين الهند والآسيان، كما أدى ارتباط الهند برابطة دول جنوب شرق آسيا **إلى تعزيز روابط دلهي مع لاعبين رئيسيين آخرين في المحيط الهادئ – الولايات المتحدة واليابان وأستراليا. تشكل هذه الدول معًا**

الحوار الأمني الرباعي الذي يركز على الديمقراطية وسيادة القانون والتزاما متبادلًا لضمان استقرار مشاريعها البحرية في منطقة المحيط الهادئ الهندية.[1]

فلا يمكن إذا تجاهل تصاعد الدور الهندي المرافق للصيني في منطقة جنوب شرق آسيا فالهند تبدو أكثر نشاطا في المجال الأمني على سبيل المثال من الصين وضع الهند في الإقليم قد لا يجعلها منافسا قويا للصين بالمقارنة مع كوريا الجنوبية واليابان لكن دور الهند كلاعب إقليمي في تزايد وليس في نقصان .وهذا ما قد يدفع إلى استمرار التنافس .

أما عن التكامل الإقليمي قد يكون هذا التكامل بالفعل نهاية التنافس الاقتصادي بشكل حتمي لكن هنا يمكن التساؤل كيف سيؤثر هذا التكامل على دول جنوب شرق آسيا ؟ أو بالأحرى هل تدرك تلك الدول حجم الأخطار التي تعرض نفسها اليه إذ ما فعلت ؟

تم تحديد في هذا الجزء السوق الضخمة للصين وزياد الاعتماد بين الدولة و الإقليم كميزة سوف تدفع الصين والآسيان للتكامل فالانتقال إلى سوق مشتركة من بعد المنطقة التجارية الحرة ، يعد أقرب إلى المستحيل في الوقت الحالي فالتكامل مع أقوى اقتصاد في الإقليم والثاني عالميا يبدو كمخاطرة كبيرة للإقليم ورابطة جنوب شرق آسيا في حد ذاتها ، ما قد يؤدي إلى مخاطرة علي أسواقها ومنتجاتها المحلية بالإضافة إلى كونه مخاطرة بالانجاز الذي اكتسبته الآسيان بتنصيب التجارة الداخلية في الإقليم بين دول داخل الإقليم أكبر من التجارة الخارجية خارج حدود الإقليم . وعلى هذا فمستوى التكامل بين الصين والهند ودول الآسيان متساوي ما يجعل كل دولة تستفيد منه بقدر متفاوت ما يجعل التنافس في إقليم جنوب شرق آسيا بين الصين والهند يستمر.

وعلى هذا فإن التنافس في الإقليم بين الصين والهند في هذا السيناريو سيستمر لكونه الوضع الاقرب للحاضر و الأكثر منطقية بالنسبة لهذا المسار فكان من الكافي نفي المسارات التي ستؤدي إلى تصعيد النزاع والمسارات التي تؤدي إلى نهايته ، نهايته التي لن تذر بمصلحة على الإقليم ولا حتى تصعيده فنهايته ستكون هيمنة أحد الطرفين على الإقليم ، خسارة ليس فقط لشريك تجاري بل حتى موازن يحفظ الاستقرار في الإقليم ، أما بالنسبة لتصعيد التنافس فإن التصعيد لن يكون ذو فائدة على دول جنوب شرق آسيا هو الآخر فليس من مصلحة دول جنوب شرق آسيا الدخول في صراع استراتيجي تكون هي أرضه وتندرج به قوى إقليمية وغير إقليمية أخرى.

[1] Bharath Gopalaswamy , " indias role and chinas roads in the indo pacific"; the deplomat , published; February 21, 2018, from https://thediplomat.com/2018/02/indias-role-and-chinas-roads- date of view june 02,2019

يمكن القول أن التنافس في وضعه الحالي هو ما يلائم الإقليم وما ترغبه دول جنوب آسيا فالتنافس في قطاعات كالتجارة والاستثمار ، يخلق تنافسية داخل الإقليم مما يعود بالفائدة الاقتصادية على دول جنوب شرق آسيا لكن دون تصعيده لان كل من دول جنوب شرق آسيا والصين والهند لن تستفيد من تصعيد التنافس في الإقليم .

عالج هذا المبحث مستقبل التنافس الاقتصادي للإقليم من مجموعة من المعطيات المختلفة الموجودة على أرض الواقع التي من خلالها يتم وضع مستقبل محتمل لهذا التنافس إلا أن معالمه لكن تكون واضحة بشكل مؤكد فالإقليم يحوي الكثير من المتغيرات التي يمكن جعلها تتلائم مع أي مسار ، وعلى هذا فتحديد مسار واحد شبه مستحيل حيث أن المسار الذي بعده قد يكون قادرا وبمؤشراته الخاصة نفي المسار الذي قبله لذا فالتساؤل عن ماهو مستقبل التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا ؟ فلن يكون هناك جواب واضح ومؤكد فلن يكون الجواب إلا بمجموعة من السيناريوهات التي تتلائم مع مجموعة مؤشرات التي تشير إلى الظروف المساعدة على حدوث هذا سيناريو.

تمت دراسة التنافس الصيني الهندي في هذا الفصل من جانب اقتصادي ، قام الفصل في مبحثه الأول على محاولة البحث عن الدوافع الحقيقة التي دفعت إلى خلق هذا التنافس، الدوافع التي تمثلت في طموح اقتصادي وسياسي للامتداد في هذا الإقليم ، بعد دراسة الجانب الاقتصادي بدوافع سياسية تم الوصول إلى كون كل من الهند والصين تحركها المصالح الاقتصادية في الإقليم ، وهو ما يبدو طبيعيا بالنسبة للدول التي لازالت تمر بمرحلة النمو الاقتصادي ، جنوب شرق آسيا كساحة للتنافس كان لها دور كبير في الدفع نحو التنافس وخلقه ، فبالإضافة إلى المكانة الاستراتجية للصين والهند كقوتين اقتصاديين لعبت دول الإقليم كذلك دورا هاما في دفعهم نحو التنافس .

مستقبل التنافس لا يبدو واضحا بشكل جلي لتعدد المؤشرات على أرض الواقع لا يمكن الجزم بتوجه التنافس نحو مسار معين وعلى هذا يمكن اعتبار المسارات الثالث التصاعد ، النهاية ، الاستمرار تحظى باحتمالية حدوث عالية ، تفقد كل منها الآخر احتمالية حصوله وعلى هذا لا يمكن تحديد مستقبل التنافس الاقتصادي الصيني الهندي .

يبدو واضحاً ما لعبته التحولات على المستوى الدولي والإقليمي في خلق التنافس الاقتصادي كتفاعل يواكب طبيعة القوى الصاعدة إستجابة لنهجها الاقتصادي السلمي ولطموحاتها السياسية ، وتعتبر الصين والهند نموذجاً بارزاً لهذا النوع الجديد من التفاعلات ، ويعتبر جنوب شرق آسيا نموذجاً بارزاً لآثار التحولات الإقلمية وتفاعلاتها ، ودراسة التنافس الصيني الهندي ومحاوره أدى للوصول إلى النتائج الآتية:

في الشق النظري للدراسة يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج تبعد عن التنافس والغموض الذي كان يحيط بها في بداية الدراسة :

- ✓ إنتهاء الحرب الباردة و إنخفاض أهمية الأيديولوجيات في السياسات الخارجية للدول ، منح الكثير من التفاعلات كالتعاون والتنافس مجالاً أكبر للبروز، وبروز المصلحة كمحرك رئيسي للعلاقات الدولية بدل الأيديولوجية جعل المصالح بين الدول تتلاقي وجعل الدول تتسابق من اجل تحقيقها.
- ✓ يمكن رؤية وجهين وإنعكاسين للتنافس أحدهما إيجابي والآخر سلبي ، فيمكن رؤية تنافس قائم على مبادئ الفكر الليبرالي ، وآخر قائم على المعضلة الأمنية للفكر الواقعي ، ويمكن إسقاط مفهوم التنافس على كلا الفكريين الواقعي والليبرالي ، وذلك لتعدد أبعاد التنافس والقدرة على إنتقاله من خصائصه إلى إكتساب خصائص تفاعلات أخرى كالتعاون في حالة إنخفاض حدته و الصراع في حالة إشتداده ، وعلى هذا يمكن القول أن التنافس هو الخط الفاصل والموازن بين السلم و الصراع .

في الشق العملي للدراسة ودراسة التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا تم التوصل إلى مجموعة نتائج تمثل إجابات للإفتراضات التي تم طرحها مسبقاً، ونتائج عامة كانت نتيجة للأبعاد المدروسة :

- ✓ خلق التنافس الاقتصادي بين الصين والهند من أجل الحفاظ على التوازن في إقليم جنوب شرق آسيا وتجنب صعود أي طرف ليلعب دور المهيمن في الإقليم ، وهذا يؤدي إلى الإجابة على الإفتراض الأول في كون التنافس حتمية تفرضها عدم القدرة على الهيمنة الإقتصادية على الإقليم . ويمكن القول أن التنافس كان وسيلة لمنع الهيمنة الإقتصادية على الإقليم.
- ✓ الحفاظ على توازن في الإقليم هو قاعدة أساسية يعمل بها إقليم جنوب شرق آسيا من أجل الحفاظ على أمن الإقليم والحفاظ على الإنجازات المحققة .

- ✓ إن التفاوت في الأهمية الجيوسياسية في الإقليم موجود ، إلا أن المصلحة الإقتصادية هي المنطق الغالب في تسيير السلوكيات الخارجية للدولتين كون جنوب شرق آسيا هي وجهة الهند الثانية بعد التنافس الحاد بينها وبين الصين في جنوب آسيا يجعل أهمية الاقليم تتزايد ، وبإعلان الهند عن سياسة التحرك نحو الشرق أعلنت نفسها منافساً للصين وصرحت بأهمية الإقليم في سياستها الخارجية ، هذا ما يؤدي الى الإجابة على الإفتراض الذي يقتضي بأن التساوي في الأهمية الجيوسياسية للإقليم سيؤدي إلى حدت التنافس بالنفي كون أهمية الإقليم متفاوتة بين الدولتين ، الأمر الذي يجعل التنافس يشتد ، فزيادة اهتمام الهند بالإقليم ذو البعد الإستراتيجي الكبير للصين يجعل منها تهديداً.
- ✓ تحظى الدولتين بعلاقات ثنائية تبدو مميزة ، وتصريحات ودية وتبادل وجهات النظر المشتركة ، والأهم علاقات إقتصادية ثنائية قريبة للتي تحظى بها الهند مع اقليم جنوب شرق آسيا ، وتشكل تلك العلاقات الإقتصادية بينهما ذلك الضامن لعدم تخطي ذلك التنافس مرحلة الصراع الإستراتيجي رغم أن الكثيرين يرون فيها محاولة ضمنية من الصين لإحتواء الهند إقتصادياً وإحتواء محاولاتها بسط نفوذها في آسيا والمحيط ألهادي إلا أن ذلك سيكون صعباً بالنسبة للهند.
- ✓ تحديد مستقبل التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا يعد صعباً ذلك لعدم وضوح معالمه وكثرة لمؤشراته ، فالتصاعد الصيني يقابله صعود هندي وعوامل أمنية عديدة في المنطقة تجعل من الصعب تحديد مستقبل واحد للتنافس وتأكيد الفرضية الأخيرة التي تحدد مساراً واحداً للتنافس الاقتصادي الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا .
- ✓ في النهاية وعلى ما سبق ذكره ، وكإجابة مباشرة للإشكالية ، يمكن تحديد معالم التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا :
- ✓ الموازنة : منع ظهور المهيمن.
- ✓ توسيع النفوذ الاقتصادي : السعي خلف المصلحة الإقتصادية.

تمت دراسة التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا من نظرة إقتصادية ومحاولة تكييفها مع خلفيتها السياسية والأمنية ، ولأن البحث وآفاقه لانهاية لها ، يترك هذا العمل باب البحث مفتوحاً في إطار الدراسات الآسيوية والعلاقات الهندية الصينية في جنوب شرق آسيا أمام أبعاد أخرى أمنية وسياسية يشكل اقليم جنوب شرق آسيا مادة دسمة لها .

I. المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. سكوت بور تشل وآخرون ، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر: محمد صفار ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2014)
2. صامويل هنتجتون ، **صدام الحضارات اعادة بتاء النظام عالمي** ، تر : طلعت الشايب (مصر : هيئة الناشرين المصرية ، [ب. س.ن])
3. فرنسوا لومان ، **الاقتصاد الصيني** ، تر : مصباح ممدوح ، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010)
4. نيكولا ميكافيلي ، **الأمير** ، تر: أكرم مؤمن ، (القاهرة : مكتبة ابن سينا للنشر ، 2004)
5. هانز مورغانتو ,**السياسة والأمم الصراع من أجل السلطان والسلام** ،الجزء الأول تر : خيري (مصر:الدار القومية للطباعة و النشر، [ب.س.ن])

❖ مجلات:

1. براكريتي غوبتا ، تنافس هندي ـ صيني على النفوذ في ميانمار، في الشرق الاوسط ,ع 14634, 2018.
2. طويل نسيمة ، ظاهرة التنافس الدولية ، في المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، مجلد 6 ، ع 10، 2017 .
3. لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 28، ع 1 ، 2014 .

❖ **اطروحة دكتوراه :**

1.جصاص لبنى ، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة في جنوب آسيا ، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** تخصص علاقات دولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الحاج لخضر ، باتنة **2016**

II. المراجع باللغة الاجنبية:

❖ **Books:**

1. Baladas Ghoshal, **China's Perception of Look East Policy and Its Implications India's,** (New Delhi : Institute for Defence Studies and Analyses, , 2013)
2. John H. Noer ، **Chokepoints: Maritime Economic Concerns in Southeast Asia,** (Washington : the Cent– Naval Analyses and National Defense University Press, 1996)
3. Jhon Mearsheimer, J.J. , **The tragedy of great power politics** , (New York: W.W. Norton & Company, 2001)
4. JOSHEIMEHN J. MEARsheimer , **Structural Realism**, ([w.p.p] : Online Resource Centre , 2006)
5. Nicholas Gane , **Max Weber and Contemporary Capitalisme,** (UK; palgrave Macmillan publishers ,2012.)
6. PHD RESEARCH BUREAU, **India – China Trade Relationship: The Trade Giants of Past, Present and Future,** (New Delhi : PHD RESEARCH BUREAU PHD CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY.2018)

7. SAMI Consulting, , **Scenarios for India and China** , (London : SAMI Consulting, 2006 .)
8. PHD RESEARCH BUREAU , **India – China Trade Relationship: The Trade Giants of Past, Present and Future**, (NEW delhi; PHD RESEARCH BUREAU PHD CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY 2018)

❖ Journals :

1. Claudia Astarita , China's Role in the Evolution of Southeast Asian Regional Organizations ", in OPEN EDTION journal**s** , 2008 ISSN: 2070-3449 (1 July 2008.)
2. Dunn, Malcolm ، Do nations compete economically? A critical comment on Prof. Krugman's essay “competitiveness: A dangerous obsession”,in Intereconomics, , Vol. 29, Iss. 6 ,(1994)
3. Earth rights. The Burma-China Pipelines s, Earth rights Situation Briefer, No. 1 (March 2011).
4. FAIZAL YAHYA , India and Southeast Asia: Revisited , in *Contemporary Southeast Asia* ISEAS - Yusof Ishak Institute ، Vol. 25 , No. 1 (April 2003)
5. Frank T. Carlton. American Journal of Economics and Sociology, IN The American Journal of Economics and Sociology, Vol. 8, No. 3 (Apr., 1949),
6. K. Sridhar Moorthy , Using Game Theory to Model Compétition , in Journal of Marketing Research , Vol. 22 , No. 3 (Aug., 1985)

المراجع

7. Mick Ryan ،India – China in 2030: A Net Assessment of the Competition Between Two Rising Powers. In Australian DEFFANCE COLLEGE. (2012)

8. OH Yoon Ah R, China's Economic Ties with Southeast Asia, in ,world economy brief, Vol. 7 No. 18 , (September 4, 2017)

9. Russell H. Fifield , Southeast Asia as a Regional Concept,in Southeast Asian Journal of Social Science, Vol. 11, No. 2 ,(1983)

10. S Narayan1, "India ASEAN FTA in Services", in ISAS Brief , No. 262– 21 December (2012)

11. ZHAO HONG, India and China: Rivals or Partners in Southeast Asia?" , in Contemporary Southeast Asia ,Vol. 29, No. 1 (April 2007)

12. Swaminathan S Anklesaria Aiyar, Twenty-Five Years of Indian Economic Reform, in PolicyAnalysis, cato instutoin , Number 803 (October 26)

13. Jean-François Huchet, Between Geostrategic Rivalry and Economic Competition",in open edtionjournals, (1 July 2008).

14. Hongzhou Zhang and Mingjiang Li , SINO-INDIAN BORDER DISPUTES", Mingjiang ,in Li ,ISPI , Analysis , No. 181,(June 2013.)

15. Twenty-Five Years of Indian Economic Reform, Swaminathan S. Anklesaria Aiyar,in PolicyAnalysis, cato instutoin ,(October 26),

16. THOMAS MOURITZ , COMPARING THE SOCIAL CONTRACTS OF HOBBES AND LOCKE ,in The Western Australian Jurist, Vol. 1, (2010) PP124-126

❖ Reports :

1. ASEAN Statistical Yearbook 2016 /2017, https://asean.org/?static_post=asean-statistical-yearbook-2016-2017
2. *FAOSTAT Outlook, as of Novembre 2017*, http://www.fao.org/3/a-i8080e.pdf
3. Peter van Ham A South China Sea Conflict: Implications for European Security, , e, Clingendael Report , 2016 https://bit.ly/2WJutsv
4. The ASEAN Secretariat ، UNCTD ، ASEAN Investment Report 2017
5. the ASEAN secretariat ، 2017 ،: https://bit.ly/2Xvqsnz

,

❖ Websites

1. Bharath Gopalaswamy , indias role and chinas roads in the indo pacific";thedeplomat,February,21,2018,from https://thediplomat.com/2018/02/indias-role-and-chinas-roads- date of view june 02,2019

2. Christopher Balding. ,Whats causing chinas economic slowdown , foreignaffairs , March 11, 2019, from :

https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2019-03-11/whats-causing-chinas-economic-slowdown .
Date of view : May 26 2019

3. Cambridge, dictionries, from : https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/competition, date of view : 3/11/2018 , 18:50

4. Catherine Wong ," China's tough stance on India dispute raising concern across Southeast Asia, analysts say", Published:, 2 Aug, 2017 from : https://bit.ly/2XDWbDi date of view : may 14 2019

5. David Sanders, biggest banks world 2018, global faincecs , published : NOVEMBER 01, 2018, from https://bit.ly/2EWCkrG , date of view : MARCH 04 2018 , 23:34

6. Evelyn Du , Southeast Asia becomes Alibaba and Tencent's new battle field , JULY 27, 2017,from: https://pandaily.com/southeast-asia-becomes-alibaba-and-tencents-new-battle-field/ date of view ; may 25 2019 , 16:12

7. External publicity division ministriy of external affaires governnent of india , Panchsheel , https://bit.ly/2EWOaSA date of view :MAY 05 2018

8. Freedome house, southeast asia , published : 2018 from: https://bit.ly/2WvHS7p date of view : fébrier 26 2019, 14;34

9. IMF, China's Economic Outlook in Six Charts, published : July 26, 2018 getting from : https://bit.ly/2UTuSUu

10. Date of view : march 30.2019, 1:23

11. India govenment Mnistry of external afairs, TRADE AGREEMENT BETWEEN THE REPUBLIC OF INDIA AND THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA from: https://mea.gov.in/bilateraldocuments.htm?dtl/7721/Trade+Agreeme t date of veiw :13 MAY 2019

12. Jacob Stokes; Jennifer Staats, india pakista tensions test china s relationships crisismanagement role" published : march 2018 from : https://bit.ly/2ET0Fhb date of view : 3 MAY 2019 15:08

13. John Reed, Cambodia completes its slide from democracy to dictatorship,: Jul 27, 2018, ،from: **https://bit.ly/2BfBEOG**

date of view : febrier 26 2019 , 10:56.

14. Lexicoo Xford dictionries , competion ، at : https://en.oxforddictionaries.com/definition/competition , date of view : 3/11/2018 , 18:19.

15. Maria Abi-Habib, "How China Got Sri Lanka to Cough Up a Port?, the new York times. june 25 2017.**from** https://www.nytimes.com/2018/06/25/world/asia/china-sri-lanka-port.html/

date of view: May 16 2019 ,14;15

16. ministry of agriculture of china , Overview of Agriculture in China, ministry of agriculture of china ، published MARCH

04.2010 , from:
gri.gov.cn/overview/201301/t20130128_10644.htm,
date of view :MARCH 01 2018

17. Ministry of National Defense CHINA ،Defense Ministry's Regular Press Conference on 2019-02-28 ،https://bit.ly/2QTt5NM , date of view : april 10 . 2019 . 17:07
18. puja mondal , 10 differnce btween conflict and competion ,from https://bit.ly/2wIMI1R date of view : 20/11/2018 , 19:45
19. Peter Toledo, Classic Realism and the Balance of Power Theory, from: https://bit.ly/2Fhac2I
date of view : 23/12/2018
20. Rama Lakshmi, India is the world's largest arms importer. It aims to be a big weapons dealer, too, washingtonpost, published : 2014 , from: https://wapo.st/31nJCOD , .
date of view MARCH 30 2019
9. Richard M. Ebeling , Capitalism and Competition, published: 2017, from : https://mises.org/wire/capitalism-and-competition , date of view :25/11/2018
21. RADHIKA CHHABRA, The new phase of Sino-Indian cooperation under the security dilemma, FEB 14 2019 , HTTPS://BIT.LY/31DUZQV DATE OF VIEW : may 27,2019 , 8:12
22. Startfor world view , counter china ndia pushes east, startfor world vie , publiched in Nov 10, 2017 , from: https://worldview.stratfor.com/article/counter-china-india-pushes-east , date of view: may 31,2019
23. Saheli Bose , Can an India-China 'Reset' Help BCIM?"، the diplomat , June 09, 2018, from :

المراجع

https://thediplomat.com/2018/06/can-an-india-china-reset-help-bcim/ date of view may 27,2019

24. THE STATE COUNCIL THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA , China's Military Strategy, THE STATE COUNCIL THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA ،from http://english.gov.cn/archive/white_paper/2015/05/27/content_281475115610833.htm, date of view: april 2 2019, 16;55

25. Toppr ،Indian Economy During Reforms, toppr , from : https://bit.ly/2MBuASh , date of vielw : 23 aprill 2018

26. _____, INTERNATIONAL POLITICS – CONFLICT RESOLUTION AN MANAGEMENT,chapter1 From : http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/86881/9/09_chapter%201.pdf , date of view :20/11/2018, 13:23

27. _____ , India is said to have cut trade deficit with China by $10 billion ,from https://bit.ly/2KVYE8r ,date of view : may 25 ,2019 , 13;45

28. _____, WHAT IS THE MEANING OF WAR? CONCEPT AND DEFINITION OF WAR, PUBLISHED : May 08, 2013, FROM : HTTPS://EDUKALIFE.BLOGSPOT.COM/2013/05/WAR-DEFINITION-CONCEPT-MEANING-WHAT-IS.HTML , DATE OF VIEW : NOVMBER 29 , 2018

فهرس الخرائط

الخريطة 01: خارطة سياسية لإقليم جنوب شرق آسيا	37
الخريطة 02: إقليم جنوب شرق آسيا كآلية لتحقيق وتوازن القوى	39
الخريطة 03: خريطة لقلب الأرض وحافة الأرض	40
الخريطة 04: الموقع الجغرافي مضيق مالكا	44
الخريطة 05: الصين وجنوب شرق آسيا	40
الخريطة 06: المسار البري والبحري لمشروع طريق واحد حزام واحد	41
الخريطة 07: خط أنابيب الغاز والنفط بورما– الصين	42
الخريطة 08: مناطق النزاع الحدودي بين الصين والهند	71
الخريطة 09: المناطق التي تدّعي الصين ملكيتها في بحر صين الجنوبي	72
الخريطة 10: مبادرة للطريق السريع الثلاثية وامتدادها	78
الخريطة 11: مشروع ميناء كياوكبيو	82
الخريطة 12: مشروع النقل المتعدد كلادان	83

فهرس الجداول

الجدول 01: الفرق بين الصراع والتنافس	16
الجدول 02: الدول الأكبر في مجال النفط في جنوب شرق آسيا 2016	41
الجدول 03: الأراضي الزراعية في دول جنوب شرق آسيا	42
الجدول 04: التصنيف العالمي لمنتجي cassava	43
الجدول 05: تصنيف منظمة فريدوم هاوس للدول في 2018	46
الجدول 06: تصدير الصين العالمي لمجموعة من الحبوب	54
الجدول 07: نسبة تجارة البضائع 2018	55
الجدول 08: الدول الأكثر جذبا للاستثمارات وفقا للتقرير السنوي لمؤتمر التجارة وتنمية الأمم المتحدة 2018	56
الجدول 09: تدفق الاستثمار في منطقة جنوب شرق اسيا 2016– 2015	57
الجدول 10: ميزانية الدفاع الصينية	58
الجدول 11: : نمو الناتج المحلي الاجمالي 2018–1991	61
الجدول 12: اضخم 10 مشاريع الطريق والحزام في جنوب شرق اسيا	80

فهرس الاشكال

الجداول والاشكال

الشكل 01: نموذج الصراع	17
الشكل 02: نموذج التنافس	17
الشكل 03: النمو الاقتصادي للصين للعشر سنوات الأخيرة	56
الشكل 04: ترتيب الدول ذات القوى النووية في العالم	59
الشكل 05: نسبة الفقر في الهند 2012-1993	62
الشكل 06: نسبة قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي	62
الشكل 07: الدول الأكثر استيرادا للأسلحة في العالم	63
الشكل 08: التبادل التجاري الصيني الهندي 2001-2016	69
الشكل 09: مقارنة مسار التجاري بين الهند والصين في اقليم جنوب شرق اسيا	87
الشكل 10: علاقة الصين و الهند التجارية مع جنوب شرق اسيا 2015	88
الشكل 11: نسبة تدفق السياح لدول جنوب شرق اسيا	90
الشكل 12: تراجع اجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الصيني	102

الملخص :

التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا ذات بعد استراتيجي بالنسبة لكل من الصين والهند فلم تكن هذه المنطقة بعيدة يوما عن اجندة سياسة الخارجية لكلا ألدولتين اكتسب الاقليم الكثير من الاهمية في الحرب الباردة وفقا للإيديولوجيات ، بعد الحرب الباردة اكتسبت المنطقة نوعا اخر من الاهمية قائم على التحولات الجديدة في نظام الدولي وبروز الاقتصاد كبعد رئيسي ادى الى وظهور قوى اقتصادية صاعدة . تقدم هذه الدراسة بحثا حولا أحد التفاعلات الجديدة القائمة على التنافس الاقتصادي دون إهمال خلفياته السياسية و الأمنية ، ذلك التنافس الذي تسعى كل من الصين والهند من خلاله الى تعزيز نهجها التنموي وصعودها كقوى كبرى في إقليم فرعي يسعى الى تحقيق التوازن ، سعيا الى فهم هذا التنافس الاقتصادي بين الصين والهند في اقليم جنوب شرق آسيا تطرح الدراسة تساؤلا يقودها الى الوصول الى نظرة شاملة حول موضوع الدراسة

Summary:

The economic competition between india and china in southeast asia

The region of South-East Asia is strategically important for both China and India. It has never been far from the foreign policy agenda of both countries. The region gained much importance in the Cold War according to the ideologies. After the Cold War, the region gained another importance , based on the new transformations In the international system and the emergence of the economy as a major dimension led to the emergenc of emerging economic pwors, This study presents a new research based on economic competition without neglecting its political and security backgrounds , in which both China and India seek to strengthen their development approach and rise as major powers in a sub-province seeking balance , in order to understand this economic competition between China and India in Southeast Asia The study raises a question leading to a comprehensive view on the subject of the study